



٢-ع
٤٩٧

تفسيره المتكلمين في احكام
الدين

العلامه الحلي

٢-٤
٤٩٧

تفسيره المستعملين في احكام
الدين

العلامه المحلى

هذا
كتاب في معرفة المعلمين
أحكامهم الذين للعالم الملك
لفاضل الكمال جامع الغفران
ولمنقول في الموضع والأصوات
المناسبة والمقتضية حال
الملك الذي هو في قعرها

المشرف
احمد
مرضى عبد الله
الحمد

[illegible]

وَمَا سَأَلَ عَنْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ
لَا بَيْنَ الْمَلِكِ بَيْنَهُ وَالْخَلِيفَةِ
الْمُسْتَفِيزَةِ وَالْعَامِلِ بِهِ مَا يَجُورُ
أَنْتُمْ عِزُّ الْمُلْكِ عِزُّ الْمُلْكِ عِزُّ الْمُلْكِ
الْحَامِي عِزُّ الْمُلْكِ عِزُّ الْمُلْكِ عِزُّ الْمُلْكِ

بِذَلِكَ الْكِتَابِ
الْمُوسَىٰ نَبِيًّا
فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا
أَنزَلَ اللَّهُ
فَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ
بَيْنَهُمْ فَاصْلُحْ
فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ
فَعَلَيْكَ الْكَلْبُ
الْمُذْنَبُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله القديم سلطان العظم شأنه الواضح برهانه
المنعم على عباده بأرسال أنبيائه والمنطوع عليه
بالتكليف المؤدى إلى حزن جزائه وصلى الله على سيد
رسوله في العالمين محمد المصطفى وخير الطاهرين
أما بعد فلهذا الكتاب الموسوم ببصائر المتعلمين
في أحكام الدين وضعنا لإرشاد المبشرين وإفادة
الطالبين مستفيدين من الله المعونة والتوفيق إنه
أكرم المعطين وأجود المسئولين فينبذ بالاهم فالاهم

کتاب

کتاب الطهارة

(۲)

كتاب الطهارة وفيه بواب الباب الأول

في المياه الماء على ضربين مطاوع ومضنا اما المطاوع
ما يستحق اطلاق اسم الماء عليه لا يمكن سلبه عنه المضنا
بخلافه المطاوع مطهر باعتبار وقوع النجاسه
فيه ينقسم قسم **الاول** النجاسه كماء الاهداء ولا
يجوز ما يقع فيه من النجاسه فاله متغير لونه وطعمه و
رائحه بها فان تغيرت نجس المتغير خاصه ووزن ما قبله
بعده وحكم ما الغيب خال نزوله وماء الحمام اذا كانت
ماده حكمه **الثاني** الواقع كماء الحيا والاولا
ان كان مفقوده كراحت الف ما شار طل بالعرف
او كان كل واحد من طوله وعرضه عمقه ثلثه اشبار
نصف ابشر منسوى الخلفه لم نجس بوقوع النجاسه
فيه فاله متغير احد اوصافه فان غيرته نجس بطهره بالثا
لثه ودفنه عليه حتى يزل تغيره وان كان اقل من كرتنجس
بوقوع النجاسه فيه وان لم يتغير اوصافه بطهره بالقاء

ان
يقطع النخيل
هو الماء والاعشاب
فيما عند الكون
على

كتاب الطهارة

(٤)

كرد فعه عليه الثالث ماء البثران يغتسل به وقوع النجاسة فيه نجس يظهر بزوال النسيب بالترج والافه هو على أصل الطهارة وجماعه من اصحابنا حكموا بنجاستها بوقوع النجاسة فيها وان لم يغيرهاؤها واوجبوا ترج الجميع بوقوع المنكر والفقاع او المي او الخبض والاستحاضا او النفاس فيها او موت بغيرها وان تغد تراوح عليها او يغير رجال مشي يوما وترج كرمون الحمار والبقر وشبهها وترج سبعين لون الانسان وخمس للعدو الذائب والدم الكثير غير ماء الثلاثة واربعتين لون الكلب السنور والخنزير والثعلب الاربع بول الرجل وترج عشرة للعدو البائس والدم القليل وسبع لمون الطير والفارة اذا انفضحت وانفخت وبول الصبي اغتسال الجنب خروج الكلب منها حيا وخمر لذق الذجاج وتلك للفارة والحيث ودلو للعصفور وشبهه بول الرضيع وعندك اذ ذكلكه

متحد

بشرط التنجيس

الباقى بشرط ما يخرج من الماء على غير شيا

كتاب الطهارة

مستحب الرابع استناد الجوف كلها طاهر الا الكلب والخنزير والكامر والناسيب والاما المتضاف فهو المنعصر من الاجسا او المنسرج بما فيها بسلبه الاطلاق كماء الورد والرق وهو نجس بكل ما يقع فيه من النجاسة سواء كان الماء قليلا او كثيرا ولا يجوز رفع اليد به ولا الخبث وان كان طاهرا **مسائل الاو** الماء المستعمل في دفع الخبث طاهر طهر **الثانية** المستعمل في ازالة النجاسة نجس سواء تغير بالنجاسة او لم يتغير عدا ماء الاستنجاء **الثالثة** غسلا الحمام نجس ما لم يعلم خلوها من النجاسة **الرابعة** الماء النجس لا يجوز استعماله في الطهارة ولا ازاله النجاسة ولا الشرب الا مع الضرورة **الباب الثاني** في الوضوء وفيه فصول **الفصل الاول** في وجوبه انما يجب بخروج البول والغائط والريح من المغشا والنوم الغالب على السمع والبصر ما في معناه والاستحاضا

القليلة

بشرط التنجيس

الباقى بشرط ما يخرج من الماء على غير شيا

بشرط التنجيس

الباقى بشرط ما يخرج من الماء على غير شيا

كتاب الطب

الفلبلة الدرة ولا يجزيك من ذلك الفصل الثاني في
اداب الخلوه ويجب من العوزه على البحدث وجرم
عليه استقبال القبلة واستندادها في الصحاح
والبنيا وفتحك نعليهم الرجل الذي عند الدخول
الى الخلاء واليهني عند الخروج ونعطيته الراس
الشمية والاسنجا والدعاء عند الدخول والخروج
والاستنجاء والمفراغ والتجمع بين الاجزاء والمسا
ويكون الجلوس في الشوارع والمشارع ومواضع
اللعن ونحو الاشجار المثمرة وفي التزاول واشتبا
الشمس والقمر البوك في الاوض الصلابة في مواطن
الطوام وفي الماء واستقبال الريح به والاكل
الشرع السواك والكلام الابذكر الله تعالى
وللبصيرة والاستنجاء باليهين وباليسار وفيها
خاتم عليه اسم الله تعالى وانبيائه والائمة عليهم السلام
ويجب عليه الاستنجاء وهو غسل مخرج البول منه

بالماء

(م)

بسم الله الرحمن الرحيم

مع علمه
الامن النافع
بمنه

كتاب الطب

بالماء خاصة وغسل مخرج الفايظ مع التعكوف
يجزي ثلثة اجزاء طاهر ثلثة خراف الفصل الثاني
في كيفية يجزيه سبعة اشياء الشبه مفارقة لغسل
الوجه وغسل اليدين المسحوب اسندا منها حكما
حتى يفرغ وغسل الوجه من قصاص شعر الراس
محاذ الذقن طولا وما اشتملت عليه لايها من الوسط
عرضا وغسل اليدين من المرفقين الى اطراف الاصا
ولو عكس لم يجز ومسح ثبته مقدم الراس وشعره
بالبلل من غير شيناف ماء جدي بياض ما يقع
عليه اسم المسح ومسح ثبته الرجلين من راسهما
الى الكعبين ويجوز منكوسا والترتيب على ما قلنا
والموالاة وهي من ابعه الافعال بعضها لبعض من
غير تاخير يستحب فيه غسل اليدين قبل ادخالها
الاناء من حديث النومة والبول ومترين من
الفايط وثلثا من الجنابة ووضع الاناء على اليهين

والاغراف

(٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاعضا

بسم الله الرحمن الرحيم
فما سبق
من اذاد
الغسل منها

كتاب الطهارة

(٨)

والاعتراف لجبا والنسبة والمضغنة والاستنشق
ثلاثا ثلثا وثلاثين الفسلا ووضع الماء في غسل اليدين
على ظهر الذراعين والمراة على باطنها وبالعكس
لها في الثانية والثاء عند كل فعل وبكره التمسك
والاستنشا ومجمر النوليه صائلا لا يجوز
لمحمد من كتابه القرآن الثانية لو يفر الحث وشك
في الطهارة نظهر وبالعكس لا يجب الطهارة الثلثا
لو شك في شيء من افعال الوضوء هو على خاله اني
به وبما بعده ولو انصرف لم ينفذ الباب الثالث
في الغسل يجب بالجنبانة والحض والاستنشاضة و
النقاس ومن الاموات بعد بردهم وقبل طهاتهم
بالغسل والموت يستحب لما ياتي ففهمنا فضول
الفصل الاول في الجنابة وهي تحصل باثر
الماء الدافق مطلقا وبالجماع في الفرج حتى يغيب
الحشفة سواء القبل والدبر وان لم ينزل ويجب بها

الغسل

كتاب الطهارة

(٩)

الغسل والواجب في التيمم عند غسل اليدين او الراس
مسنداً له الحكم واستيقظا الجسد بالغسل وتخليل
ما لا يصل اليه الماء الاية البينة بالرأس ثم بالجانب
الايمن ثم الايسر بسط الثوب مع الاوتماس
بشحب فيه الاستبراء بالبول والاجنبها والمضغنة
الاستنشاق والغسل مضاع من الماء فاذا زاد تخليل
ما يصل اليه الماء ومجمر عليه قبل الغسل قرأه القرآن
ومن كتابه القرآن او شئ عليه اسم الله تعالى او
اشأ انبيائه او احد الائمة عليهم السلام دخول المساجد
الاجنبها زاما عدا مسجد الخرام ومسجد الرسول
الله عليه السلام ووضع شئ فيها وبكره قرأته فاذا زاد
سبغ ايات ومن المصحف والاكل والشرب لا بعد
المضغنة والاستنشاق والنوم لا بعد الوضوء
والخضاء ولو احدث في أثناء الغسل ما **الفصل الثاني**
في الحض وهو في الاغلب ما سوغ ليطا يخرج بحفره وحر

وما

منه

منه

منه

كتاب الطهارة

(١٠)

وما نراه بعد خمس سنين ان لم تكن قمر شنية ولا نبطية او
بعد ستين سنة ان كانت احدهما او قبل سبع سنين
فليس يحض ما فله ثلثة ايام من الوالبات واكثره عشر
وقا بينهما بحسب اذاه ولو تجاوز الدهر العشرة فان كان
المريضة ذات عادة مستغفيرة وجعت اليها وان كانت
مبعدة او مضطربة وطائفة علمت عليه لو فقدته
وجعت المبعدة الى عادته اهلها فان فقدت او كن
مختلفات فالى اقربها فان فقدت او كن مختلفات
تحبضت في كل شهر سبعة ايام وثلثة من الاول
عشرة من الثاني والمضطربة تحبض بالسبعة او الثلثة
والعشرة في الشهرين ويحرم عليها دخول المساجد
الا اجنبيا زاعدا لمسجد وفريضة الغرائم ومسكنات
الفران ويحرم على زوجها وطبها قبله ولو وطئها
غزوا وكفر مستحبا ولا ينقض لها صلوته ولا صوم
ولا طهارة زافعة للحديث ولا طواف ولا اعتكاف

ص
اذا لم تكن
المريضة المستحاضة
حسبها نهارا او ليلا
تحبضت في كل شهر
سبعة ايام

كتاب الطهارة

(١١)

ولا يصح طلاقها ولا ينحط عليها قضاء الصلوة ويجب
عليها قضاء الصوم ويكره لها قمرته ما عدا الغرائم
ومس المصحف عمدا والخضاب الوطئ قبل الغسل
الاستمتاع منها بما بين السرة والركبة ويستحب لها
الوضوء عند كل صلوة فرضية واجلوس في مقعد
ذكرة بقدر صلواتها **الفصل الثالث** في الاستحاضة
هي في الاغلب ما صغر ناري رقيق تراه بعد اياه الجفوة
او ايام النفاس بعد الياس فان كان الدهر قليلا فهو
ان يظهر على المقطة ولا يغسلها وجب عليها تغيير المقطة
وتجديدا للوضوء لكل صلوة وان كان كثيرا فهو
ان يغسل المقطة ولا يسيل وجب عليها مع ذلك تغيير
الحضرة والغسل الصلوة الغداة وان كان اكثر فهو
ان يسيل وجب عليها مع ذلك غسلان غسل للنهار
والعصر يجمع بينهما وغسل للمغرب والعشاء يجمع بينهما
وغسلها كغسل الحائض اذا فلتت فاقلتها صارت

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الطهارة

(١٢)

في الطهارة
في الغسل

بحكم الطاهر الفصل الرابع في النفاق وهو
الذي لا يراه المرأة عقيب الوضوء أو معها ولا خلافه
وأكثره عشرة أيام وعلمها حكم الحائض في جميع
الأحكام **الفصل الخامس** في غسل الأموات
ومباحة غسلة الأول الاختصار يجب فيه
استقبال الميت بالقبلة بأن يلقى على ظهره ويجعل
وجهه باطن رجله اليها ويستحب فيه الشهادتين
والأقرب بالائمة عليهم السلام وكلمات الفرج وقراءة
القرآن وتغيب عن عينيه وأطباق فمه ومدبيرة أذنيه
المؤمنين وتجعل امرأته مع الاستناب فيرجع إلى
الأموات في بكرة إن يحضر جنب حائض ويجعل
على كتفه حديد **الثاني** الغسل ويجزئ غسله ثلاث
مرات الأولى بماء السد والثانية بماء الكافور
والثالثة بماء الفراح غسل الجنائز ولو خيفت
لحمها وجعلت تهتم ويستحب قوف الغاسل على يمينه

وعنه

كتاب الطهارة

(١٣)

وعنه بطن في الغسل بين الأولين والذكر والأنثى
وإرسال الماء إلى الحفرة وتغسله تحت سقفه واستقبال
القبلة وغسل رأسه جسد برغوة السد وفرجه
بالأشنان وإن نجس فرجه وبكره أقطاره وقص
أظفاره وترجل ثغره **الثالث** التكفين ويجب
تكفينه في ثلثة أثواب متر وقص الأظفار
مأجده بالكافور ويستحب أن يزداد للرجل حبة
غير مطرزة بالذهب خروقة لفخذه وعمامة يعم بها
محنكا وتزداد للمرأة لفافة أخرى لشديتها ونمطه
تغوص عن العمامة بقناع والتكفين بالقطن و
نظف يمينه بالذرة وبره وجريدتان من النخل وإن بكسب
على اللفافة والقبض والأزار والجردين اسمانه
شهاد الشهادتين والائمة عليهم السلام وإن يكون الكافور
ثلثة عشر دها وثلثا وبكره التكفين في السواد
وجعل الكافور في سمعه وبصره ونجس الأركان

الرابع

كتاب الطهارة

(١٤)

الربيع الصلوة وهي تحجب على كل صبي مسلم
او بحكمه من بلغ تسعين من اولادهم كوا كان
او انشى حرا كان او عبدا ولتتحجب على من نقص
سنة عن ذلك واولادهم بالصلوة عليه ولا هم
بالميراث والزواج اولى من كل احد والهاشمي
احق واولاده اولى يستحب نقدهم مع شرائط
والامام اولى من غيره ووجوبها على الكفاية و
كيفيةها ان يكبر بعد التنية خمسا بينها او بعد اعنة
افضلها ان يكبر ويتشهد الشهادتين ثم يصلي على
النبي واله بعد التانية ثم يدعو للمؤمنين بعد
التالثة ثم يدعو للميت ان كان مؤمنا وعليه
ان كان مشاففا ويدعى المضعفين ان كان منهم في
الرابعة ولو كان طفلا سئل الله تعالى ان يجعل له
لا بوبه فطرا وان لم يضر سئل الله تعالى ان يحشره
مع من يولاه ثم يكبر الخامسة ويصير بعد رفع الجنازة

بالحسين بن علي
شهرتها
افضل

بالحسين بن علي
شهرتها

والمرة

كتاب الطهارة

(١٥)

ولا طهارة فيها ولا تسليم يستحب فيها الطهارة والتسليم
شرطا مساملا الا ولى لا يصلي عليه لا بعد
تغيبه وتكفينه التامة من يكره الصلوة على
الجنائز مرتين التامة لشر لو لم يصل على الميت
صلى على قبره يوما وليلة السابعة يستحب ان يصف
الامام عند وسط الرجل صدق المنة ولو انفق
جعل الرجل ما يلبسه الخامس برحمان يجعل
الميت على يمين المصلي الخامس الذوق والواجب
شر في الارض عن هوام السباع وكنم والتمس
عن الناس ووضع على جانبه الا يمين موجه الى
القبلة ويستحب اتباع الجنائز او مع احد جانبيها
وترتيبها ووضعها عند رجل القبر ان كان رجلا
وقدامه ما يلي القبلة ان كانت امرأة واخذ الرجل
من قبل راسه المنة عرضا وخلف القبر فانه اولى
الشهوة والحد افضل من الشوبق وما يجلن

بالحسين بن علي
شهرتها

الحائز

كتاب الطهارة

(١٤)

الخائس الذكر عند تناولها وعند وضعه للحد
 التحق وحل الأزار وكشف الرأس وحل عقدة كفا
 ووضع خد على التراب ووضع شيء من التربة معه
 وتلفسته لشهادتهين والافتراب بالانملة على التراب
 اللين والخروج من قبل الرجلين وإزالة الخاضرة
 الترابية بظهور الكف وطم القبر بربعة صلب الماء عليه
 دودا ووضع اليد عليه الترحم وتلفين الولي بعد
 الأمطار ويكوه نزول في الترحم في المرة وإزالة
 التراب من تحت القبر بالساج من غير حاجة وبخصبة
 التراب ودفع مسكين من غير حاجة إلى غير المشاهد
 والميت في البحر شغل به يومه ولا يدفن في مقبرة
 المسلمين غيرهم إلا الذنبة الحاملة من السلم فذلك
 بها المقبلة مسائل الأولى الشهيد لا يغسل
 ولا يكفن بل يصلى عليه بدفن بياض الثياب
 صدق الميت كالسنة في أحكامه غير أن كان فيه عظم

غدا
 انظر الناس

وكفن

كتاب الطهارة

(١٥)

وكفن ودفن وكذا السقط لا يغسله شهر ولا يؤخر
 بعد لقائه في خرفة وكذا السقط لدوزا ربيعة
 الثالث ثم يؤخذ الكفن من أصل التربة قبل
 الدفون وكفن المرأة على وجهها وإن كانت متوجهة
 السراية غير الحرم كالحلال إلا في الكافور فلا يفرق
 الخامس من ترصينا من الناس ببد بده
 بالموت وقبل طهره بالغسل أو من قطع منه
 فيها عظم قطعت من حي أو ميت وجب عليه الغسل
 ولو حلت القطعة من العظم وكان الميت من
 من له خاصة الفصل السادس
 في الغسل السنوي وهو غسل يوم الجمعة ويوم
 من طلوع الفجر إلى الزوال أول ليلة من رمضان
 وليلة النصف منه وسبع عشر وثلث عشر
 واحد وعشرين وثلث وعشرين وليلة القدر
 يوم العيد ليلة نصفه وجب ليلة نصفه

في كل يوم
 من كل يوم

في كل يوم
 من كل يوم

نها

كتاب الطهارة

(١٨)

شعيراء يوم السبت الغدير والمباهاة وغسل
الاحرام وقيامه النبي والائمة عليهم السلام وقضاء
الكسوف مع الترك عمدا واحترقا لفرصته وغسل
التوبة وصلوة الحاجة والاستحاضة ودخول الحرم
والمسجد الحرام والكعبة والمدينة ومسجد النبي
وغسل المولود **الباب الرابع** في النجاسة
بمعنى فسد الماء او فسد استعماله لمضروب
او خوف عطل او علة لا يتوصل بها اليه او تمن
بضرة في الحال ولو لم يضر وجب ان يكره ويجعل الطلب
غايته في الخزنه وسهله في السهله من جوانبه
الاربعة ولو كان عليه نجاسة ولم يفضل الماء نحو
ان النجاسة بهم واذا لم يابسه ولا يفتح الا بالتراب
الخالص يجوز بارض التوراة والحجر والجص ويكره
بالسجدة والرمال ولو لم يجد الا الوحل نجس به
وكيفيته ان يضر بيده على الارض ناديا و

بنقضها

كتاب الطهارة

الامع الاجزاء
شدة

كتاب الطهارة

(١٩)

استحاضا
شدة

والاحوط
ان يمسح بالغير ثلاثا
الوضوء البدن
في الوضوء
الغسل فمطه

كتاب الطهارة

والاحوط
الاعادة شدة
لمسه
والاحوط
جواز مع التلبس
شدة

بنقضها ويمسح بها وجهه من قضاها لشر الطهر
الانفس ثم يمسح ظهر كفة الايمن بيطن الايسر ثم ظهر
الايسر بيطن الايمن من الزند الى اطراف الاصابع
ولو كان سدا من الغسل ضرب ضربين ضرورية للوضوء
واخرى للتبذ وبجانب الزند بنقضه كل نواقض الطهارة
ويزبد وجود الماء مع التمكن من استعماله ولو وجد
الاشياء التي لا تصلح ولا يعيد ما صلى شربة ولا يجوز
قبل دخول الوقت يجوز مع التضييق في حال الشدة
فولان **الباب الخامس** في النجاسات وهي عشر
البول والغائط مما لا يؤكل لحمه من ذي النفس
والمنى من ذي النفس السائلة مطلقا وكذا الميتة
والدم منه والكلب والخنزير والكافر والشكر
والقناع ويجازي النجاسة عن الثوب للصلوة عدا
ما نقص عن سبعة الدرام البغلي من الدم غير الدماء
الثلاثة ودم الحمار العنبر وعفني عن دم الفروخ

والجروح

كتاب الطهارة

(٢٠)

والجروح مع السيلان وشقفة الأذلة وعن
نجاسة ما لا يمتصها فيه منقرا كالنكة والجو
والقنوسه ويكفي للحي إذا لم يكن لها الأنثى
واحد غسله في اليوم والليلة مرة واحدة ونحوها
التجاشه مع علم موضعها ولو جهل غسل جميع الأعضاء
ولو اشتبه الثوب بغيره صلى في كل واحد منها مرة
ولو لم يتمكن من غسل الثوب صلى على عاتقه إذا لم يجد
غيره ولو نجا البرص صلى فيه ولا إغارة ولو صلى في
النخس مع العلم إغارة في الوقت خافه ولم يسهل
حالة الصلوة إغارة في الوقت ولو لم يتقد علم
حتى فرغ فلا إغارة وتطهر الشتم بما يجصفه من
البول وغيره على الأرض ولا ينشئه والمخضرة
البوارق والأرض باطن الخف أسفل القدم و
لو نجا الأناء وجب غسله في كل من ولو غلب الكلب
ثلاثا أو أكثر من التراب من النخس كعبا ومن الخمر

بل يطهر
شاه

والغارة

كتاب الصلوة

(٢١)

والغارة ثلاثا والسبع أفضل ومن غفر ذلك مرة
والثلاث أفضل ويحرم استعمال الزاقي الذهب
الفضة في الأكل وغيره ويكره المنقش والواقي
المشركين طاهر ما لم يعلم مباشرة ثم طاهر
كتاب الصلوة
وفي أبواب البناء الأول في المفاتيح
وفي فصول الأركان في أركانها الصلوة
الواجبة في كل يوم وليلة خمس الظهر أربع
في العصر ركعتان والعصر كذلك
والغرب ثلاث فيها والعشاء كما الظهر الصبح
ركعتان فيها والنوافل اليومية أربع و
ثلاثون في الحضرة ثمان ركعات قبل الظهر ثمان
بعاء العصر أربع بعد المغرب ركعتان من
جلوس بعد العشاء الأخرى بعدان بركعة وثلاث
ركعات صلوة الليل ركعتان مع ركعة

كتاب الصلوة

الوتر

كتاب الصلوة

(٢٢)

الوتر وركعتا الفجر وبسقط في السفر فوافي الزمان
والوتر خاصة ومن الصلوة الواجبة المجمع
والعبدان والكسوف والزلزلة والاميات و
الطواف والجنائز والمندور وشبهه وما عدا ذلك
مضمون **الفصل الثاني** في اوقاتها
اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار
اربع ركعات ثم يشترك الوقت بينهما وبين العصر
الى ان يفي الغروب الشمس مقدار اربع ركعات
فيختص بالعصر واذا غربت الشمس حد غيبوبة
الحجر المشرقية دخل وقت المغرب الى ان يمضي
مقدار اذانها ثم يشترك الوقت بينهما وبين العشاء
الى ان يفي شمس الليل مقدار اربع ركعات
فيختص بالعشاء واذا طلع الفجر الشان دخل وقت
الصبح الى ان تطلع الشمس اما النوافل فافوق نافلة
الظهر فاذا زالت الشمس الى ان يصير ظل كل شيء مثله

مع
شدا اجتماع
شهرها

من
عن
وغيره
في

فاذا

كتاب الصلوة

(٢٣)

فاذا صادف كذلك ولم يصل شيئا من النافلة
اشغل بالفريضة ولو تلبس ركعة من النافلة فلم
بها الفريضة ووقت نافلة العصر بعد الظهر الى ان
يصير ظل كل شيء مثله لو خرج وقد تلبس بركعة
راح لها والافلا ووقت نافلة المغرب بعد ما
ان تذهب الحمر المغربية ولو ذهب لم يكملها
بالعشاء ووقت الوتيرة بعد العشاء وتمتد بامتد
وفها ووقت نافلة الليل بعد انصاف وكما في
من الفجر كان افضل لو طلع وقد تلبس باربع راح
بها الصبح والاقتافا ووقت كعتي الفجر عند
الفراغ من صلوة الليل ما خبرها الى طلوعه افضل
ولو طلع الفجر راح بها الى ان تطلع الحمر المشرقية
مسائل **الاول** في نكاح الفرائض كل وقت افلا
وقضا ما لم يصبوا بخاضرة والنوافل لم يدخل
الفريضة **الثاني** في بكرة ابتداء النوافل عند

ل
اضاءة
في
والا
في

على
ش

ب
ش

للموع

كتاب الصلوة

طلوع الشمس وغروبها وقبيلتها نصف النهار الى
ان تروى الايام الجمعة وبعد الصبح العصر عند
السبب الثالث من تقديم كل صلاة في اول وقتها
افضل الا في مواضع ولا يجوز تأخير الصلوة
عن وقتها ولا تقديمها عليه **الفصل الثاني**
في القبلة وهي الكعبة مع القدر من جهة جامع مكة
المصالح الكعبة مستقبل اي جدرها شاء وعلى
سطحها بين يدي يمينه بعضها وكل قوم يتوجهون
الى كعبتهم فالعراقي لاهل العراق واليهاني لاهل
الهند والمغربي لاهل المغرب الشامي لاهل الشام
وعلافة العراق جعل الفجر محاذيا لمنكب الكعبة
الشفق لمنكب الكعبة وعين الشمس عند الزوال
على طرف الحاجب من ما يلي الالف انما خلف
المنكب لا يمين ومع فقد الاما ان يصلى الى اربع
جئات مع الاختيار ومع الضيقة الى اى جهة

شاء

الصلوة في القبلة

الخط

على الارض

كتاب الصلوة

شاء ولو ترك الاستقبال بعد العاد في الوقت
وخارجة لو كان ظاناً او ناسباً وكان بين المشرق
والمغرب فلا عاذه ولو كان بينهما عاذه في الوقت
ولو كان مستديراً عاذه مطلقاً ولا يصلى على الماء
اختياراً والامانة **الفصل الرابع**
اللباس يجب من العورة ما بالقطر او الكمان او
ما انبسته الارض من انواع الخشب وبالحجر
الخالص وبالصوف والشعر والوبر والجلد ما يترك
لحم مع النكبة ولا يجوز الصلوة في جلد الميتة
وان دبر ولا جلد ما لا يؤكل لحمه وان ذكى وقبغ
ولا في ضوفة شعره ووبره ولا الخمر المتخمر للرجال
مع الاختيار ويجوز غلب الخبز للثراء والركوب
الاقمار في المصنوعة ولا يستر ظهر القدم
اذا لم يكن لبساً في بكرة في الثياب السوداء لا العما
والخف وان باثرت فوق القدمين ان يسترهما

ظاهراً

(٢٥)

الصلوة في القبلة

ثبت

والفرض

على الارض
الاول

كتاب الصلوة

(٢٤) ظاهره والثناء والقبول المشد في غير الحرج في
 استعمال الصلوة وبشرط في الثوب اطهاره الا
 عند منفقته والملك وحكمه وعورة الرجل قبله
 وحبل المرأة كلها عورة وبسوغ لها كذا
 يستحب للرجل ستر جميع جسده والرداء للثنية
 ثلثة اثار يتوضووع ونحوه ولو لم يجد ثيابا
 صلى قائما بالايمن ان من اطلع غير عليه الا
 فاعدا مؤميا **الفصل الثاني** من في المكان
 كل مكان مملوك او مائة من في يجوز فيه الصلوة
 ويبطل في المصوم مع العلم بالغييب بشرط طهها
 موضع الجبهة وبشحب الفرض في السجدة النافلة
 في المنزل ونكره الصلوة في الحمام ودرجتيه
 والتفرغ والبعد وذا الصلوة بين الفضا
 وارض الرمل والتخمة ومطاطن الابل وقرى
 التمل وجوف الواد وجواد الطرق والفرجة

ظاهره والثناء والقبول المشد في غير الحرج في استعمال الصلوة وبشرط في الثوب اطهاره الا عند منفقته والملك وحكمه وعورة الرجل قبله وحبل المرأة كلها عورة وبسوغ لها كذا يستحب للرجل ستر جميع جسده والرداء للثنية ثلثة اثار يتوضووع ونحوه ولو لم يجد ثيابا صلى قائما بالايمن ان من اطلع غير عليه الا فاعدا مؤميا

علم النصب

كتاب الصلوة

(٢٥) في خوف الكعبه ويؤثر الجوس الثبات وان تكون
 بين يديك والى احد جانبيه امرأة تصلي الى باب
 مفتوح او انسان مؤملا ونا وضوء او خاطئ
 من بالوجه ولا يجوز السجود الا على الارض وما انبت
 الارض بما لا يؤكل ولا يلبس ان كان مملوكا او في حكمه
 خاليا من النجاسة ولا يجوز على المصوم مع العلم ولا
 على نجاسة ولا بشرط طهارة مفاصل بغير اغصا
 السجود ولا يجوز السجود على ما لا يرضى كالجلود او ما
 خرج عنها بالاسحالة كالحادن ويجوز مع عدم
 الارض السجود على الشاة والفهر وغيرها ومع الحرج على
 الثوب وان فقد فعلى البعد **الفصل الثالث**
 في الاذان والاقامة وهما مستحبان في جميع الصلوات
 الخمسة وفضل المنفرد والجامع رجلا كان او
 امرأة بشرط ان لا يترد بان كان في الجهة من خصوص
 في الغداة والمغرب وضوءه الاذان الله اكبر

الله

في خوف

(٢٥)

في خوف الكعبه ويؤثر الجوس الثبات وان تكون بين يديك والى احد جانبيه امرأة تصلي الى باب مفتوح او انسان مؤملا ونا وضوء او خاطئ من بالوجه ولا يجوز السجود الا على الارض وما انبت الارض بما لا يؤكل ولا يلبس ان كان مملوكا او في حكمه خاليا من النجاسة ولا يجوز على المصوم مع العلم ولا على نجاسة ولا بشرط طهارة مفاصل بغير اغصا السجود ولا يجوز السجود على ما لا يرضى كالجلود او ما خرج عنها بالاسحالة كالحادن ويجوز مع عدم الارض السجود على الشاة والفهر وغيرها ومع الحرج على الثوب وان فقد فعلى البعد

کتاب الصلوة

(۲۸)

الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول
الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلوة
حي على الصلوة الفلاح حي الفلاح حي
على خير العمل حي على خير العمل الله اكبر الله
اكبر لا اله الا الله لا اله الا الله والاقامة
الا التكبير فانه يسقط منه ثمان في قوله والاقامة
يسقط منه ثمة في اخره ويزيد ما مضى الصلوة
من ثمة بعد حي على خير العمل فجميع فضولها ثمانية
وثلاثون ولا يؤذن قبل خول الوقت الا في الصبح
ويستحب اقامته بعد دخوله وبشرط فيها الترتيب
ويستحب كون المؤذن عدلا سيبيا بصيرا بالافوات
فقط طهرا قائما على مرتفع مستقبلا للقبلة واقفا
صوته مسمعا للاذان محذرا للاقامة فاصلا بينها
بجلسه او سجد او خلو به كره ان يكون ماشيا

صه
بروفيه ايضا
شهر

كتاب الصلوة

اور كما مع الفدرة والاعراب والافصو
 الكلام في خلايتها والرجوع لغية الاشعاع ومجر
 الصلوة خير النوا **الباب الثاني** في افعال
 الصلوة وهي واجبة ومنفعة فيها فصول
الاول الواجبات ثمانية **الاول** النية
 مقادير تكبير الاحرام ويجب في القرية والعي
 والوجوب والندب الاداء والقضاء واستد
 حكمها الى الفراغ الثاني تكبير الاحرام
 ركن وكذا النية وضورتها الله اكبر ولا يكفي
 الترجمة مع الفدرة ويجب التعلم والاخر من شيرها
 مع عطف قلبه شرطها القيام مع الفدرة يجب
 رفع اليدين بها الى شحني الاذنين **الثالث** السجدة
 وهو ركن مع الفدرة ولو عجز اعلم فان تعذر صلى
 قاعدا ولو عجز صلى مضطجعا بالايام ولو عجز
 متلفيا فوميا **الرابع** الفرة ويجب الحمد

والسورة

وفا کا

مع القدر هو
يكفي من قائله
منه
(٢٩)

فانظر الى هذا

فصل فی

مفتی محمد امجد علی

فراق

فانظر

كتاب الصلوة

(٣٠)

والمسبحة في التشايد والاولين من غيرها ولا
يجزى الترخيم ويجزى العلم لولم يجز مع المكنة
مع العجز يقتلي بما يجز ولولم يجز ثنا كبر الله
وسلمه والاخرى يتحرك لسانه ويعقدها عليه
ويجزي في الثالثة والرابعة بينهما وبين السبع الا
وصورته سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر ويجز الجهر في الضبع والوجه المغرب
اولى النساء والاختفاء في النواقي ولا يجوز
قراءة الغرائم في الفرائض كما ينفوت الوقت فيها
ولا قراءة سورتين بعد الحمد يستحب الجهر بالبسملة
في الاختفاء وقراءة الجعة والنافقين في الجعة
ظاهرهما ومجهر قول امين ونطل **الخامس** الركعة
ويجزي كل ركعة من الا في الكسوف الايات و
هو ركوز يجب ان يتجنى قد وانصلي كفاء ركبة
ولو عجز اني بالممكن والا ارمي وان يطعن بعد

السبح

في الركعة

كتاب الصلوة

(٣١)

السبح وان يسبح من واحد صورتهما سبحا وجب
العظيم وسبحه وان يندسب ثما مطسنا وسبح
التكبير له ورفع اليدين به ووضع يديه على ركبتيه
من غير ان الاضابع وقدما الى خلفه لشوية ظهر
وقد غنقه الدعاء وزيادة السبح ان يقول بعد
رفع واسم سمع الله لمن حمده ويكره ان يركع و
يداء تحت ثيابه **السادس** السجود ويجزي
كل ركعة سجدة ان هاركن ويجزي كل سجد السجود
على سبعة اعضاء الجبهة واليدان والركبتان والخصا
القولين وعلمه علو موضع السجود عن الفناء
بازيد من لينته ولو نعد السجود او منى او رفع ثما
وسجد عليه ان يطعن بعد السبح وان يسبح
من واحد صورتهما سبحا ان دق الا على وسجد
وان يحلن بينهما مطسنا وان يضع جبهته على ما
يضع السجود عليه يستحب التكبير له وعند الوقوف منه

والسبح

في الركعة

كتاب الصلوة

(٣١)

التسبيح والتكبير والارغام بالانف في الدعاء والفتح
الرائد والطائفة عقيب فقه من الثانية والثالثة
بينها والقباء معهما على يديه سابقا برفع وكيفية
وبكره الامناء السابيع الشهد ويجوز كل
ثمانية مرة في ثلاثين والرابعة مرتين و
يجوز في الجاهل بفقدان والشهادتان والصلوة
على النبي واله واقله اشهدان لا اله الا الله
واشهدان محمدان رسول الله اللهم صل على محمد
والجسد ويسحب ان يجلس متوركاً ويدعو بعد
الاشهاد التسليم في جوبه خلاف صورته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين او
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ويسحب
ان يستلم المنفر الى القبلة ويومى بخوض يديه
اليمنى والامام بصفحة وجهه المامو عن يمينه
بنا وما كان على بناه احد الفضل الثاني

في منادات

فصل في

مرات

فصل في

الوجوب

فصل في

كتاب الصلوة

(٣٢)

في منادات الصلوة وهي خمسة الاول النوبة
تسبوع تكبيرات بينها ثلثة ادعية واحدة منها تكبير
الاحرام الثاني الفوت موقوف كل ثمانية
قبل الركوع وبعد القراءة ويقضيه لو تسبعت
الركوع الثالث نظره في حال قيامه الى موضع
سجوده وفي حال قنوته الى باطن كفيته وركوعه الى
رجليه في سجوده الى طرف انفه في جلوسه الى حجره
الشرائع وضع اليدين قائما على فخذه بمجد الكبد
وقائما للقاء وجهه راکعاً على ركبتيه وساجداً
بجذاه اذنيه وجالسا على فخذه الخاضع للعب
واقله تسبيح الرضاه عليها ولا حصر لكثرته ويسحب
ان ياتي فيه بالمتقول الفصل الثالث
في قواطع الصلوة وبطلانها كل فواقض الطهارة و
ان كان سهواً وبعد الاثبات الى صلاة والكلام
بغيره فضا عدل بما ليس بدعاء ولا قرآن و

الفقه

فصل في

فصل في

كتاب الصلوة

(٣٠)

الفهنة والفعل الكثير الخارج عنها والبكارة
الدين والذكور وبكره اللغات يمينها وشمالها
والثبات والطمح والفرقة والعيش الافعال
التي والبطاوت في موضع السجود والناوة بحرف
وقد افعل لا خبثين ويجزى قطع الصلوة لغس
ضروته وفيه فصل الشعر للرجل فولان ويجوز له
الفاطر ورد السلام والدعاء بالمباح الباب
الثالث في بقية الصلوة الواجبة وفيه
فصل الاول في الجمعة وهي كعتان عوض
ووقتها من والشمس الى ان يصير كل شئ مثله
وشروطها الثلثان العادل او من نصبة العدة
وهو خمسة نفر اجمعهم الامام والخطبان وهما
الله تعالى والصلوة على النبي واله والوعظ وقراءة
سورة خفيفة من القرآن والجماعة وان لا يكون
هناك جمعة اخرى بينها اقل من ثلثة اميال ويجب

ان لا يكون
فيها من
الجمعة

كتاب الصلوة

(٢٥)

مع الشرائط على كل مكلف خذ كبريت من الرض
الغنى والعرج ولا يكون متاولا مناسفا ولو كان
يدنه بين الجمعة ازيد من فرسخين لم يجب الحضور
ولو كانت وجب الظهر يجب ايقاع الخطبتين بعد
الزوال قبلها وقبام الخطيب مع الفقه والنجابة
الطهارة وان يكون الخطيب بلغا مواظبا على الصلوة
مريدا بغيره معتدا على شئ والاصفا مثل
الاولى الاذان الثانية بيضة الثانية
بحر البيع بعد النداء وينبغي ان لا يترتب
التفعل بعشرين ركعة وعلق الرأس وقص الاظفار
واخذ الشارب الشئ يمكنه وقار والخطيب والفقهاء
والجمعة الفقرة الفصل الثاني في صلواته
المبذرة وهي واجبة جماعة بشرط الجماعة فقط
لستم جماعة وفردى وفيها بعد طلوع الشمس الى
الزوال ولا تقصر لو كانت هي كصلواتها

وهي

لو كان
الاجتماع
الجمعة
الرابعة
فيها

ح

كتاب الصلوة

(٢٤)

وهي كصلاة في الأولى الحمد والاعلى ثم تكبيرة
حسابت بينهما ثم تكبيرة السابعة للركوع والسجدة
سجدتين ثم يقوم فيقرأ الحمد والشمس ثم تكبيرة الرابعة
وحسب بينهما ثم تكبيرة الخامسة للركوع والسجدة الأخيرة
بها والخروج خافيا بسكينة ووقار وان لم يطعم قبل
خرجه في الفطر وبعد دعائه في الاضحية مما يصح
والتكبير عقبه بع صلواتها وطها المغرب آخرها
العبد في الفطر وفي الاضحية عقيب عشر ولها
الظاهر يوم العبد لمن كان يميني في غيرها عقيب عشر
مسألة الأولى يكوي التنفل قبلها وبعد
الافى سجد النبي قبل خروجه الثاني قبل
التكبير الزائد واجب كذا الفتوى الثالث
يجب الخطبان قبلها والرا بعز مجر العبد
طلوع الشمس قبلها ويكوي قبله الفصل الثاني
في صلوة الكسوف ويجزئ عند كسوف الشمس وخسوف

مسألة
مندرجة في
شأن
فصل في
الصلوة

كتاب الصلوة

(٢٥)

القمر الزلزلة والرياح المحرقة وغيرها من آياتها
وهي كعتان تشبه كل كفة على خسر وكذا في سجدة
وكيفية ان ينوي بكبرية فيقرأ الحمد سورة او بعضها
ثم يركع ثم ينصب فان كان اتم السورة قرا الحمد ثانيا
وسورة او بعضها ثم يركع ثم ينصب فان كان اتم
السورة قرا الحمد ثانيا وسورة او بعضها وهكذا الى
ان يركع خمسا وان لم يكن اتمها اكتفى بقوامها عن
الفائضة فاذا ركع خمسا كبر وسجد سجدتين ثم قام
صنع ثانيا كما صنع اوله وله شك في تسليم ويسجد فيقرأ
فيها السور الطوال وصاواة الركوع للقيام والجماع
والاعاذه مع بقاء الوقت التكبير عند الانقطاع من
الركوع الا في الخامس والعاشر فانه يقول سمع الله
بين حجة والفتوى غير مراد وقت الكسوف في
ابتدائه الى ابتداء الانجلاء وفي غيرها مائة وفي
الزلزلة مائة الموعودا ثم بعد اونها ناقضا

ولو

القمر

كتاب الصلوة

(٢٨)

الأجزاء
من
الصلوة

ولو كان جاعلا فاق كان قد أحرف في كل قضيه والا فلا
ولو انقضت من حاضر تحبها لم تنصق احد بها
ولو نصبتنا فله الحاضر ولا فضا مع عدم النظر
الباب الرابع في الصلوة المستدبة فيها
صلوة الاستسقاء وهي مؤكدة عند قلة المياه وكيفية
مثل صلوة العبد الا انه يفتت سوال توفير المياه
الاستعطاف به ولشجب بالماثور وان يصو النسا
ثلاثا والخروج يوم الجمعة والاشهر والفرق بين
الاطفال وامهاتهم ونحوهم الزمان تكبير الامام بعد
مائة مرة مستقبل القبلة والنتيج كذلك بينا والمهلل
بشارا والتجديد لغاء الناس منايعهم له والعاو
مع ما خبر الاجابة ومنها نافلة وضوا وهي الفركعة
في كل ليلة عشرين وفي اللبالي الا فراد زيادة مائة
وفي العشرة الاخر زيادة عشر ومنها صلوة ليلة
الفطر ويوم الغدير وليلة نصف شعبان وليلة البعث

وتوبه

كتاب الصلوة

(١٩)

في
الصلوة

الكلمة
الاولى

ويوم وصلوة على فاطمة وجعفر عليهما السلام
الخامس في السهو من ترك شيئا من واجبات الصلوة
عدا بطلان صلوة وان كان جاعلا اعدا الجهر والاعان
فقد عذر لو جهلها وكذا لو فعل ما يجب تركه
اما الثالثة فان ترك وكما اني بين كان في محله
والا اعاد ولو زاد وكما عدا او كرهوا اعاد ولو
نقص من الصلوة ركعة او ركعتين سهوا ولم يكن
حتى يتكلم او يستدبر القبلة اعاد ولو صلى على
مكان مغضوب وفي ثوب مغضوب وبجمل وسجد
عليه مع العلم اعاد ولو صلى بغير طهارة اعاد مع
اوقبل الوقت ومستدبر القبلة اعاد وان كان
غير ذكر فثلاثة اقسام **الاول** ما لا حكم له وهو
من نسي الفرائض كركع او الجهر والاعان او
شبه الركوع او طمانينة حتى ينصب او رفع الركعة
منه او طمانينة او شبح السجود او طمانينة واحد

الاعضا

كتاب الصلوة

(٤٠)

الاعضاء السبعة ورفع الرأس منه وطأ نيتي في
الرفع منها وطأ نيتي الجاوس في الشهادتين
ما يوجب الثلاث في ذكر الله لم يفر المحمدي في
التوراة في المحمدي أعاد التوراة ومن ذكر ترك الركعة
قبل السجود ركع ومن ذكر بعد القيام ترك سجدة
قد وسجد بسجد سجد في السهو وكذا لو ذكر ترك
الشهادة ولو ذكر بعد التسليم ترك الشهادة والصلوة
على النبي فضاء الثالث الشك ان كان في عدد
الثمانية والثلاثين والاول بين من الرباعية
اعاد وكذا اذا لم يعلم كم صلى وان كان في فعل
قد انشغل عنه لم ينفذ الا الى ثبوت فان ذكر
انه كان قد فعله شائفا ان كان وكذا الا فلا
ولو شك فيما زاد على الاثنين في الرباعية
ولا حظ نبي على الزائد واخطأ من شك بين
الاثنين والثلاث او بين الثلاث والاربع

في بعض النسخ
شك

كتاب الصلوة

(٤١)

نبي على الاكثر فاذا سلم صلى ركعة من قضا او ركعة
من جاوس ومن شك بين الاثنين والاربع بنى
على الاربع وصلى ركعتين من قيام وركعتين
من جاوس مسائل **الاول** لا سهو على من
كثر سهوه وتوانه ولا على الامام او المأموم اذا
حفظ عليه الاخر ولا سهو في سهو **الثاني** من
من سها في التافلة بنى على الاقل وان بنى على اكثر
جاز **الثالث** من تكلم ساهبا او قام في صلاة
فعودا وقصد في حال القيام او سلم قبل الاكمال
وجعل عليه سجدة السهو وكذا يجبان على من شك
بين الاربع والخمس فانه بنى على الاربع وسجد
الرابع سجدتها السهو بعد الصلوة ويقول
فيها يمين الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد
والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
ثم يثني قد خفيها وسلم **الخامس** من المكلف

له
على الاكثر
شك

كتاب الصلوة

(١٤٢)

اذا اخل بالصلوة عمدا او سهوا او فاته يومه او
 سكر وكان مسلما فضى ولو كان مغنى عليه جميع
 الوقت وكان كافرا فلا قضاء والمثد بقضه ما
 ردت ولو لم يجزها ينطق به من الماء والنثر بسقط
 اذا وقضا **الصلوة** اذا دخل وقت الفريضة
 وعليه ثلثة تجزئتها وان تصبغت الحاضرة تعيد
الصلوة بعد النوازل ثلثة تجزئتها وان تصبغت
 من فاته فريضة ولم يعلم ما هي صلى ثلثا واربعين
الصلوة سعة الحاضر بقضه مائة في السفر
 والمسافر بقضه مائة في الحضر تمام **الصلوة**
 بفتح قضاء النوافل المنيبة ولو فاته بمرض استحب
 عز كل ركعتين مائة ان لم يتمكن فمن كل يوم **الصلوة**
الصلوة من في صلوة الجماعة وهي واجبة في
 الجمعة والعيد بالشرائط وصحبة في الفرائض
 الباقية والعيد مع اختلاف الشرائط والاشتقا

صفت
الصلوة لا يسقط
شدة
صحة
تدعى للركعة
ثلاثة

بسم الله الرحمن الرحيم

عند من يجوز
فعلها فمات
شما

وتعقد

كتاب الصلوة

(١٤٣)

وتستفاد بثلثين فضا عدا ولا تضح مع خائل به لا ميا
 والمأموم يمنع المشاهدة الا في المنيبة ولا مع علوا لا
 في المكان بما يستدبر ويجوز العكس لا ينيب بعد
 المأموم بالخارج عن العادة من دون صفوف ولو
 ادرك الامام راكعا ادرك الركعة والا فلا ولا
 يفر المأموم مع المنيبة ولا ينيب في الاقل ولا
 من ثلثة الا ينام ويجوز مع اختلافها في الفريضة اذا
 كان المأموم واحدا استحب ان يقف عن يمينه ان كانوا
 جماعة فحلقه لا القاري انه يجلس سطرهم كذا
 المنيبة ولو صلى مع التيمال ما خرب عنهم بعض
 في الامام التكليف العذالة وطهارة المولد ولا يبر
 القاعد القائم ولا الامي القاري ولا المؤي للثنا
 صحبة المنيبة رجلا ولا خشي والحاشي صاحب الجند
 اولي بقله الا فرم فالافقه فالافقه فله هجرة فالأثر
 فالاصح بكرة ان ثابتم الحاضر بالمسافر والمنظر بالمنته

والسليم

والتسليم بالأجذم والابصر والمحد وتبديتونه
 الاغلق بركه امانه من بركه المامومون ولا عرق
 بالمهاجرين مسائل **الاولى** لو اشد الاما
 استناب لو فاش او اغشى عليه فله واما دما
الثانية لو خاف للداخل فوات الركعة ركن
 ومضى نحو سجدة **الثالثة** ان احرم الامام وهو
 في نافذة قطعها ولو كان في فرضه انهما نافذة ولو
 كان امام الاصل قطعها فابعد **الرابعة** لو كان
 بعض الصلوة دخل مع الامام وجعلها يدركه
 اول صلوته فاذا سلم الامام قام فاتم صلوته
الخامسة ربح عجارة المساجد مكتونة طائفة
 على بابها والمنازة مع خائطها والاسراج فيها
 واعادة المسهل ويجوز استعمال الشئ في غير
 منها ونحو من خرجتها ونقشها بالصورة اخذها
 او بعضها في ذلك وطريق وزحاح النجاسة اليها

مع عبد البعد
 المفرد وشار
 الموضع
 هناك

على الاخط
 ش
 لو كانت
 ش

واخراج

كتاب الصلوة

واخراج المخص من مأ وتعاو لواخرج ويكره تعلينها
 والشرف والمخارج في خائطها وجعلها طريقا للرجل
 فيها والشراء والتعريف اقامة الحمد وانشاء
 وعمل الصنابع والنوم والبصاق وتمكين المجاوز
 وانفاذ الاحكام وبسبح تقديم الرجل اليمنى نحو
 والبكر خرفجا والدعاء فيها وكنها **الباب**
السادس في صلوة الخوف هي مقصورة سنة وضرا
 جماعة وفرد وشروطها ثلثة ان يكون في المسلمة
 كثرة يمكنهم الاقتراف فتمن بن بقاء وكل قسم العدة
 وان يكون في العدة كثرة يحصل معها الخوف وان
 يكون العدة في خلاف جهة القبلة وكيفيةها
 ان يصلي الامام بالاولى كنه ويقف في الثانية
 حتى يتموا ويسلموا فيجئ الباقيون فيصلي بهم **الباب**
 ويقف في الشهد حتى يلجفوه فيسلم بهم وان كان
 ثلثه صلى بالاولى كنه وبالثانية وكعنين او با

في الصلاة

ويجب

كتاب الصلوة

(١٤٠)

ويجب اجتناب السلاح ما لم يمنع شيئا من الواجب
فيؤخذ مع الضرورة وصالوة شدة الخوف بحسب الامكان
واقفا او ماشيا او راكبا ويسجد على قربة من حجر
والا او ماء ويستقبل القبلة ما امكن ولو لم يمكن
من الايمان صلى بالنسيج عوض كل ركعة سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر والموحد
والغريق يصلان اياه ولا يفصلان الا مع الضرورة
الخوف الشك في صلاته في صلوة المسافر بقطعة
في السفر من كل باعنه وكنان بشرط خاشع هذا
فصل المسافر وهي فائنة فاسخ او اربعة مع العز
في يوم التكاثر ان يقطع سفره ببلده فيه ملك
فلا تستقر فيه سنة شهر فضا عدا او غرم على اقامة
عشر ايام ولو فصل المسافر وله على ابيه ما من
فقطر فيه خاصة الثالث اباة السفر ولو كان عا
بسفره بفصل الرابع لا يكون سفر اكثر من قصر

كامل

فصل المسافر

ولو فصله
لغير يوم قبل السفر
فغير سنة

كتاب الصلوة

(١٤١)

كامل الملاح المكاره والراعي البدن ولد يذبح في حيا
والضابط من لا يفهم في بلده عشر ايام ولو اقام احد
في بلد او بلدة غير بلد عشره قصر اذا خرج الفيلان
فيوارى عنه جدران بلد او يخفى اذان مصر فلا يشر
قبل ذلك مع حضور الشرايط بحسب التفصيل في حرم
وحرم رسول ومسجد لكونه والظاهر على ما كذا السلا
فانه ينحصر ولو اتم في غير فاعدا اعاد والحاصل في
التابع للوقت لا خارجة لو سافر بعد ذلك الوقت قصر
بقا الوقت ولو دخل من السفر بعد دخول الوقت اتم ولو
نوى المسافر قامة عشر ايام اتم ولو لم يوفقه الى
ثلثين يوما اتم بهم **كتاب الزكاة**
فصل ما زكاة المال وزكاة الفطرة وهما ابواب
الباب الاول في شرط الوجوب وقته اتمنا
زكاة المال على البالغ العاقل الحر المالك للنفس
المتماكن من النضر فيه ويستحب لمن اخرج في مال

من اذله

مع سنة الاثني
في الشاة
شاة

كتاب الزكاة

كتاب الزكوة

(١٤٣)

سنة
الأحوال
سنة

من ولها ثمة أخرجهما عنه والمال الغائب إذا لم يتمكن
صاحبه منه لا يجزئ ولو مضى عليه حوال كذلك
استحب إخراج الزكوة حولا عنه بعد وجوبه ولا زكوة
في الدين وزكوة الرض على المفسر أن ترك بحاله
حولا ومع هلال الثاني بشرط مع بقاء الشرط
في كمال المحول ولا يجوز التأخير مع المكنة فبضم
ولا يجزئ قبل وقت الوجوب فإن دفع كان
قرضا وله استعادته وأخلصا بضمها مع بقاءه على
الاستحقاق وتحقق الوجوب ولا يجوز نقلها عز
بلدها مع وجوب السحق فيه فبضم ولو عد نقل
ولا ضمان ولا بد من البيع عند الإخراج وإما
الضم فشرطه اثنان لا سلام ومكان الأراق لكا
يسقط عنه بعد سلامة من لو تمكن من إخراجها
مع الوجوب إذا تلفت لم يضمنها الباب الثاني
فيها يجزئ الزكوة وهي لغة أصناف لا غيرها

على الأحوال
الأحوال
سنة

ثلاثة

كتاب الصلاة

(١٥٠)

ثلاثة فصول الأول في التيمم بجزء الزكوة في التيمم
الأبلى والبقر والغنم بشرط أربعة التيمم بالسوا
والحول وإن لا يكون عموما فنصا الأبل اثنا عشر
خمس وفيها ثمانية عشر وفيها ثمانون ثم خمسة عشر
وفيها ثلث شتا ثم عشرين وفيها أربع شتا ثم خمس
وعشرون وفيها خمس شتا ثم تسع وعشرون وفيها
بنت مخاض ثم تسع ثلثون وفيها بنت لبون ثم
سبعة أربعون وفيها حقة ثم أحد وستون وفيها
حزقة ثم تسع سبعون وفيها بنت لبون ثم أحد و
تسون وفيها حقان ثم مائة واحد وعشرون وفي
كل حنين حقة وفي كل أربعين بنت لبون وفي
ما بلغ وأما البقر فلهما فصا بان أحدهما ثلثون وفي
تبع أو تبعد والثاني أربعون وفيه سنة وأما
الغنم ففيها خمسة فصب أو يوف وفيها ثمانية مائة
واحد وعشرون وفيها ثمانون ثم مائة واحد

ففيها

كتاب الزكوة

(٥)

فغيرها ثلث شاة ثم ثلثمائة وواحدة وغيرها أربع
شاة ثم أربع مائة وفي كل شاة بالغ بالغ ولا يشترط
الزكوة وهو ما بين النصابين في الأبل شتر وفي
البقر مضون في الغنم غفود واما التوم فهو شرط
في الجمع طول الحول فلو اعتلقت في اشياء الحول
من نفسها او اعلمها ما لكمها اثنان في الحول بعد
العود الى التوم واما الحول فهو شرط في الجمع و
هو اثناعشر شهرا يدخل في الثاني عشر يجب على
الزكوة ولو تلم النصاب قبل الحول سقط به الزكوة
ولو قصد الفرار ولو كان بعد له تسقط **كتاب**
الاول في اثناء المأخوذة في الزكوة اقلها
الجدع من الضان والشي من المعز ويجزي الذر
والانثى سبعة اشهر بنت المخاض النبتع هو
الذي حمل حوله وبنت اللبون والسنة ما حمل
حولين الحقبة ما حملت ثلثا ودخلت في الرابعة

والجدعة

كتاب الزكوة

(١)

بلا

بلا

بلا

والجدعة ما دخلت في الخامسة الثانية لا تؤخذ
المريض ولا الهرم ولا الولد ولا امه الولد ولا ذوات العوا
ولا تعد الا كولة ولا فحل الضارب لو كانت بلبه **كتاب**
اخذه في الثالث عشر من وجب عليه بنت مخاض و
عنده بنت لبون وفيها اثنان شابين وعشرين
درهما ولو كان بالعكر منع بنت المخاض معها
شابين وعشرين درهما وكذا الحققة والجدعة وبنت
اللبون اثنان وبنت المخاض الواحدة لا يجب
اخراج العين بل يجوز دفع القيمة **الفصل الثاني**
في زكوة الذهب والفضة يجب زكوة فيها بشرط
الحول وقله مضى النصاب كونها مضرة بين بكة
العاملة ونصاب الذهب عشرين دينارا وفضة خضف
دينارا ثم اربعة دنانير فيها قيراطان وهكذا راتا
ولا يجب فيها نقص عن عشرين ولا عن اربعة شتر و
نصاب الفضة مائة درهم ففيها خمسة دراهم ثمانية

اربعون

كتاب الزكاة

(٥١)

اربعون ففيها درهم ولا شيء فيها نقص عن مائتين ولا
عن اربعين ولا التساكن ولا الحلي او قصد القمار
قبل الحول وبعده بمجرى الفصل الثالث
في زكاة الغلات زكاة في اربعة اجناس منها
وهي الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا يجزئها عذرا
وانما يجزئها بشرطين النصاب هو في كل واحد
خمس او كفى كل سنة ستون صاعا وكل صاع اربعة
امداد وكل مد وطلان وربع بالعراق فيجب العشر
سعى سحبا او بعبلا او غلدا وان كان بالقرى الدوا
والنواضح فنصف العشر وكل ما زاد بالحب والشا وان قد
بعد الخراج المون من بذر وغيره ولو سعى بمها اعتبر
بالاغلب ولو شاربيا قسط الثاني ان يهوى في ملكه
فلو اشغل اليه بالبيع او الهبة وغيرها لم يجز زكاة
ان كان نقلها بعد بدو الصلاح وان كان قبله جاز
ويعلق الزكاة بالغلات اذا اشغل وفي الثمار اذا بدا

صلاحها

كتاب الزكاة

كتاب الزكاة

(٥٢)

صلاحها ووقت الاخراج عند التصفية وجدة القيمة
فانما اجتمعت اجناس مختلفة بنقص كل جنس عن النصاب
لم يقم بفضلي بنقص الفصل الرابع فيها
للمحبة الزكاة بسحب الزكاة في مال التجارة بشرط
الحول وان يطلب براس المال او بزيادة في الحول
كله وبلوغ قيمته النصاب بقوة بالنقدين و
بسحب الخيل بشرط الحول والسوم والاثنة
فخرج عن العسوق بناران وعن البرون دينار
واحد وبسحب فيها يخرج من الارض عدا الاجناس
الاربعة من اجوب بشرط حصول شرائط الوجوب
في الغلات فيخرج كما تخرج منها البائتات
في مستحق الزكاة وهم من ابناء اصنا الارق
والثاني الفقراء والمساكين وهم الذين لا
يملكون قوت سنة لهم ولعائلهم ويكون غارا غير
محصّل الكفاية بالصنع ويعطى صاحب دار الكنة

وعكيد

کتاب الفکر

وعبد الخلد وفرس الركوب الثالث العام
وهم العامة للصناعات الأربع الوفقة قلوبهم
هم الذين يقاتلون للجهاد وان كانوا كفارا
في الرقاب هم المكاتبون والعبيد الذين في السد
السابع لغار مؤمنهم المدينون في غير الله
السابع سبيل الله وهو كل مصلح او فريه كالجها
والجج وبناء القناطر والمساجد القشت ابن لينا
وهو المنقطع به في العربية وان كان غنيا في بلده
والضيف ان كان سفرها مياها ويعبر في الاولين
الايمان ويعطي اولاد المؤمنين ولو اعطى المخالف
مثله اعاد مع الاستبصار وان لا يكون واجبي الثقة
عليه من الابوين وان علوا والاولاد وان نزلوا
الزوجة المملوكه وان لا يكونوا لها شهبين اذا كان
للعطي من غيرهم ويمكنوا من الخس ومثل للمهاشحي المنذ
ويجوز اعطاء مؤالهم ويجوز تخصيص واحد اجمع

الشحوب

(54)

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

است
ضمير غفار
شده

ص
مع الإختصار
قوله

عنه
والاقر الاربعة
عليها سنة
مطرا

في سنة ١٢٠٠
 في سنة ١٢٠٠
 في سنة ١٢٠٠
 في سنة ١٢٠٠

كتاب التزكف

المسحوق يطبخها على الأصناف واكل ما يعطى الفقير
 ما يجزى النصف الاول ولا حد للكثرة **الباب**
السادس في كوة القطر وهي واجبة على المكنت
 الحر الغنى وهو ما لك قوت سنة كل سنة عند هلال
 شوال وتضيق عند صلوة العيد يجوز تقديمها في
 رمضان ولا تؤخر عن العيد الا المذبول لو فاتت
 ولو غفلها ثم بلغ من غير تقريطا فلا ضمان ولا يجوز
 نقلها عن بلد مع وجوب الاستحوا وقد ضاعها
 بالعراف من الخطأ والشعر والنمر والزبيب الارز
 والافط ومن اللبن ان طال بالمكنت وافضلها الثمر
 ثم الزبيب ثم ما يغلب على القوت يجوز اخراج الغنى
 ويجزى يخرجها عن نفسه وعن من يعول من صبي
 وكافر وحر وعبد وصغير وكبير ان كان مشركا
 ويجزى النية وايضا لها الى مستحوز كوة المال و
 الافضل صرفها الى الامام ومع غيبته الى المأمون

من

20)

لعل
الآطهر ان
الوجوه من غير
العبد الى الرضا
تشرط الجماع
عن الخلار
شه
لعله

الاصحح الاصل
بقصد التمام
غش
ص

على الامور
الاولى

صه
بلانعة
رجال بالهراق
كالوانى
هش

كتاب الزكوة

من فقهها الامامية لا يطي الفقه قبل من صاع و
 حد لا اكثره و يستحب ان تصد القرابة بها ثم الجيران
 و يستحب للفقيه اخراجها البائس من الخلق
 هو واجبه غنائم دار الحرب المعادن والنوص
 ارباح التجارات والصناعات والزراعات والكنوز
 وارض الذبيحة اذا اشتراها من مسلم والحكم المهرج
 بالخلال ولم ينه عن بيع المعادن والكنوز غير
 دينار وارض النوص دينار وفي ارباح التجارات
 والصناعات والزراعات الزبارة عن مؤنة السنة
 له ولعبياله بقدر الافتضا فيجب في الزائد وقت
 الوجوب وقت حصول هذه الاشياء ويقسم بين
 سنة اقسامهم لله وسهم لرسوله وسهم لذى القربى
 فهذه الثلثة للامام وسهم للفقر من الهاتمين
 وسهم لانيانهم وسهم لانيان سبيلهم ولا يحمل عن البلد
 مع وجود المستحق فيه ويجوز اخصاص بعض الطوائف

(عنه)

على الاموال
 من فقهها الامامية

ولم ينه عن بيع
 اكثر من خمس
 سنة

الثلثة

كتاب النجس

الثلثة بضمهم وبغيرهم الايمان وفي البيوت الفس
 والافعال كل ارض خربة باواهلها وكل ارض ترو
 عليها نجس ولا ركا في كل ارض سلبها اهلها من غير
 قتال ودون الجبال ويقطون الاودية والمواضع
 التي لا ارباب لها والاحبار وصوفى الملوك وقطائعهم
 غير المصنوعة ومباني من لا ارض له والغنائم التي
 يغيرونها من الامام فهذه كلها للامام وايضا لنا المني
 والمناجر والمناجك **كتاب الصوم**
الباب الاول الصوم ولا مالك عن المظنة
 مع البنية فان تبين الصوم كمن اكلت نية الفس
 والا فتنظر الى السعيتين وفيها للبلد ويجوز تجا
 الى الزوال فان زالت الشمس فانت وقها ووجب
 الامساك في رمضان للمعتن ثم قضى ويجزى في
 رمضان للمعتن ثم قضى ويجزى في رمضان للمعتن
 عن الشهر في اوله ويجوز تقديم نية يوم الثالث

(٥٢)

اسلمها

كتاب النجس

في الجبل

والاموال النجاسة
 لكل يوم
 وجوب الامساك
 في شهر رمضان
 محل تقصير

بصام

كتاب الصوم

(٥٨)

بضامه نداء عن شعبان فانفقوا منه من رمضان اجزاء
ولو اصبحت ينبت الاقطار ولم يفطر ثم تبين انه من
ومضاه بعد النية الى الزوال ولو كان بعد الزوال
امسك واجبا وقضى محل الصوم النهار من طلوع
الفجر الثاني في الغروب **كتاب الثاني** فيما يملك
عنه وهو ضلالتان واجبة عندك فالواجب الاكل والشرب
والجماع في القبلة والذب والاشمئاء وامساك القبلة
الى الحلق منعك يا والبقاء على الجبانة منعك اخص
الفجر ومعاودة النوم بعد انقضاءه حتى يطلع
الفجر وهذا التسبغ توجب الغضاء والكفارة ويجزئ
الغضاء بالافطار وبعد الفجر مع ظن بقاء الليل
وفرك المراتع مع العدة عليها لو اخبر غير سقا
الليل قبل الغروب للظلمة الموهمة ولو غلب على
الظن بخول الليل فلا قضاء وتقليد الغير في دخول
الليل لم يدخل ومعاودة النوم بعد انقضاءه

قبل

كتاب الصوم

(٥٩)

ص
على الاكل
عنه

قبل الغسل حتى يطلع الفجر وتعذر التقى ودخول الماء
الى الحلق للثبوت دون المضمضة للصلاة والتحفة
بالماء بقاء ويجب الامساك عن الكذب على الله وعلى
رسوله وعلى الائمة عليهم السلام وفي الاوقات المأ
مورة لان وكذا الامساك عن كل شئ سوى ما ذكرنا
وبنا كذا في الصوم وبكره السجود والكحل بما فيه صبر
او مسك اخراج الدم ودخول الحمام المضعفان
وشتم الزوجين والراحمين والتحفة بالحامد بل
الثوب على الحبد والقبلة والملاعبة والمباشرة
بشهوة وحلوس المرأة في الماء ولا يفد الصوم
بمصر الخاتم ومضغ العلك ذوق الطعام والقطعة
وزرق الطائر واستنفاع الرجل في الماء **كتاب**
الأولى الكفارة لا تجب الا في رمضان والنية
المعينة وقضائهما بعد الزوال والاعتكاف
على وجهه وما لا يمتنع صومه كالنذر المطلق وقضا

رمضان

كتاب الصوم

(٤٠)

وفضا قبل الزوال والثافله لا يجب بافناه شئ
الثاني كفارة المنين عنوقبه اوصيا
 شهر من متتابعين او اطعام ستين مسكينا وكفا
 فضاء وفضا بعد الزوال اطعام عشرة مساكين فان
 عجز صام ثلثة ايام ولو تكرر الاخطاء في يومين
 تكروا لكفاره وبغير المفطر ولو كان مستحلا قتل
الثالث من لم يركه لزوجته ينجل عنها الكفارة
 والمطاوعه تنكف عن نفسها **البار الثالث**
 في افسامه هي اربعة واجب مندوب مكروه و
 محظور وما لواجب شهر رمضان والكفارة ان رد
 المنعة والنذر وشبهة الاعتكاف على وجه قضا
 الواجب غير رمضان في اماكنه ولما شهر رمضان
 قبل امته وثوبه الحلال او حصة ثلثين من شعبان
 او قيام البين بالروية وشرائط وجوبه سنة البلوغ
 وكمال العقل والتلافة من المرض والاقامة وحكمها

والخلا

كتاب الصوم

(٤١)

والخلا من الجفص النفاس شرط القضا البلوغ
 وكمال العقل والاسلام والمرد بفضي فاقته فانه
 رفته وتخير فاضه مضافي اتمامه الى الزوال فيعتين
 والمندوب جميع ايام السنة الا المنى عنه المؤكد
 سنة عشر قنما اول خبت من كل شهر اول ربيعا
 من الشهر الثاني واخر خبت من الثالث يوم الفطر
 والمبا هلة ويوم السبت مولد النبي و يوم حو
 الارض عاشوراء على وجه التحزن وعرفة لمن لا
 يضعفه عن التمام واول في الحج واول رجب
 ورجب كله وشعبا كله و ايام البيض يستحب
 وان لم يكن صوما للمساكين لقائه بعد الزوال
 او قبله وقد افطر المريض اذا برى كذلك الخاضع
 والنفسا اذا طهرت والكافر اذا اسلم والصبي اذا
 بلغ والمجنون اذا افاق وكذا المغن عليه لا يصح
 صوم الضيف تطوعا مدين اذ المضيف لا المنة

مدين

صله
 فيقولون
 الاطوي الضيف
 سنة

كتاب الصوم

(٤٣)

والأقوي
شهر

بدون إذن الزوج ولا الولد بدون إذن والده ولا
المملوك بدون إذن مولاه والمكره الناقله
والمدعو إلى طعام وعرفة مع ضعفه عن الدعاء أو
الحلال والمحرم صوم العبد وأيام التشريق كان
مبني ويوم الشك على أنه من رمضان وصوم من رمضان
وصوم الصائم الوصال والواجب السفر لا التمتع
المقيد به وبذلك هم المتعة والبدن لمن أخاض من
عرفان قبل الغروب عيالا ويكون سفر أكثر من جسر
وهو كل من لم يكن في بلد مقام عشرة أيام ^{أو}
الأول الصوم الواجب بنفسه أو معتمداً وهو
وقضائه والتدبير والاحتكاف ومخبر وهو صوم
كفارة أذى خلق الرأس كفارة رمضان وجزء
الصبي ومترقب وهو صوم كفارة اليمين قبل
الخطاء والطهار وروما الحسد وكفارة قضاء
بعد الزوال الثاني شر كل الصوم بحسب الشافعي

الا

كتاب الصوم

(٤٢)

الألتد والظن وشبهه الفضا وجزاء الصبي
السبعة في بدل الهلكة **الثالث** شر كل ما حرم
فيه لتتابع إذا افطر لعذر ونحوه ان كان لغيبه
الأم من وجب عليه شهران فصام شهراً ومن التثا
ولو يوماً ومن عليه شهر فصام خمسة عشر يوماً
في بدل هذا التمتع إذا صام يوماً التزويده وعرفة
الثالث بعد أيام التشريق **البطل الرابع** في
المعتدين إذا حاض المرأة أو نفقت أو كان
من أنها وبطل صومها وتفضيها ولو طهرت بعد
الفجر منك استحباً باء وتفضيها ولو بلغ الصبي أو كان
المجنون قبل الفجر صاماً ذلك اليوم واجباً والآخر
فلا والمرضى إذا برء أو قبله المسافر قبل الزوال
ولم يفطر أمسكاً واجباً وأجزأها والأفلا ولو
اشتمل المرض إلى فصلاً آخر سقط الفضا وتصدق
عن المأخض لكل يوم عتد ولو برأ بئنه أو كان غاراً

على

بغير
قصر

والأقوي
الأنعام والفضا
شهر

كتاب الصوم

(١٥)

على الصوم فضله ولا كفارة وان نهان نضوي كبر
عن كل يوم يمتد وحكم ما زاد على مضامين حكمه
ويجب الا فطار على المرضع والمساخر فلو صام ما لم يجز
وشرايط فطر الصوم شرايط فطر الصلوة والشيخ
والشيخ مع عجزها ينصدان عن كل يوم يمتد
كذا ذوالعاشور يقضى مع البر والحاصل المقرب
والمخضفة القليلة الذين يقضون ويقضون مع الصّد
ولومات المرضع مرضه استحب لولبة القضاء
ولومات بعد استنفاد الصور والقوات بفرضه
فرض الولي وهو اكبر ولاه الذكور واجبا ولو كان
وليانا خاصا ويقضي عن المرأة ولو كان الاكبر
فلا قضاء ويصدق من الشريعة عن كل يوم يمتد ولو
كان عليه شهران قضى الولي شهرين فصلا من مال
الميت عن اخر الباب **في الاعتكاف**
هو اللبس للعبادة في مسجده كذا وسجد النبي وآله

على الاكوط
في سنة
من السنة
مع وجوب الصلوة
في سنة

الكوفة

في الاعتكاف

(١٥)

الكوفة او البصرة خاصة وشرايطه الشدة والصوم
ابتاعه ثلثة ايام فما زاد وهو واجب فلو اجب
ما اوجب البتة وشبهه والتدبير فليبرج به فاذا
مضى يومه وجب الثالث لا يخرج عن المسجد الا لغير
او طاعة كشيء اخر وعيادة مريض بصلوة جنازة
واقامة شهادة ومع الخروج لا يمتنع تحت الظل
ولا يجلع ولا يسلخ اربط الا بكمه ويجب له الاشرط
ومحرم عليه الاستمتاع بالنساء والبيع والتمويه
الطيب والجدال ويقضى كل ما يقضى الصوم ولو طهر
فيه كفر مثل كفارة رمضان كان في شهر رمضان
تضاعف لكفارة ولو اطر فيه مما يوجب الكفارة
فان وجب البتة المصن كقوله لا الا في الثالث لو
خاصة المرأة او مخرج المكف عن طهر وقضاء مع
في الاعتكاف **في الاعتكاف**
في اقامته هي حجة الاسلام في الاعتكاف وشبهه

في الاعتكاف

بالاستحباب

كتاب الحج

بالاستيحاء والافساد فحجة الاسلام واجبة باصل
الشرع مرة واحدة عن الذكور والاناث والخائف
البشر طيبة البالوع وكما للعقل والحرية والورا
والراحلة وامكان السفر فلو حج الصبي لم يجز به الا
اذا ادرك احد الوقفين بالغيا وكذا العبد يصح لحرره
بالصبي غير المتبرع المجنون ومن العبد باذن المولى لو
نكح الفقير لم يجز به بعد الاستطاعة ولو كان المكنون
مرضا لم يجز له تسانية ويجب مع الشرائط على الفتوة
ولو اهل على الاستفراغ حتى فان قضى من صلبه ما له
من افرها الا ما كن ولو لم يخلف غير الاجرة ولا يجوز
لمن حب عليه ان يحج تطوعا ولا ناسيا ولا بشرط في
المرأة وجود مخمر ولا اذن الزوج وبشرط في التدة
واما الناسي فحجة الاسلام والعقل وان لا يكون
عليه حج واجب لو لم يكن جازوا ان كان ضرورة او
امراة ولو تبرع عن الميت برفق منه الباب الثاني

في انواعه

كتاب الحج

بالعمرة الى الحج

(٤٧)

في انواعه

في انواعه هي ثلاثة تمتع وقران وافراد اما التمتع
فصورته الاحرام بالعمرة الى الحج من النيات والطواف
بالبقيع سبعا وصالوة وكعتين في مقام ابراهيم عليه السلام
والسعي بين الصفا والمروة سبعا والتقصير الاخر
ثانيا من مكة بالحج والوقوف بعرفات ثاسع فدى الحج
الى الغربة والافاضة الى المشعر والوقوف به بعد الفجر
ورمى جمرا العقبة ثم الذبح ثم المالحق يوم النحر
بمنى وطواف الحج وركعتاه وسعيه وطواف النبا
وركعتاه والمبيت بمنى ليلة الحاد عشر والسائي
ورمى الجمار الثلاث في اليومين ثم ان قام الثالث عشر
ورمى هذا فرض من رمى عن مكة باثني عشر ميلا فما
فازاد من كل جانب والمفرض بقدم الحج ثم كعتين
مفردة بعد الاحلال والفقار كذلك كعتين
الحج عند احرامه ونظر المتبع النبي ووقوفه اثنى عشر
الحج وهو شوال ذو القعدة وشرع ورمى الجمرتين

الحج

ثمانية عشر
م
اضداد
نافية واربع
ملاحة

كتاب الحج

(٨٤)

الحج والعمره في عام واحد انشاء احرام الحج من مكة و
 شرط البناء بين التنبه ووقوعه في شهر الحج وعقد
 الاحرام من الميقات ومن قبله ان كان ذوق الميقات
 ويجوز لها الطواف قبل المضي الى عرفات لكنها تجزى
 التلبية عند كل طواف اشعيا بابا ويجب على الممتع الهدى
 ولا يجب على الباقين **الباب الثالث** في الاحرام
 انما يصح من المواقف هي ستة لاهل العراق العتيق
 وافضل المسالخ واقطعة غمره واخره ذات عرق فلا
 يجوز عبورها الا بحرا ولا لاهل المدينة مسجد النخلة
 وعند الضرورة النخلة هي ميقات اهل الشام
 اخيرا والاهل من بلادهم للطائف قرن المنازل
 للحج التمتع مكة ومن كان منزله ارفع من الميقات
 فتنزله بميقاته وقح للتلبية ومن حج على طريق اخر
 اخره من ميقات اهله لا يجوز الاحرام قبل هذا الميقات
 ولو تجاوز ذلك لمعدا ويعبر واحرم منها وان لم يتمكن

بل هو الذي
 سر

مشكل

مطل

كتاب الحج

(٨٥)

بطل حج فلان كان ناسيا او جاهلا وجع مع المكنة
 واحرمه من موضعه ان لم يتمكن ولو نسي الاحرام
 اكمل مناسكه صح حجه على روافه والواجب في الاحرام
 التنبه واستدعاء حكام والتلبيات الاربع للمتح
 والمفرد والاشاء والتفليد للفاروق وصورتها
لَبَّكَ لِلَّهِمَّ لَبَّكَ لَبَّكَ ان الحمد التمه والملك
 لا شريك لك لبتك وليس ثوبين مما يصح فيه الصلوة
 والمندوب نوفر شعر الرأس للمتح من اوله في القعد
 وتنظيف الجسد وقص الاظفار واخذ الشارب
 العانة والابططين بالنوى والقتل امامه والاحرام
 عقيب الظهور فريضته وست كعائ او كعنه
 وقع الصواب بالتلبية اذا علمت حالته التبيد ان حج
 على طريق المدينة والذمام والتلفظ بالوقوف و
 الاشراط ونكر والتلبية الى ان يشاهد بون مكة
 والى عند الزوال يوم عرفه للمفرد والفاروق اذا دخل

والاحرام
 التلبية

الحرم

الحرم للمعتمر والاحرام في قطن مخض واحرام المرأة كاحرام
الرجل الا في حجر المحبطة ولا يمتنعها المحبض منه النساء
الساكنات في تلك الاحرام والواجب منها اربع عشرة
صبيدا البراءة مساكه والاكله والاشارة اليه الاغلا
عليه زجاجة الشا وطبا ونقبتا ولسا ونظرا ينفق
وعقد له ولغيره شهادة عليه الاستمنا والطيب
والمحيط للرجاء وما يشترطه القدم والقوف وهو
الكذب الجذال وهو قول لا والله ولبى والله وقيل
هو امر الجسد وازالة الشعر من غير ضرورة واستحباب
الدخن وتعطية الرأس للرجاء والتظليل ساثر
قص الاظفار وقطع الشجر والخشب اليابس في غير
ملكه الا القواكه والاخر والتخل وبكره الا كحيا
والشعر في المرأة وليس الخاتم للزينة والحجامة وذلك
الحجامة للبل سادح اخبارا على احد القولين في ذلك
كله والتمتع للمرأة والاحرام على المشايخ والسنخ والمعلمة

والنخلة

كتاب الحج

بشرطه

الاحرام
على الاثني عشر
على الاثني عشر
على الاثني عشر
على الاثني عشر
على الاثني عشر

والحجاء للزينة ودخول الحمام وتلبس اللناد واشتبا
ويجوز ذلك الجسد التواكف والمعدة بالباب الحج
في كفار ذلك الاحرام وفيه فصد الاول في كفارة
التصديت هو الحيوان المحلل المشنع في البر ويجوز ضد
الجحر وهو ما يبدخض بفرج قبة الدجاج المحل في
النعام بدنه ومع الجحر يفض من البدنة على البرطيم
سنة من كينا لكل من كين مدان وما زاد عن شبره
ولا يحجب عليه ما نفص عنه ولو عجز ضام عن كل مدتين
فان عجز ضام ثمانية عشر يوما وفي بقية الوخير وحما
بشر فان لم يجد فضع ثنها على البر ويطعم ثلثين سكينا
لكل واحد مدان ولا يحجب عليه التميم والفاضل له
وان عجز ضام عن كل مدتين يوما فان عجز ضام ثمانية
اقام في الطيب والتعلب والارنب شاه فان عجز فضع
ثمنها على البر واطعم عشرة مساكين لكل من كين
والفاضل له ولا يحجب عليه التميم فان عجز ضام عن كل

مدن

كتاب الحج

كتاب الحج

(٧٢)

مذبح يومئذ فان عجزها ثلثة ايام وفي كثير من النما اذا
تحرك الفرج لكل بيضة بكرة من الابل وان لم تحرك
او سل نحولة الابل في اناث بعدد ما فالنشايج هكذا
ليبت الله تعالى فان عجزت عن كل بيضة شاة فان عجزت
عشر مناسكهن فان عجزها ثلثة ايام وبيض القطا
والقبيح اذا تحرك الفرج لكل بيضة من صغار الغنم
وان لم تحرك او سل نحولة الغنم في اناث بعدد ما فالنشايج
هكذا ليبت الله ولو عجزت كان كبعض النعام
في الحام شاة وفي غيرها حمل وفي غيرها درهم
الحمل في الحرم عن الحامة درهم وعن الفرج نصف
عن البيضة ربع ويحتمل على الحرم في الحرم وفي الضب
والقنفذ واليربوع عيك وفي القطا والدرج
شبهه حل فطيم وفي العصفور والقيصر والصقور
وفي الحجرات والتملك بلفها عن جلد كفه من جلد
وفي الحجرات الكثر شاة ولو لم يكن من النحر لم يكن

عليه

كتاب الحج

(٧٣)

عليه شيء ولو اكل ما قتله كان عليه امان ولو اكل ما نجى
غيره فقتله واحد ولو اشترى خاخرة فقتله فعلى كل
واحد فداء وكل من كان منه صبيد يزول ملكه عنه
بالاخرام ويجب عليه رسالة فان امكنه فدية
الاولى الحرم في الحل يحل عليه لفداء المحل في الحرم
القيمة ويحتمل على الحرم في الحرم ما يبلغ بدنة فلا
يشضاعف الا ثلثا من الثقل من الصيد بالقتل عدل
وسهوا وجهه ولو تكرر الخطاء تكرر الكفارة
وكذا العمد الا ثلثا لشر لو اضطر الى اكل الصيد
وفداه مع المكنة والا اكل الميتة الا بغير فداء
الصيد المملوك لصاحبه وغير المملوك بتصدق به و
حرام الحرم بشرى ببقينه علف لحامه الفخاشة
بلون في حرام الحج ينجز او يدعى عنه ان كان معتمرا
في مكة بالوضع المعروف بالحزرة السليمانية
ويؤدى بيده من اصابه صيد ضمنه لفصل

في اية

اكل الصيد
على الاثر
ش

كتاب الحج

(٧٤)

في باقي المخطوئات من مسائل الأوقاف من جامع منها
قبل أحد الموقوفين قبلا أو ذرا عاما لا بما بالتحريم
بطل حج وعليه تمامة القضاء من قبل بذكره سواء
كان الحج فضا أو نفلا وعليها مثل ذلك ان طاعة
وعليها الاضراف وهو ان لا ينفرد بالاجتماع ان حجا
في القابل في موضع المعصية الى ان يفرغ من المشايخ
ولو اكرهها فتح حجها ويحمل عنها الكفارة ولو كان
بعد الموقوفين صح الحج وجب اليدين على كل واحد
منها ولو جامع قبل طواف الزيادة لزمه بدنة فان حج
عنها بغيره او شاء ولو جامع قبل طواف النساء لم
بدنة فان عجز عنها بغيره او شاء ولو كان قد طاف
حجرا فلا كفارة ولو جامع في احرار التمتع قبل التمتع
بطلت عليه بدنة وقضائها وتمامها ولو نظر الى غير أهل
قاصد كان عليه بدنة فان عجز بغيره فان عجز فشاء ولو
نظر الى أهل بغير شهوة قاصد فلا شيء عليه وان كان

بشهوة

كتاب الحج

(٧٥)

بشهوة فحرم زور وكذا الوافق عند الملاعبة ولو عقد
الحرم لم يفسد فدخل كان عليها كفارة وان التائب
من تطيب لزمه شاة سواء الصبح والاطل والبخور
والاكل ولا بأس بخلق الكعبة الشاة ثم تقليم
كل ظفر من طعام وفي يديه ورجليه شاة مع اتحاد
المجلس ولو تعدد فشايمان وعلى المقني ان اقل المستفيع
قادم على صبيعة شاة الواجب من لبس المخط شاة وان
كان لفردة الحيا صبيعة حلق الشعر شاة او اطعما
عشره ما كبر لكل مسكين قد اوصيا ثلثة ايام وان
كان مضطرا الشاة ثم نفلا ليطين شاة
وفي احدها اطعام ثلثة ما كبر ولو سقط من ثلثة
او نحو شي بمسقة تصدق بكف من طعام وانكار في
الوضوء فلا شيء عليه الشاة بعشر النخل ثلثا
شاء وكذا في تطيب الرأس وان كان لفردة الشاة
في الجذال اصادا ثلثا شاة وكذا في الكاذبة ولو وثق

بقرة

ص
الاستطاعة
شأنهم كل واحد
مدين شاة

كتاب الحج

(٧٤)

فبغيره ولو نلت فبذرة الشجر من الدفن الطيب
وقلع الصخر شاه العاشرة في الشجر الكبيرة بقرة
الصغير شاه وفي بقاياها فبالحجاء بعشر تكبر
الكفارة واللبن مع اختلاف الجبل والطيب لك
الثانية عشر لا كفارة على التماس والناحي
في الصلابة الباء السابعة في الطواف وهو واجب
مرة في العمر المتيقن بخروج من حج في كل واحد من
البنافين مرتين وكذا في حجها وبشرط فيه الطهارة
وازالة النجاسة عز الثوب البذل والخفاف في الرجل
وبجانب النية الطواف سبعة اشواط والابتداء
بالحج والختم به وجعل البيت على ثبارة وادخال
الحجر فيه ويكون بين المقام والبيت صلوة وكعبته
في مقام ابرهيم وبشرط فيه الدعاء عند الدخول
مكة والمسجد مضع الاخر ودخول مكة من اعلاها
خافا بسكنة وقار والغسل من ثمه وهو واجب
واستلام

باب الحج

كتاب الحج

(٧٧)

واستلام الحج في كل ثوط ونفيله والاباء والاف
عند الاستلام وفي الطواف والزام المتجاوزين
الحمل عليه البطن واستلام لو كن اليماني وباني الا
والطواف ثلثمائة وستين طوافاً فان لم يقم فثلث
مائة وستين شوطاً والطواف وكن من تركه عمداً
بطل حجه فاستأبانه به ومع النعمة يستحب لو
شك في عدله بعد الاضطرار لم يفت في الاشارة
بعبدان كان فيما دون السبعة والاقطع ولو تركه
طواف الفريضة على الطهارة اعاد ولو قرأ في طواف
الفريضة بطلا بكرة في المناقلة ولو زاد سهواً اكمل
اسبوعين وصلى كعبه الواجب قبل السجدة فلو ترك
بكرة ولو نقص من طوافه قد تجاوز النصف فتم
ولو رجع الى اهله استناب لو كان اقل استأنف وكذا
من قطع الطواف للحاجة وصلوة نافلة ولا يجوز
تقدم طواف حج الفمغ وسبقه على الوقوف الا

كتاب الحج

(٧٨)

لحائفة الجحش ولو خاضت قبله انظر الى الوقوف فان
 تطهر بطل متغيرا وصات حجها مفردة وتفضي الغنم
 بعد ذلك ولو خاضت غلاله فان تجاوز النصف
 تركت بقية الطواف وفعلت بقية المناسك ثم
 الفاتح بعد طهرها والاحكام ما حكم من لم تطف
 والمشاغرة اذا فعلت ما يجب كالتأخر البلب
 السابح في التعم هو واجب في كل احرام ثم يجب فيه
 التلبه والبدانة بالصفاء والختم بالرداء والتعم سبعة
 اشواط من الصفا اليه شوطان والتعم فيه الطهارة
 واستلام الحجر والترب من فمهم الاعتدال من
 المقابل للحجر والخروج من باب الصفا والصعود
 عليه استقبال دكن الحجر بالنكبة والتهليل سبعا
 والدعاء والتمني طرفة والحرارة من المنارة التي في
 القطارين فانه من وادي عترة الدعاء والتعم
 وهو من بطل الحج بركم عما لا سهوا ونحو الاجل

فان

كتاب الحج

(٧٩)

فان تعدد اشناج لوزاد على السبع عدا بطل لا سهوا
 وبعدد لولم يحصل عدا اشوا له ولو قطعه لفضا
 حابة او صلوة ونهضة تمت ولو طن الاثام فاحل
 ووافع اهله وقلم الاطفار ثم ذكر شنان شوط
 اتم وبكفر بغيره واذا فرغ من سعي الغنم قصر اذا
 ان يفض اظفاده او شيئا من شعره ولا يخلق را فان
 فصل كان عليه موكدا ولو تشبه حتى احرما بالحج ومع
 التقصير يحل من كل شيء احرم منه الا الضيعة اذ ام
 في الحرم والتنج ان يتشبه بالحرمين في ترك لبس
الباب الثاني في افعال الحج وفيه فصول الارب
 في احرام الحج اذا فرغ من الغنم وجب عليه الاحرام
 بالحج من مكة والتنج ان يكون يوم التروية عند
 من تحت المنارة كبغية كما تقدم الا انه يحرى الاحرار
 الحج ويقطع التلبه يوم عرفه عند الزوال ولو تشبه
 يصل بغيره احرما عما ان لم يتمكن من الرجوع ولو

لم يذكر

كتاب الحج

كتاب الحج

(٨٠)

لهذا كره حتى يقضى مناسكه لم يكن عليه شيء الفصل
الثاني في الوقوف بعرفات وهو ركز في الحج ينطلق
بالاخلاص عدا ولو تركه ناسيا حتى فاته وقتها
بصل بالمشرط بالحج ويجنبه الشبه والكون بعرفات
الى غروب الشمس يوم العرفه ولو لم يتمكن او انتهى حتى
طلع الفجر وقف بالمشرط اجزاء ولو انما مضى منها قبل
الغروب جيب عليه بيته ولو عجز ضام ثمانية عشر يوما
ان كان ظاهرا ولو كان جاهلا او ناسيا فلا شيء عليه
ونمط وثوبه وذو المجاز وعرفته والاذك حد
يختصم الوقوف بها والاحتجاب يخرج الى منة يوم
يوم التروية بعد الزوال والامام يصل بها ثم
يبيت بها الى فجر عرفة ولا يجوز وادي حنجر حتى
تطلع الشمس يدعو عند نزولها والخروج منها
وفي الطريق وان يقف مع النخ في مشقة الجبل
داعيا قائما وان يجمع بين الظهريين باقرا واقا

وبكره

باب الوقوف بعرفات

كتاب الحج

(٨١)

وبكره الوقوف في اعلى الجبل قاعا وذاكيا
الفصل الثالث في الوقوف بالمشرط عرفت
الشمس من يوم عرفة افاض الى المشرط ليحسب بقصد
في المشرط يدعو عند الكتيب لا حرم ويؤخر المشاة
حتى يصلها فية لوصاربع الليل ويجمع بينهما باذا
والامام يمين ويجنبه الشبه والكون فيه من طلوع
الفجر الى طلوع الشمس لو فاته بضره فالى الزوال
ولو افاض قبل الفجر غاما غامدا كقرباؤه وصحبه
ان كان وقف بعرفات يجوز للمثمة والخائف الاقا
قبله والمشرط ما بين المازم الى الجحاض الى كرتة هذا
الوقوف مكن من تركه لبلادتها واعمالها حجة ولو كان
ناسيا وادرك عرفات صح حجه مسائل الاولى
وقت الوقوف الاختيار بعرفات من زوال الشمس
عرفه الى غروبها والاصططار الى الفجر وقت الوقوف
الاختيار بالمشرط من طلوع الفجر يوم النحر الى طلوع

الشمس

باب الوقوف بعرفات

كتاب الحج

(٨٤)

التمر والاضطرار الى الزوال فان ذكرنا احدا وقصر
اختيارا وفاته الاخر لضرته حتى تخرج ان اردنا الاضطرار
معافاة الحج على قولنا ما لو ادركنا احدهما فانه يبطل حجه
اجبا على الثاني من فاته الحج سقطت عنه فاعاد
بجاء منه منفرده ويقضي الحج في القابل مع الوجوب الثاني
بشعب الوقتين بعد الصلوة والدعاء ووطئ التمر
بالرجل للضرته والضرر على قرح وذكر الله عليه
السلام بعذر السحب للقطا حتى الرمي منه ويجوز ما
جاء الحرم كان على الشاهد الفصل الرابع
في زواله ويبيح من النحر ثلثة احوال احدها حجة
العقبة يسبح فيها منقطة من الحرم بكارامع النية
واصنافا الجمر بفعله بما يتيها وبشعبان يكون زحوا
برشا فذل الانكسار لمنقطة لا مكسرة ولا صلبة والدعاء
عند كل حصا والطهارة والسيادة بمقدار عشرة
اذرع الى خمسة عشر ذراعا والرمي خلفا وازي شقيل

هذه

من الزوال

كتاب الحج

(٨٣)

هذه الجمر ويستدير القبلة وفيها يستقبلها ويجزى
الرمي عن التلبيل الثاني الذبح ويجب الرمي ثم
الذبح مرتبا وهو لحد على التمتع خاصة في الفرض والقدر
والمولى الزام المساكين بالصواني وان يهدى عنه فان اغنى
احدا لوقفه لانه لحد على العدة والاضام ويجب
النية وفيه معنى يوم النحر عدم المشا وكفى الواجب
ان يكون من التمتع ثانيا فدخل في السادسة ان كان من
البدن في الثانية ان كان من البقر والغنم ويجزى من
الضأن الجذع لسنة ما غير مفردة ^{منه} بحيث لا يكون
كلينها شحم ويستحب ان يكون منهنه قد عرف بها انما
الابل والبقرة ذكرا وانما من الضأن والمز والذئابة عند
الذبح وان باكل ثلثة وحيد ثلثة وطعم القانع والعسر
ثلثة ولو فقد الحد وحيد ثلثة خلفه عند من بشره
ويذبح طول في التحير ولو فقد صام ثلثة ايام متواليا
في الحج وسبعة اذ رجعهم الى اهلهم ويجوز تقديم الثلثة

من اول

بقوة

البلاد

كتاب الحج

(١١٤)

من اذن في الحج ولا يجوز ثقلها عليه فان خرج ولو
بضمة ما تبين المحدث في القابل يعني واقام هذا الفان
فيجب في بناء ونحوه بمنى ان قمره بالحج وبمكنه ان قمره بالعمرة
ويجوز كونه بالحج وشرب لبنه ما لم يقصره ويولد
واذا اهلك هذا الفان لم يلزم بدله الا ان يكون ضيقا
ولا ينعين الصلوة الا لا تذكر ولا ينطى الخمار الجلود
من الحدك الواجب اما الاضحية فتجوز يوم النحر
وثلاثة بعده بمنى وبوماني غيرهما ويجزى هذا الضعيف
فلو قلدها تصدق بثمنها ويكره التضحية بما يرتب
اعطاء الخمار والجلود الثالث الحلق ويجزى يوم
النحر بعد الذبح الحلق او التقصير بمنى والحلق او التقصير
بمنى والحلق افضل بترك الصلوة والمليد ينعين
في المرأة التقصير لو دخل قبل الحلق او التقصير بجمع فعل
احدهما فان نفل حلق او قصر من كان وجوبا وبعت
شعره الى منى ليدفن بها استباحا ومن لم يدرى ما يشتر

بها

كتاب الحج

(١١٥)

بها الوسى عليه لا يذبح والبيت قبل التقصير الحاق
عدا كقرية شاه ولا شيء على الناس في عياد طواف فاذا
حلق او قصر اهل منى عدا الطبيب لنشأ فاذا حلق طواف
الزبار وحلله الطبيب يحل النساء بطواف من الفصل
المختص في بقية النساء فاذا انحلت منى مضى لغيره
او غدا الى مكة ان كان متمتع او يجوز للفاروق والمفرد
طوافي الحج الى مكة لطواف الحج وبصلى ركعتيه
ثم يسعى للحج ثم يطوف النساء كل ذلك سبعاً ثم يصلي
ركعتيه وصف ذلك كما قلناه في افعال العمرة وطواف
النساء واجب على كل حاج فاذا فرغ من هذه النساء
رجع الى منى وبان بها ليلة الحادي عشر والثاني
من ذي الحجة واجبا ويرعى في اليومين الحمار والثلث كل
حجر بسبع حصاة في كل يوم يكبد بالحجر الاولى
ويرميها عن يسارها مكبرا داعيا ثم الثانية كذلك
ثم الثالثة ولو تكرار غدا على ما يحصل معه الترتيب في

الرمي

كتاب الحج

كتاب الحج

(١٤)

الرمي ما بين طلوع الشمس إلى غروبها ولا يجوز الرمي ليلة
الاثنين والثلاثاء في الرخاء والعبد إذا أقام في مكة
الثلاث ماها انصفا والادف حصا منه ولوان الليل
ينتهي وجب عليه عن كل ليلة شاء الا ان يبيت مكة
مستغلا بالعبادة ويجوز ان يخرج بعد نصف الليل
ويجوز النفر الأول لمن اتقى الصبيد اذا لم يغرب الشمس
في الثاني عشر عنه ولا يجوز لغيره فان نفر كان عليه
شاء والمنافر في الاول يخرج بعد الزوال في الثانية
يجوز قبله ولو نوى في يومه قضاء من الغد مقدما
ولو نوى غيره وجعل عتقته في الثالث ولو نوى الرمي
حتى يدخل مكة وجع ودعى فان تعذر مضى ودعى القفا
او اسباب متحبا ويحب الاقامة عنى ايام الشهر
فان اضرع من هذه المناسك ثم حجة واستحب له العودة
مكة لطواف الوذاع ودخول الكعبة خصوصا للصلاة
والصلاة في قدامها وبين الاسطوانتين وعلى

الرخاء

يوم الاثنين

كتاب الحج

(١٥)

الرخاء الحرم ودخول مسجد الحنيفة والصلاة فيه الا ان
على قفاه وكذلك بمسجد الحنيفة يخرج من المسجد
الحناطين بسجدة عند باب المسجد يدعو ويقرأ بدهم
ثم يمشي منه ويصغر ويكره ان يجاور بمكة ومسجد
والحنيفة تودع من باب المسجد ثم ياتي المدينة لزيارة
النبي صلى الله عليه وآله استحبها ما مؤكدا وزيارة طائفة
عليه السلام من الروضة وزيارة الامم بالبقيع وزيارة
الشهداء خصوصا قبر جعفر باحد الاعتكاف ثلاثا
بها الباب للطلع في العترة وهي فريضة
مثل الحج بشرائطه واسبقا وفعاليها السنة والاحرام والوقوف
وركعتاه والسعي طواف النساء وركعتا والنسب
او الحلق وليس الممنوع بها طواف النساء ويجوز
المفردة في جميع ايام السنة وفضلها وجوب الفداء
والمفردة بانها بعد الحج والممنوع بها يجزي عنها
ولو اعتمر في شهر الحج جاز ان ينقلها الى القصر ويجوز

في كل

الحج

كتاب الحج

في كل شهر اقله في كل غمرة ايام ولا حله على من لم يقض
باب العاشر في المحرم والمصد والمصدود
 هو المستوع بالعدان فليكن الاخرام تحريمه واحل
 من كل شئ اخر منه انما يتحقق الصدا بالتمتع عن
 او عن الوقفين ولا يسقط الواجب بسقط المنية
 ولا يصح التحلل الا بالهك ونية التحلل ويجزئ هك
 التباقي غنة الغنم المصد كما لحاج والمحصو هو
 بالمرض فيبعث هديه ان لم يكن قد ساق والا اقتصر
 على هك التباقي فانما يبلغ محله وهو ان كان حاجا ومكة
 ان كان معتمرا قصر داخل الا من النساء حتى يحج
 القابل ان كان واجبا ويضاف طواف النساء عنه
 ان كان ندبا ولو زال المحصر النحر فان ادرك احد اوقاف
 فتحججه والا فلا **كتاب الجهاد**
 وفيه فصول الفصل الاول فيمن يجب عليه
 وهو فرض على الكفاية بشرط ثلثة البلوغ والعقل

والحرية

كتاب الجهاد

(٨٩)

والحرية والذكور وان لا يكون صما ولا مقعدا ولا
 اعرجي لا مرضيا بعجزه عنه دغا الامام او من نصبه عليه
 ولا يجوز مع الجائر الا ان يذهب المسلمين عدو يخشى
 عليهم منه فبدفع ولا يقصد معونة الجائر انما
 يجب ان يستتب مع المدد ويجوز لغير العاخر
 بسحب الربطة ثلثة ايام الى اربعين فان ذاب كك
 جهادا ويجزئ بالثدرو شبهه **الفصل الثاني**
 فيمن يجب جهادهم هم ثلثة اصناف الاول اليهود
 النصارى والمجوس هؤلاء يقاتلون الى ان يسلموا او
 يلقوا مواريث الرب الذمة وهي قبول الجزية وان لا يؤذوا
 المسلمين وان لا يظاھروا بالتحرفات كسب الخمر ولا يحد
 كنيسة ولا يضربوا ناقوسا وان يجري عليهم احكام
 المسلمين فان التزموا بحد كف عنهم ولا حد للجزية
 بل يجب عليه الامام ولا تؤخذ من الصنبا والمجاهد
 والبلد والنساء ويجوز وضعها على رؤسهم واضمهم

ولو

والاقتراح
 الهبة

في الجهاد

كتاب الجهاد

(٩٠)

ولو اسلموا سقطت لومات الذي بعد الحول اخذت
من تركته ويجوز اخذها من ثمن المحرمات ومنحتها
المجاهدون وليس لهم استيفاء ثمنه ولا كنفه في دار
الاسلام ويجوز تجديدها ولا يجوز ان يعلو الذي
بنيته على بناء المسلمين ويقر انبعاثه من مسلم على ثمن
ولا يجوز ان يدخل المأخذ الشافعي على أهله
من الكفار ويجوز حياضهم ولا يقبل منه الا الاسلام
ويبدى بقتال الاخرى لا شداً بينهما وانما يجادون
بعد الدعام الامام ومن نصبه الى الاسلام فان
اصغوا لقل قتلهم ويجوز الهادنهم مع المصلحة باذن
الامام وبعضه في ما احاد المسلمين وان كان عبداً
لا حاداً لشركه وتبر من دخل فيه الامان الى ان
ثم يقاتل ولا يجوز الفرار ان كان العدو على الضعف
من المسلمين الا للتحرف لقتال او متحيز الى فئة ويجوز
المحاربة بسائر انواع الحرب الا الغارات في بلاد

ولو

كتاب الجهاد

(٩١)

في جواز
قتل النصارى
المسلمين في جها
الدين وتقتل
شبه

ولو نثرها بالصدارة والنساء او المسلمين ولم يمكن
الفتح الا بقتلهم جاز ولا يقتل النساء غاوين
مع الضرر ومن اسلم في دار الحرب جفن دمه وولده
الصدارة من التي ماله من الاخذ ما ينقل ويجوز
واما الارض والنفقات من الغنائم ولو اسلم العبد
قبل مولاة خرج ملك نفسه الثالث الغاة
وهم كل من خرج على اقام عادلة بحبها له مع غا
الامام ومن نصبه على الكفارة الى ان يرجعوا وهم
قما من له فئة فيجوز عا حرجهم يتبع على مذبحهم
ويقتل اسيرهم ويكفي قتله فلا يجزى على جرحهم
ولا يتبع مذبحهم ولا يقتل اسيرهم ولا يجل نبي ولا
الرفيعين ولا نسائهم ولا اموالهم **الفصل الثالث**
في غنم الغنائم جميع ما ينعم من بلاد الشرك يخرج منه
ما يشاء الامام كالجنايل والاربع والاجرة وما
يصطفيه الامام ثم ينقسم الباقي والادوية الاكل

الباقية

كتاب النجاشا

(٩٢)

الباقية ان كان مما ينقل يجوز للمفانلة ومن خسر القل
وان لم يقابل خاصة للرجل سهم للفارس سهمان وللكافر
ثلاثة ومن لم يعبد الحجازة قبل الفتناسم له وكذا
من يلجئهم للمعونة ولا يفضل احد على غير شرفه او شد
بلائته ويقسم فما يغتم في المراكبة من الفتن ولا يسلم لهم
المخيل والاعتبار بكونه فارسا عند الحجازة لا يدخل
المركبة ولا نصيب للاغرابان جاهدوا والاساوي
من الانبياء والاطفال يملكون بالسبي الذكور والباقيون
اخذوا قبل ان تضع الحرك وذارها وجب قتلهم ثم
يسلموا ويخبر الامام بين ضرب غنائمهم وقطع ايديهم
وارجلهم من خلاف يتركهم حتى يهزقوا ويوتوا
وان اخذوا بعد انقضاء الحرب لم يجز قتلهم بخبر
الامام بين المني والعدا والاشفاق واقا الارضون
فما كان حبا للمسلمين كافرا ولا يختص بها المفانلة
والنظر فيها الى الامام ولا يصح بيعها ولا وقفها ولا

صحتها

كتاب النجاشا

(٩٣)

صحتها ولا يملكها على الخصوص بل يخر الامام فاضلها
في المصالح والموانع وقت الفتن للامام لا ينصرف فيها
الا باذنه فذا حكم الارض المغنوعة عنوة واما ارض
الصلح فلا ذبايتها ولو ناعها المالك تنقل فاعلمها
من الجحيز الى قبيلة ولو اسلم سقط ما على ارضه
ولو شرطت الارض للمسلمين كانت المغنوعة واما
ارض من اسلم عليها اهلها طوعا فلا ذبايتها ولير
عليهم سوا الزكاة مع الشرايط وكل ارض تبرك اهلها
غارتها فلا اثم ان قبيلة ويدفع طسها من المنقل
الى ذبايتها وكل من اجبه ارضها واما باذن الامام
فهو احق بها ولو كان لها مال كان عليه طسها
له والا فلا امام ومع غيبته فهو احق بها ومع
ظهوره له رفع يد وشرط المليك بالاجبان لا
يكون في بيعه ولا حرمه العام ولا مشعر للعبادة
ولا مقطوعا ولا تجزوا والاجباء بالعادة والتجبر

يقبل

في حكم الميراث
المستحق للملك
تليق

كتاب النجاسة

(٩٤)

يقيد الملبس بل يلبس ولا يلبس الفصول الرابع
 في الامساك بالبرق والتهى عن المنكر وما يجنب اعتقاد على
 الكفاية في غير اركبته ان يبرق في المنكر ويجوز
 الفاشية لانكار وان لا يظهر اثاره الا فلاح واشفا
 المفسد والمنزلة فيهما واجب منه فالامر بالواجب
 واجب بالمتدبر منه وفي ما المنكر فكله فيج فالتى
 عنه واجب ينكر او لا بالقلب ثم بالسائم باليد لو
 افترق الى الجراح لم يفعله الا باذن الامام والمجوز
 لا يفهمها الا باسره ويجوز للرجال اقامة الحمد على عبد
 وولد وزوجه اذا امن الضرر وللنساء اقامتها
 حال الغيبة مع الامن ويجب على الناس ما عداهم
 لهم الفتوى الحكم بين الناس مع الشرايط السبعة للفتا
 ولا يجوز الحكم بمذاهب اهل الخلاف فان اضطر عمل
 بالقبضه ما لم يكن يمكن قتلا ويجوز الولاية من قبل الحاكم
 ولو الزجر جب مجرم من الجائر ما لم يعلم تمكنه الامور

بالعرف

في جوارقاته
 المحرمات
 اشكال شر

كتاب النجاسة

(٩٥)

بالعرف والتهى عن المنكر لو اكره يذنبه جاز ويجزى
 في انفاذ الحكم بالحق **كتاب المناجزة**
 فصول الفصل الاول في النجاسة يقيد بجا
 لم يكن للانسان معتبه سواء كان كانت مباحة
 قد شتمت اذا التوسعة على عيال وقد يكون كالحكم
 وقد مباح بان لا يحتاج اليها ولا ضرر في فعله
 مجرم اذا كانت في محرم وهي اضاف الاول لمجر
 النكس يبيع الاعيان النجسة كالخمر وكل مسكر والقفا
 والمبشرة والدم والكلية ككل الصيد الماشية
 والخائض والزرع والذهن النجس لا ينصباح نجس
 الساء الثاني مجرم النكس بالالات المحترمة كالنحو
 والنماد والاصنام والصلبان والاث القبار
 كالنظرين والنفق والاربعة عشر الثالث
 مجرم النكس بما يقصد المساعاة على الحرام كبيع
 السلاح لا عدا الدين والمساكن للميت والجمولة

لها

كتاب النجاسة

الاحوال
 منها على
 الصيد

كتاب المشاجر

(٩٤)

لها وبيع الغنم ليعمل خمر أو الخشب ليعمل صناويك
بيها على من يعمل ذلك من غير ترك الواجب مما
ينفع به يحرم التكتب به كالسوخ البرية كالقوة
والنسب البحرية كالبحري والسلاخ والطافي
ولا بأس للبتاع النخاس من يحرم التكتب على من
علمه عمل الصور المحبة والغناء لغير الميراث فوج
بالباطل ولا بأس بالحق وحقاء المؤمنين وحفظ
كتب الضلال ونسخها لغير النقص وتأم التجر
والقبالة والكهانة والتعبدة والمقار والقر
وتزني الرجل بالحرمة وذخيرة المساجد المصنوعة
ومعونة الظالمين على ظلمهم واجرة الزانية الشا
ما يجب عمله يحرم التكتب به كاجرة تغسل الموتى
وتكفينهم ودفنهم والاجرة على الحكم والرشا فيه
ويجوز اخذ الزرق من بيت المال كذا الاذان و
اما المكروه فالصن وبيع الاكفان والطعام

ص
بل لا يعنى
ش
تغير الموضع
ش

الدقيق

كتاب التجارة

(٩٥)

الدقيق والذباخ والغنم والحجامة مع الشرط والمجان
واجرة الضرب واجرة تعليم القرن ونسخه وكسب الفاعلة
مع الشرط وما باخذ السلطان باسم لقائه أو الزكوة
حلال وان لم يكن مستغلا وجواز الظالمين حرمان
عليك بيعها والاحكام من امره غير مال التي قبله وعند
له لم يحرم التكرار والاجاز له ان يتناول منه مثل غير اذا
كان منهم على قول **الفصل الثاني** في اذاب
التجارة يستحب النفقة فيها البعير صحيح البيع فاسد
ويسلم من الربو وان يسوى بين المتبايعين ويفيد
المستفيد بهذه الشهادة بين عند العقد وبكبر الله
تعالى واخذ النافض ببطي الراجح ومكره مدح البائع
وقدما المشرع كتمان العيب وحلف على البيع البيع
في المظلم والرجح على المؤمن وعلى الموعود بالاحسان والرجح
بين طلوع الفجر المطلوع الشمس ان يدخل السوق قبل
غيره ومعاملة الاذن فيه وقدر العاها والاكرار والاحكام

كتاب المشاجر

تجد

كتاب النخلة

(٩٨)

بعد الصنعة الزيادة وقت الندام والمعرض للكل
والوزن مع عدم المعرفة والدخول على سوء اختياره
وان هو كل حاضر لبار وتلقى الركبان وحده اربعة فرسخ
فما دون وثبت النخيل مع العين الفاخر والتجوي
هو الزيادة لزيادة من اطاه البناء والاختيار وهو
حلب النخلة والشعر النمر والزيت والشمع والملح
للزيادة في الثمن مع عدم غيرة ويجبر على البيع ولا
يسر عليه **الفصل الثالث** في عقد البيع
وهو الايجاب كقوله بعنك القبول وهو ان يثبت
وانما يصح اذا صدر عن مكلف لك وبجدة كالاب
الجد والحاكم وامين والوصي الوكيل ويغف عهده
غيرهم على الاجازة ولو جمع بين ملكه وغير مضمي ملكه
وتخير المالك في الاجازة ^{الاخير} والمشتري مع فتح المالك النخيل
ويشترط في الكيل والوزن والمقدرة معرفة المقدار
باحد واحد يجوز ابقاء بعض النخلة مشاعا اذا علمت

ويجوز

مع
القول بالزيادة
الاختيار والتجوي
الناس للظن

في البيع

كتاب النخلة



٩٩

ويجوز الا نداد للظرف بما يفارجهما ويشترط في
كل بيع ان يكون شاهدا او موضوعا برفع النخيل
فان وجد على الوصف الا كان له الخيار ولو تغير
معرفة النخيل لا خيار جازيعة بالوصف ايضا وتختار
مع خلاص ولو ادعى اختياره الى الاضرار جازيعة
فان خرج مغبيا اخذ ارشده وان لم يكن له فقه بعد
الكسر اخذ الثمن ولا يجوز بيع الثمن في الاجرة ولا
الدين في الضرع ولا فانه بطون الانعام ويجوز
ضم مئها غيرهما ولا ما يفتح الفحل ويجوز بيع المنك
وقاره وان لم يقدر بيع الصواع على ظهور الغنم ولا
ان يكون الثمن معلوما فله وصفه بالمشاهد او
لا يجوز ان يبيع بذنا وغيره من نسيه ولا نقدا
مع جهل نسيته البتة بشرط ان يكون مقدرا وعلى
شبهة فلا يصح بيع الابن منفردا او لضم اليه غير صحيح
ولا الطير في الهواء وكل بيع فاسد فانه مضمون على

الفساد

ان كان
المنه هو النخل
بالامالة
شبه

قابضه

كتاب النجاة

١٠٠

فأبضه لو علم ضغفه وضغفه فزاد قيمته جمع الزيادة
ولو نقص ضمن النقص كما الأصل وإذا اختلف الثمن
في قدر الثمن فالقول قول البائع إن كان باقيا قبل
أن كان في يده وقول المشتري مع ميمنه إن كان
مالا فاقبل إن كان في يده **الفصل الرابع**
في النجاة وإذا اختلفت سبعة الأول خيار المجلد
فمن باع شيئا بثب له وللمشتري النجاة وما لم يفرقا أو
بشرط سقوطه قبل العقد أو بعده ولا يثبت في غير
البسج **الثاني** خيار النجاة من كل من اشترى حيا
ثبت له الخيار خاصة ثلثة أيام من حين العقد
شاء الفسخ فيها فسخ ما لم يشترط سقوطه أو ينصرف
المشتري فيه فإن تلف في هذه المدة قبل القبض وبعد
من البائع ما لم يحدث للمشتري فيه حدثا والعيب
الحادث من غير تعريض لا يمنع الرد بالناسخ **الثالث**
خيار الشرط وهو يثبت في كل بيع بشرط النجاة

ولا

في النجاة

كتاب النجاة

١٠١

ولا يقدر عبده فمعيته بل لما ان بشرط ما شاء بشرط
أن يكون المدة مضبوطة ويجوز أن شرط لاحدا
أولهما أو للثالث وأن شرط مده يرد فيها البائع
الثلث من مجموع المبيع فإن خرجت له ثبات بالثمن
كاملا لزم البيع التالف من المشتري في المدة والثاني
له **الرابع** خيار الثمن وهو أن يبيع بدين مثمن
أو يشتري بأكثر منه ولا يعرف القيمة بما لا يتعاقب
الناس فيه فخير المصروف الفسخ **الخامس** من باع
شيئا ولم يقبض الثمن ولا سلم البيع ولم يشترط النجاة
لزم البيع ثلثة أيام فإن جاء المشتري فهو الحق بالسلم
وإن مضى كل للبائع الفسخ ولو تلفت السلعة كانت
من مال البائع على كل حال ما لا يبقاء بثبت الخيار
فيه بوما **السادس** خيار الرقبة من اشترى
موصوفا غير شاهد كان للمشتري خيار الفسخ إذا وجد
دونا لو وصف له ولم يشاهد البائع وباعه بالوصف

وظاهر

صه
وعمل الخ من
فوتجاسة

كتاب التجارة

١٠٢

فظهر اجرة الخبار للبائع السابح خبا العيب
وسما والخبار مودوث والمبيع اذا تلف قبل
القبض كان من مال البائع وان تسبب تخبر المشتري
بين الرد والامساك بالارض **الفصل في المظن**
في العيوب وهو كل ما زاد او نقص عن الجري الطبيعي
فان طلق المتباين الباع او اشترط الصحة اقصى
الصحة وان تبر من العيوب فلا ضمان ويدين اذا ظهر عيب
تخبر المشتري بين الرد والامساك بالارض المضمرة
فان كان قد نقص او خالف عيب عند ثبوت لا
خاصة ولو علم بالعيب ثم اشترى فلا ارش ايضا
ولو باع شيئين صفقة فظهر العيب في احدهما كان
للمشتري الارش وقد اجمع لا المبيع مدين ولو اشترى
اثنين صفقة لم يكن لاحدهما رد حصه بالسبب وان
الاخر والتضرر بطل والمبيع في حالي المامل فبرها
مع نصف عشر القيمة والحال في التاة المصارف فبرها

فان اشترى

الا وهو في المثل

مع

كتاب التجارة

١٠٣

مع فيه اللين ان فقد المثل ولو ادعى البائع التبر
من العيوب لا يدينه فالقول قول المشتري مع يمينه
ولو ادعى المشتري فقدما العيب على البعد فالقول
قول البائع مع يمينه **الفصل في الشا من**
النقد النسي والمرا بخر اطلاق العقد يقتضيه حال
الثمن فان شطرا ما قبله مدين معينه صحيح ويبطل في
المجهول وكذا لو باعه شيئين حالا وبأجله مؤجلا واذا با
شبه ثم اشترى قبل الاجل بزيادة او نقصا من جنس
الثمن وغيره حالا ومؤجلا صحيح مع عدم الشرط ولو
اشترى بعد خلو له جاز بغير الجنس مطلقا وبه قبل لا يجوز
مع التفاوت الا في خلافه ولا يجوز دفع الثمن قبل
الاجل ولا قبضه قبله ولو خالف ودفع وجب القبض فلو
امتنع وملك كان مدينا من صاحبه المؤجل ولو اشترى
شبه وجب ان يخبر بالاجل اذا باعه مؤجلا وخفى
تخبر المشتري بين الرد والامساك بالثمن حالا واذا باع

فان اشترى

مرا بخر

كتاب التجارة

١٠٤

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

من البيع نسب الربح الى السلفه الى الثمن ولو اشترى
 امثله صفقه بهن لم يجر له بيع اخر اذا مر به بالثمن
 الا بعد الاعلام **الفصل السابع** فيها دخل
 في المسع من باع ارضا دخل فيها الثمن والشجر المسع
 والافلا ويدخل ثوبان بعثهما وما اطلق عليه باع
 ويدخل في الذوا الاعلى والاسفل الا ان يسفل
 الاعلى السكنى غارده ولو باع نخلا مؤبرا فالنخل
 له ولو اشترى ولا يدخل الحمل في الالباع من غير شرط
 ولو استثنى نخلة كان له المدخل لهما والخروج منها
 ومكجزاؤها من الارض **الفصل الثامن**
 في التسليم وهو الخلط فيها لا يسفل ولا يجوز الكيل
 والوزن فيها كمال ووزن والقبض باليد الاصفه
 والنقل في الحيوان وهو واجب البايع في البيع
 على المشتري في الثمن ويجوز ان معا الواسع والمجرب
 مفترقا ويجوز بيع ما لم يقبض قبله الا ان يكون طعاما

فلا

كتاب التجارة

١٠٥

فلا يبيعه الا بولي له والقول قول البايع في علمه
 مع حضور المشتري الكيل والوزن مع يمينه وعده
 اليقين وقول المشتري مع علمه حضوره ويصح في كل
 العقد شرط ما يشوع ويدخل تحت المقتدره ولا
 يجوز شرط ما لا يكون قدور كصيرته الزرع سبلا
 ويصح شرط الغنم ولو اشترط ما لا يشوع او عده
 الغنم وعده وطى الا انه بطل الشرط وفي بطل
 البيع وجه قوي ولو شرط مقدرا وانقص تخير المشتري
 بين الرد والامساك بالقسط من الثمن سواء كانت اجرا
 متساوية او مختلفة فان اخذ بالقسط تخير البايع
 لو اخذ بالجميع فلا خيار ولو زاد متساويا اجزا
 البايع الزائد فخير المشتري جئتذ ولو زاد المختلف
 فالوجه عند البطلان ويجوز ان يجمع بين بيع سلف
 وبين المختلفه صفقه **الفصل التاسع**
 وهو معلوم التخريم بالنصر فمن الشرع وهو بيع احد

المثلث

كده

مع كونه قدرا

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

كتاب النجاة

(١٠٤)

المثلين باخر مع زيادة عتبه كبيع قفبز بقفز وحلته
 كبيع قفبز بقفز نسبه وشطره الا ان لا يشارك في الجوز
 الكبار والوزن ويجوز بيع المثلين متساويا بقدره
 يجوز نسبه وكل يوتي يجوز نسبه بخالفه فلهذا
 ونسبه على كراهيه وكذا غير يوتي الا ان يكون احد
 العوضين من الاثان والشعبه المخطه خبز وهذا
 وكذا اكل شيء مع اصله كالتمسم الشريح وكل فرع
 من اصله احكاما كالفن والزبد والجبد والردى والحمور
 تختلف باختلاف النجوا وكذا الاذن لها ولو كان الشيء
 جزافا في بلد وموزونا في اخر فكل بلد حكم نفسه ولا
 يباع الرطب بالتمر وان تساوا باعكره اللحم بالحب او ولو
 يباع ذرها ومد تم بلنهمين او مد من صم ومن ان
 الرزوا بمجهالة فلا اثم عليه ببيعها اخذ منه على كماله
 ان وجد او رزقه او جعله منه عده لا رزقا
 بين الوالد ولده ولا بين السيد وعبد ولا بين الرجل

الربو

مجه
 الاطوار
 بلون
 شه

الزغبه

كتاب التجارة

(١٠٧)

الزغبه ولا بين المسلم والمسلم وثبت ببيع بين الله
 طما الصخر فشرطه التقا بضر في المجلس فان تساوى
 المجلس جبتا والمقدار والا فلا ولو قبض البعض
 صح فيه خاصة ولو فارق المجلس مصطحيين ثم تقاضا
 صح ومعدا للدين باع بالفضه وبالصكفي الزام
 المشوشه اذا كانت معلومه الصخر جازا تقاضا لها والا
 فلا الا ان يتبين خالها والمصاغ من الجوهير ان امكن
 تخلصه لربيع باحدا مما قبله والابيع بالناقص ومع ذلك
 يباع بها وتراب الصباغة يصدق به ويجوز ان يقرض
 ويشترط الاقباض ما رخص اخرى ان يشترى ذرها
 بدهم ويشترط صباغة خاتم على اشكال ولا يبيعه
غير الفصل العاشر في بيع الثمار ويجوز بيع
 الثمر قبل ظهورها ويجوز بيعه ولو لم يبد صلحا
 بشرط القطع او مع الضميمة او غايب ولو فدا الجميع
 فقولان ولو ادرك بعض البساتين جاز بيع الجميع وكذا

يجوز

ولا يدر
 الاطوار
 شه

كتاب النجاة

(١٠٨)

يجوز بيع البستانين اذا ادركت احداهما وبيع الثمرة
في الخيام والزروع قائما وحصيدا وقصيدا ^{وعلى الشرا}
قطعة فان تركه طالبة للبائع باجرة الارض هذه البقية
وللبائع قطعه ويجوز بيع الخضر بعد اشقارها لقطعة
ولقطعة وما تجزأ ويجزأ جرة او جرة وخرطة و
خرطان ويجوز ان يشترى حصه مشاعة او نخلا او
شجرا معينا او اوطالا معلومة فان خاست سقط من الثنا
بجنتا والمخافلة حرام وكذا المرائنة الا العريه ويجوز
ان يشترى احد الشريكين بحصه صاحبه بوزن معلو
ومن قربة ثمرة نخل لا تفصلها عن باكل من غير نخلا
ولا اضرا **الفصل الثاني عشر** في بيع الحيوان
كل حيوان مملوك يصح بيعه ويشترى ملكا لشريه الا
الابى منفردا وامر الولد مع وجود لها وابيها ثمنها
والفدرة عليه ويكون العبد بالمشترى وان علق
او ابنا وان نزا او واحدة من الحمى عليه نسا او علقا

استثناء
قد

في بيع الحيوان

وكذا

كتاب النجاة

(١٠٩)

وكذا المرأة في العتق فيعتق عليه لو ملكه او يكون
المشترى كافرا والعبد مسلما او يكون العبد موقفا
ولو ملك احد الزوجين صاحبه شتر الملك يطل
النكاح ويجوز ابتداء بيع ابناض الحيوان مشاعة
ولو شرط احد الشريكين الرأس والجلد بماله كان له
بنسبه ماله ما لا شرط ولو امر بشرا حيوان او غيره
بشركه صح ولزمه نصف الثمن ولو شرط رأسا
لو يلزم وعلى البائع استبراء الامه قبل بيعها بحضنة
ان كانت تجوز والا فحش واربعةين يوما ولو لم
يشتر وجب على المشتري وبسقط على البائكة
والضعيف والمشيبة وامه المرأة ولا يبطا الخافلا
الا بعد مضي اربعة اشهر وعشرة ايام فان فعل غل
ولو لم يغل كره له بيع ولدها وبسقط تغييره اطلاقا
شبهة من الخلاوة والصدقة عنه باربعة ايام ولا يتر
ثمنه في الميراث ويكره النقرة بين الام والولد قبل

الاشتر الدله

سبع

كتاب التجارة

(١١)

سبع سنين ولو ظهر استحقاق لامة بعد حملها
 المالك وعلى المشتري عشرة فبها ان كانت بكر والا
 فبصفة وفيه الولد بكم سقطه حيا وبرج بذلك
 كله على البايع انا لو يكن فالما بالنصبة في البيع
 ويجوز ثمة فالبينة الظالمون من اهل الخرج كذا
 ثبت لظالم واخسدها من قارية من شرعي
 خياره يستوفى من ارض الصلح ردها على البايع و
 استرجع الثمن ولو مات ولا عقب له دفعها الى
 الحاكم ولو دفع الى مملوك غير الماذون مالا لم ينفق
 لشدة ربح عنه فاشترى بابه ثم ادعى كل من الثلاثة
 شراؤه من ماله فالقول قول صاحب المملوك مع عد
 البينة ولو وطى الشريك جارية الشركة حد بنصيب
 غير فان حملت فومت عليه انفق الولد جرة وعليه فيه
 حصص الشركة منه عند سقوطه حيا ولو اشترى كل
 من الماذونين صاحبه من مولا مستوفى ولا يبطل العقد

سقوطه

بني المملوك
 سبعة
 غلاما مملوكا

في الدكالك

الفصل

كتاب التجارة

(١١)

الفصل الثاني في عشرة في السلف بشرط
 الجلب والوصف الراغب للجها له وقبض الثمن قبل
 ولو قبض البعض صح فيه وبطل الباقي ونقد البيع
 ذي الكيل والوزن بمقداره وتعين اجله مضبوط
 وامكان وجوه قسما الحول فان تعدد تجارة شرعي
 بين الفسخ والصبر لو دفع من غير الجلب فضا ح
 وبطل البقية هو مالا فاض لو دفع دون الصفة
 او اكثر او قبل الاجل لم يجز القبول بخلافه لو دفعه
 في وقت بصفته او ازيد منها لم يجز القبول ويجوز انظر
 ما هو سائغ ولا يجوز ان يشترط من دفع او ضمنها
 او غزل امرأة معينة او ثمر نخل بعينها واجرة الكيال
 ووزن المشاع وياض الامتعة على البايع واجرة
 الناقدة ووزن الثمن ومشتري الامتعة على المشتري
 ولو تبرع الواسطة فلا اجرة ولا ضمان على الدلائل
 الجوه ولا التلف في ملكه اذا لم يضرط والقول قوله

في البيع

في الخلاق
 هذا النسخ تامل
 سبعة

التمهيد

في الشفعة

(١١٢)

في الشفعة

التفرط مع اليمين وعلية البينة وفي الغيبة لو ثبت
التفرط **الفصل الثالث عشر في الشفعة**
اذا باع احد الثمن بيمين حصه في ملكه كان للآخر الشفعة
بشرط ان يكون الملك مما يصح قسمته ان يقبل الخصم
بالبيع وان يكون البيع مشاعا مع الشفع حال البيع
مكون شريكا في الطريق او النهر او الساقية وان لا يريد
الشركاء على اثنين وان يكون الشريك قادرا على الثمن
وان يطالعه الفقد مع المكنة ولو باع صاحب الشفعة
الطلق جاز لصاحب الشفعة ^{نصفه في الجواز} الاخذ بالشفعة ولا يثبت
للدخلى على السلم وثبت السلم عليه فاخذ الشفع بما
رفع عليه العقد ان ابراه من بعهده لو لم يكن مملوكا اخذ
بغيره ولو ذكر غيبة الثمن اجل ثلثة ايام ونظر لو كان
في بلد اخر بما يمكن وصوله اليه مع ثلثة ماله بغير
المشترى وثبت للفاتح بطالب مع خصوه ^{والنصف} والقبض
المجنوب باليون مع زوال الاوصاف والولى عنه الشفع

ماخذ

في قوله
في الغيبة نأمل
ش

كتاب الاجارة

(١١٣)

في الاجارة

في الاجارة

ماخذ من المشرى وددك عليه لو كان الثمن موقعا
اخذ الشفع في الحال والزم بقبولها لم يكن مملوكا على
انها لا الثمن عند الاجل والقول قول المشرى مع يمينه
في كونه الثمن اذا ارتكن للشفع بينة والشفعة تورث
كالا موار لو انقط الشفعة قبل البيع لم يطل الاجل
ما لو نزل او شهد على اشكال **كتاب الاجارة**
والولى بغيره وتوا بغيره فصول الفصل
الاول في الاجارة وشروطها شدة العقد مو
الانجاب والقبول للالان بالوضع على تسليم الشفعة
مدة من الزمان بعوض معلوم ان يكون من موحا
النصر والعلم بالاجرة كالا او دفنا وبكفي فيها وفي
غيرها المشاهدة ويكون الشفعة معلومة بالزمان
بالعلم تكون مملوكة او في حكمها وضبط المدة بما لا
يزيد ولا ينقص هي لا تطل الا بالتراضي بالبيع
ولا بالوفاء المستاجر امين بغيره مع العقد وطلافا

العقد

كتاب الأجزاء

(١١٤)

المقدّم بقضيه تعجيل الاجرة ولو شرط دفعها بموعد ما
 صحت أو بعد المدة صح وللتاجر ان يؤخر بأكثر أو
 أقل ان لو شرط عليه المباشرة ولو منعه المورع من
 أو ذلك قبل القبض بطلت ولو منعه ظاهراً لم يعد القبض
 صححت يرجع المشاجر على الظاهر ولو اتهم السكن من
 غير شرط فسخ المشاجر ورجع بنسبة المختلف من الاجر
 أو الزم المالك بالمادة والقول قول منكر الاجارة مع
 عدم يثبت المدعى قول المالك في رد العين وقد كانت
 وكل موضع بطل فيه الاجارة ثبت فيه اجرة المثل
 اجارة الشارع وبضمن المصانع ما يجنب ان كان حاداً
 كالقصاص بحرق الثوب **الفصل الثاني في المزارعة**
 والمساكن ما عقدان لا زمان لا تبطل الا بالعتق
 أما المزارعة فشرطها خمسة العقد ان يكون الثا
 مشاعاً والاهل للعلوم ونسب بين المحضه ما يخرج من
 وكون الأرض مما ينفع بما وله ان يزرع بنفسه أو غيره

فان كان المالك
 مالاً له ما
 شره

في المزارعة

في المسافات

(١١٥)

ما شاء مع
 الشخص

بما
 شه

بالشركة ما لم يشترط المباشرة ويزرع ما شاء المانع
 الشخص يصر في العقد المخرج على المالك ما لم يشترط
 عليه الشخص بجزء من الطرف فان انفعا كان فشرطاً
 بالسلافة واما بطلت المزارعة او لم يزرع المانع
 يثبت لجزء المثل بكونه اجارة الأرض بالخطئة والشعيرة
 بشرط مع المحضه هباً أو فضة ولو غرق الأرض قبل
 قبل القبض بطلت ولو غرق بعضها تخبرت بما في الفسخ
 والامضاء وكذا لو اشترى أو **أما المسافات** فشرطها
 ستة العقد من هذه المدة المعلومة واما مكان حصول
 الثمرة فيها وثبت بين المحضه شيئاً عفا وان يكون على
 اصل ثابت له ثم ينفع بمجامع بقائه ويصح قبل ظهور
 الثمرة وبعد ماضع الاشتراقة بالعمل والخلق العقد
 يقتضيه قيام العامل بكل ما يشترط به الثمرة وعلى المالك
 بناء الجدران وعمل الناضح والمخرج ومع بطلانها
 يثبت للعامل لجزء المثل والنماء لونه ولو شرط على العامل

المحضه

قد
 يحد

في الجحالة

(١١١)

في الجحالة

المختصة بها أو فضله كره ووجب لو فاع مع ملازمة التهمة
الفصل الثالث في الجحالة ولا بد منها من الإجماع
 والقبول كقوله من يتعبدك أو فعل كذا فله كذا ولا يفتقر
 إلى القبول لفظا ويجوز على كل عمل محتمل مقصود وأما
 مجهولا فإن كان الموضع معلوما الزم بالفعل والآقا
 المثل الثاني في التعبير لا يفي بوجوبه في المصنفين كل واحد
 وفي غير المصنفين نافية ولو تبرع فلا جرم سواء جمل
 لغته أو لا ولو تبرع فلا جرم سواء جمل لغته أو لا ولو
 تبرع إلا جنيته لو تبرع مع العمل لا يتحقق الجحالة بالسليم
 مع التلبس بالعمل ليس للجاحل الفسخ بدون اجزائه
 عمل بغيره المتأخر من الغباءين ولو جعل لفعل
 عن كل واحد بعضه فلهما الجحالة ولو صد من كل واحد
 فلهما الجحالة ولو جعل للورد من مسافة فرد من بعضها
 فلهما النسبة والقول قول المالك في عمله الجحالة في
 نصيبين المجموعين في القدر فثبت فيه الأقل من اجزائه

في السبق والرواية والمشاركة

(١١٢)

في السبق

والدمي في عدم السبق **الفصل الرابع**
 في السبق والرواية ولا بد منها من الإجماع والقبول
 في السهام والحكماء والشهود الأيل والفيلة والخيل
 البغال والحمير خاصة ويجوز أن يكون الموضع متنا
 أو غير متنا من سبيل له اجنبية أو أحدهما أو من بيت إلى
 وجعله للسابق منهما أو للمحلل وليس المحلل شرط ولا بد
 في المسابقة من تقدير المسافة والعوض ونصيبين
 وتساويهما في احتمال السبق فنصف الرمي له تقدير الرمي
 وعدد الأصابع ونصفها وقد لا المسافة والفرخ والموض
 وتماثل جنس الألة ولا بشرط نصيبين السهام ولا القو
 ولو قال من سبق منا ومن المحلل فله الموضعان سبق
 من الثلاثة فله فان سبقا فكل فالمدان سبق واحد
 والمحلل فله السابق فالمدان نصف الآخر والباقي للمحلل
 ولو فتح القدر فلا جرم ولو كان مستحقا فله السبق
 مثله وفيه يحصل من السبق بتقديم الغنى والكبد

في المضاربة

(١١٨)

ولا يشترط ذكر المبادأة والمخاطبة **الفصل الثاني**
 في الشركة انما يصح في الاموال والاعمال لكل آخر
 والوجود والمفاوضة ويجوز باستحقاق الشخص قسما
 زاد عنها واحدة او بخرج المتساويين بحيث يرتفع
 الاضطرار بينهما ولكل منهما في الربح والخسارة
 ماله ولو اشترط الدنيا مع اختلاف المالكين ^{لكن}
 جاز ولا يصح النقص لاحدهما بدون اذن الآخر
 ينقص على الماذون ومع انقضاء الضرر بالفسخ ^{يجب}
 المنع عنها مع المطالبة ويكفي الفسخ في تحقق الضمان
 مع تعديل السهام والاحوط خصوصاً في ليس شرطاً
 الشريك اثنين ولا نصح مؤجلة وتبطل بالموت ^{بغير} الجور
 وبكسر مشاركة الكفار وليس احد الشريكين المطالبة
 بافاد رأس المال وانما يصح الفسخ بالتراضي ولا يصح
 قسمة الوفق يجوز قسمته من الطلاق **الفصل الثالث**
 في المضاربة وهي ان يدفع الانسان مالا الى غيره ليعمل

في الشركة

سواء
تأخر الفسخ
سواء

فقد لا يشترط
مطالبة

بمضاربة

في الوكيل بعد

(١١٩)

بمضاربة من مخرج انما يصح بالاثمان والوجود والشركة
 في الربح وللعامل ما شرط له ولو وقعت فاسدة فله
 اجرة المثل والربح لصاحب المال وليست ذمته ^{بقصور}
 على الماذون ولو اطلق نصرت كنفشاء مع اعتبار
 المصلحة وبضمن لو خالفه ببطله بالموت بشرط العلم
 بمقتضى المال بملك العامل حصته من النماء بالظهور
 ولا خسران عليه بدين التفريط والقول قول في عدمه
 في قدر رأس المال والملف في الحزن وقول المالك في
 عدم الرد ولو اشترى العامل اباه غشوصه من الربح فيه
 وسعى الاب في الباقي فينفق العامل من الاصل في الغير
 قدر كفايته ولا يطأ جارية القراض من ذن واذن ^{الاظهار}
 بقضائه الشرايعين المال ثمن المثل ولو فسخ المالك
 المضاربة فللعامل اجرة ثلث ذلك الوقت **الفصل**
السادس في الوكيل وهي عقد جاز من الطرفين
 ويجب حفظها بجميع الاعادة ولو عين المالك خزانة

فلو مالذ

مضاربة

في الشركة

في العتار

(١٧٠)

فلو خالف من الاصح الخوف بمجمل الوعد على
الدائره وسبقها ورجع به على المالك بضم من التبع
مع التفرط لا بد منه ولا يزول الا بالرد الى المالك او
الا براء ومجمل للظاهر وهو رد لو اقر له لم يضمن
يجوز ما عطف على الوعد او الرد منه بعد موته
الا ان يكون خاصا فيه ما عطف الكفا مع الجهل
لقطعه بصدق بها ان شاء الا ان يخرج بمال الظالم
فبره ما عليه والقول قول الوعد في التلف عند التلف
والرد والغنيمة مع ميمنه وقول المالك على انه دين
لا ويطهر مع التلف **الفصل الثاني** في العتار
كل من مملوك يقع اقتطاع بقاء مع بقاء صاحبه
يشترط كون المعبود بالانصاف وينفع المستعبر على
العاده ولا يضمن مع التلف بدون الضمين او
الشك او كونه الصبي اثمنا ولو نقصت الاشياء المملوكة
فيه لم يضمن ولو اشتمل من الغاصب ضمن فان كان جارا

بدل شكل
فيه

بلا يبد
جواز الثاني
لحقه

بلا يبد
جواز الثاني
لحقه

رجع

في اللقطه

(١٧١)

رجع على الغنيمة بما يؤخذ منه بنصر المستعبر مع ميمنه
في عدم التفرط والغنيمة معه قول المالك في الرد
تصح الا عاره للرصيد له المطالبة بالافتكاك بعد ذلك
الفصل السابع في اللقطه ويشترط ان يلقط
الصبي التكليف والاسلام واذن المولى في العبد
فان كان في ذوالاسلام فهو حر والا فرب واذن الاول
الامام مع عدم الواوثر هو غافلته ولو بلغ وشهدا
فاقره بالرفقة قبل وينفق عليه السلطان فان تعذر فبغير
المؤمنين فان تعذر انفق ملقطه يرجع عليه مع
نبيه لا بد منها ولو كان له اب او جد او ملقط قبله
اجبر على اخذه ولو كان مملوكا رقه على مولاه فان ابق
او تلف بغير تفرط فالحضان واخذ اللقطه على
الكفايه وهو مال لما بين عليه يكره اخذ الضوال
الاصح التلف فلا يؤخذ البعير كلامه وماءه ويؤخذ في
غيره اذا ترك من جهل وبهلكه لاخذ ويؤخذ الشاة في

الغلاة

في اللقطه
المملوك

في اللفظة

(١٢٢)

الفلاة مضمونة وتنفق مع تعدد السلطان ويرجع
بها ولو انتفع تخاصا واذا حال التحول على الضالو
نوى الاحتفاظ فلا ضما ولو نوى التملك ضمن
بكره اخذ اللفظة فان اخذها وكانت في الدرم
ملكها وان كان درهم فما زاد عرفها حولا فان كانت
في الحرم نصدها بغيره ولا ضما واستيفائها امانة
وان كانت في غيرهما فان نوى التملك جاز وفيه من
كذا ان مضى بها ولو نوى الاحتفاظ فلا ضما ولو كان
تمالا يبقى انتفع بها بعد النفوس وضمن الفضة او
بدفعها الى الحاكم فلا ضما وبكره له اخذها بفعل يمينه
وبكره نفعه ما يوجد فلاة او غيره فلو اجد ولو كان
في مملوك عرف المالك فان عرفه فهو له والا فلا وجد
وكذا ما يوجد جوف الدابة ويؤلى الولي الشرع يملك
اللفظ المطلق والمجنون يكفي تعريفه بملك
الولي لان يبرهن بنفسه ان ليس له في غيره

ولا

في الغضب

(١٢٣)

ولا يشترط فيه التواني ولا يكفي الوصف بل لابد من
واللفظ المضمون **الفصل العاشر** هو حرام
عقلا ويشترط بالاستيلاء على مال الغير ظاهرا وان كان
عقارا وبضمنه بالاستيلاء ولو سكن الدار فمهر مع
المالك ضمن النصف لو غصب مالا ضمن الحمل ولو
منع المالك من امساك الدابة الرهينة او من الفروع
لباطل لم يضمن ولو غصب الغاصب يجر المالك في
الاستيلاء ممن شاء ولا يضمن الحر الا ان يكون ضمنه
اجرة الصانع لو منع عنها ولو اشعله فغلبه جرحه عليه
ولو ازال الفيد عن العبد المجنون والفرس ضمن ولو
فتح بابا في غير المساع ضمن السارق وضمن الخمر
والخنزير للذي يبيعهما عندهم مع الاستئذان لا للمسلم
ويجب للمعتق ان يعقب ضمن الاثر فان تغذر
ضمن مثله فان تغذر قيمته يوم المطالبة ولو لم يكن
مثليا ضمنه باعلى القيمة من حين الغصب الى حين التلف

على

بغير

بل يضمن بقدر
النقص فاذا
نقص

بل يضمن بقدر
النقص فاذا
نقص

بل يضمن بقدر
النقص فاذا
نقص

في الغضب

(١٢٤)

على اشكال لو زاد للشو لم يضمنها مع الرد ولو زاد
للصفة ضمنها ولو لم يجد صفة لافيه طالع ضمنها و
لو زاد في الصفة لنقص بعضه كالجب في الارض ولو زاد
المين باثرها رجع الغاصب عليها وعليل دس النقصان اليه
له الرجوع بادش نقصا عنه ولو غصب عبد لو جنى عليه
بكال فمهد رده مع الارش على قول ولو امنت النقص
بمشايرة او باجود رده ولو رده ولو كان بايديه من
المشاة فوائد المنصوب للمالك ولو اشره جاحلا بالانصب
رجع بالثمن على الغاصب وبما غرم عوضا عما لانقصه
مقابلته لو كان على اشكال لو كان عالما فلا رجوع
بثمن ولو زرع الغاصب كان الزرع له وعلى الجرح ولو
قول الغاصب في القيمة مع المين فاعتد البينة
الفصل في الجحش في اشياء الموان لا يجوز
النقص في ملك الغير بغيره نه ولا فيما فيه صلاحه كالطوبى
والنهر والمراح وهذا الطريق المبكر في المباحة مع الشا

في تامل

الاجابة بالصلح
في المصالح المبررة
شر

في الجحش

في الجحش

في الجحش

في احياء الموان

(١٢٥)

وخرم ثمر العطن اذ يبتو والناخ شتون والعتيد
الرخو الف في الصلبة خمس ماء ويحبل النهر للاعلى
الى الكعب في النخل والزرع الى الشرا ثم كذا لك ان
هو رده ولما لك ان ينجى المرحى في ملكه ولا ثما ماله
وليس لصاحب النهر بخولة لايه من صاحب الرعي
المنصوبه عليه باقنه ويكره بيع الماء في المقنات والاه
ويجوز اخراج الرواشن والابنخ في الطريق النافذة
فالمرضه بالماء ومع الاذن في المرفوعة وكذا فتح
الابواب بشرها المنفعة والمتاخر في المرفوعة الى
باب الاول وحده لذي به ينقص المتاخر بما بين المجلد
ولكل منها تقديم بآية لا تخبرها ولو اخرج الروشن
في النافذة فله من مقابلته منعوان استوعب من ذلك
ولو سقط خبازه مقابلته لم يكن الاول منعه بل يحمي
للجار ومنع خشبائه على حائطه مع الحاجه ولو ان
جاء الرجوع قبل الوضع اما بعد فبالا وشر لو تدل

في الاحياء
في الاحياء
في الاحياء

في الاحياء

في الاحياء

كتاب الدين

(١٢٥)

جدا ومطلفا فهو للمخالف مع نكول الآخر ولو حلفا
او نكلا فلهما ولو اتصلا ببناء احدهما او كان له على طرف
فهو له مع اليمين ولا ينصرت الشراية في الحائط والدين
والبئر والهر غير ان شريكه ولا يجبر الشريك على العاقبة
والقول قول صاحب الحق في جدران البيت قول صاحب
العلو في السقف جدران العرفه والدخيرة ولما انحل
تحكمها فلهما وطريق العلو في الصحن بينهما والباقي
للا أسفل وللجار عطف غصن الشجرة فان تعدد قطعها
عن ملكه وراكب الدابة او من قابض الحمار وضأ
الاسفل او من العرصة المفتوح بابها الى غير ذلك
واليمين عند البينة **كتاب الدين** وقبة
فصل الاول بركة الدين مع العدة
ولو استدان وجبته الفضا وثواب الفرض ضعف
العدة في مخرجها شرط زيادة في القدر والصفة
ويجوز قبولها من غير شرط ولو شرط موضع التسليم

لزم

كتاب الدين

(١٢٦)

لزم وكلها بنضبط وصفه فله حقه قرضه والمثل
يثبت في الدين مثله وغيره فله حقه التسليم ولا يجب
عادة العين بدوفا خساوا الفرض ولا يتأجل الحيا
ويصح لمجمل الوكيل باسقاط بعضه لو غاب المدين
وانقطع خبره وجب على المشتك منه الفضا والوصية
عند الوفاة فان جهل خبره ومضت مدة لا يغلب مثله
الهما غالبا سلم الى وثقه ومع فقدم يصدق به عنه
والاولى انه للامام ولو اقدم الشريكان الدين
لم يصح ويصح بيع الدين بالخاضر وان كان اقل منه اذا
كان من غير حنيفة او لم يكن ربوا ولا يصح مدين مثله
والسليم قبض منه من الدين عن ثمن ما باعه من الحر
ولو اسلم الذي بعد البيع استحق المطالبة وليس للعبد
الاستدانة بدون اذن المولى فان فعل تبع به ان اغتوى
والاسقط ولو اذن له لزمه وفي المملوك والاعنق
وغريم المملوك كفره المولى ولو اذن له في التجارة

لها

كتاب الدين

في الرهن

(١٢٨)

مكرر

والله اعلم

لها لو المولى ان كان لغير تبع به ^{بالتبني} الفصل
الثاني في الرهن ولا بد فيه من الانجاب القبول
من اهل في شرط الانباض اشكال وشروطه
ان يكون عبدا مملوكا يمكن قبضته ببيع يبعه على
حق ثابت في الذمة عبدا كان ومنفعة ويقف من
غير المملوك على الاجازة ولو ضمها لزم في ملكه
باز من جهة الرهن ومن الحامل ليس هذا للحمل
وان مجتهد وفوائد الرهن للمالك ^{للمرته} ومن اجل ذلك
ليس هنا على الاخر ولو استدان اخرج الرهن على
الاول هنا عليها صحيح للمولى الرهن مع مصلحة المولى
عليه بكل الرهن والمرهن ممنوع من التصرف ^{بغير}
صاحبه لو شرط وكالة المرتهن لو ينزل عاذا حيا
ولو اوصى اليه الزم والرهنانه مودعة والمرتهن امر
لا ينضم بدون التعديف من به مثله ان كان ثلثا
والا فبشر يوم القبض والقول قوله مع يمينه في قبضه

في احوال
بكره التكرار
ش

دعد

في الرهن

(١٢٩)

وعدم التفرط لا فائدة الدين وهو حق به من باقي الرهن
ولو فضل من الدين شيء شارك في الفاضل ولو فضل
من الرهن له دين بغيره من نسا والفرهاء فيه لو نصرت
المرتهن بدون ان الرهن ضمنه عليه لاجره ولو ان
الرهن في البيع قبل الاجل فباع لم ينصرت في الثمن الا
بكد ولو خاف مجرور الوارث لا يبيته جاز ان ينسوفي
من الرهن من تحت مافي يده والقول قول المالك
مع ادعاء الوديعه وادعاء الاخر الرهن الفصل
الثالث في الحجر واسبابه ستة الاول
الصغر والصغير ممنوع من التصرف الامع البلوغ
والرشاد يعلم الاول بالانبات والاختلاف وبلوغ
خمسة عشر سنة في الذكور واثني عشر في الانثى والثاني
بالصلاح فالرهن عند اختيار بحيث يملك من الغائبين
ويقع افعاله على وجه الملازم ولا ينزل الحجر مع فقد
احدهما وان علم في السن فثبت في الرهن لغيرها

امثالهم

في الحجر

(١٣٠)

امثالهم وفي النساء ينفقون اديهم اذ الرجال
 الشا في المجنون ولا يصح نصر المجنون الا في اوقات
 الثالثة التفتيح بحجر عليه فانه خاصه المولى ابع الملك
 فلا تصرف المملوك بدون اذن مولاه ولو ملكه مولاه
 شبا له عليك على اصح الناحية المضمون في صفة
 في اثلث خاصة ومنجزة المبرع بما كذا في اوقات
 مرضه **السائل** الفليس يحجر عليه شروط اربعة
 ثبوت بونه عند الحاكم وحلولها وقصور اموالها
 عنها ومطالبة ابناءها بالحجر واذا حجر عليه الحاكم بطل
 تصرفه في ماله فاذا امر بالحجر باقيا فلو اقرض عبدا او
 اشترى في الذمة لم يشارك المرفوض البايع الغرماء
 ولو ائلف فالغير ثاوية صاحبه كذا لو اقرضه
 سابق لو اقرضه بعين قيل تدفع الى المرفوض له اجاره
 بيع الحيا وفتح ومن جد عين ماله كان له اخذها
 وورثتها وان لم يكن سواها ولو خلاها بالملك

المرفوض
في

اولادون

في الحجر

والفراش كمال

(١٣١)

اولادون فله عين ماله والا فالصبر مع الغرماء
 ولا انحصار في مال الميت مع قسوة التركة ويخرج
 الحي والبعض بالزوجه والاستفراغ عن الاختصاص
 وللشفيع اخذ الشفيع ونصر البايع مع الغرماء
 مسائل الاولي لو اقرض ثمن ام الولد يبيعها و
 اخذها البايع الثاني لا تخل مطالبه المفسر ولا
 الزامه بالتكسب ولا بيع دار سكناه ولا عبدا منه
 الثالث لا يحل بالحجر الدين الموقر ولو مات
 عليه حل ولا يحل بونه صاحب السر غير نفق عليه
 الى يوم الفسح وعلى عياله ولو مات فدم الكفن
 الخاص من بقية المال على الدين حاله بالفسح
 ولو ظهر دين حال بعد الفسح نقضت شاركتهم
 مع الفسح بطلت ويرى بالحجر الاداء **السائل**
 الولاية في مال الطفل والمجنون لا يجلد فان
 فلا وصي فان فقد فللحاكم وفي مال النفس المفسر

خاصة

في القصة
ثم لا يشك في
المشاهدة
الحكم في الممنوع
المفضل عن البع
والفسح المستحق
لا يجوز له ان
شهر

في الضمان والحالة

ثانيه الفصل الرابع في الضمان وما يقع
اذا صدر عن المالك لا بد من رضا الضامن والمضمون
له ومبرأ منه وعنده وان انكره وينقل المال الى الضامن
فان كان ملتبا او علم المضمون ببيع عشاء وقت الضمان
صح والا كان له الفسخ ويصح مؤجلا وان كان للبدل
خالا وبالعكس ويرجع الضامن الى المضمون وعنده
اذا ان ضمن بشيئ له ولا يشترط السلم بقدر المضمون
بشرطه ما يضمنه ولا يشترط خاضعة ولو ضمن المملوك
بغير إذن مولاه يتبع به بعد الفسخ ولا بد في الحق من
الثبوت سواء كان الحق لا زما او انكالا للبر لو ضمن
عنده الثمن لزوم مع بطلان العقد لا يتجوز فسخه
وانما الحوالة فشرط فيها رضا التلذد ولا يجب لها
ومعها يلزم مبرأ المحل وينقل المال الى ماله الحال
عليه ان كان ملتبا او علم باع عشاء والا فلا الفسخ ولو
طالب الحال عليه بما اذا فادعى المحل بثبوت فسخه

فالمقول

بما يقع

فيما قل

فيما يقع

في الصلح

فالمقول قول الحال عليه مع مبيته ولو حال المصالح
بالثمن ثم فسخ بطلت الحوالة على انكالا ويرجع الثمن
على البايع مع قبضه ولو حال البايع اجنبيا ثم فسخ
لم ينقل الحوالة ولو بطل البيع بطلت فيها وانما
الكفا لا يشترط فيها رضا الكفيل والمكفول له
خاصة وفي اشراط الاجل قولان وتعين المكفول
وعلى الكافل دفع المكفول او ما عليه من اطلاق
غيرها عن بدنه صاحبه قهر الزمة اغارته وما عليه ولو
كان قاتلا ودفعه والدين ولو مات المكفول او دفع
الكفيل او سلم نفسه او ابرا المكفول له برئ الكفيل
ولو عيننا موضع التسليم لزوم والا انصرف الى الكفا
الفصل الخامس في الصلح وهو ما يترجم
الافراد والانكاد الا ما حله حراما او بالعكس
علم المصطلحين بالمقدار وجهلهما دينيا او عينيا ولا
يبطل الا برضاها او استحقا احد العوضين ولو حال

الشريكان

(١٣٣)

على انكالا

بما يقع

لزمه

فيما يقع

في الأقرار

الشريك أن على أن أحدهما الربح والخسارة والآخر
 وأمر المال صحيح ولو ادعى أحدهما درهمين في يد صاحبه
 والآخر أحدهما أعطى الآخر نصف درهم وكذا لو ادعى
 أحدهما درهمين والآخر ثلثا ونصف أحدهما بغير
 شرط فلصاحب الثلثين درهم ونصف والآخر
 بغير لو اشترى الثوبان ببيع وقسم الثمن على نسبة
 ما لهما وليس طلب الصلح آخر ولا بخلافه إذا قال
 بعتي أو ملكتي أو هبتي أو جئني أو قبضت الفصل
 السادس في الأقرار وهو واجب عن خواتم ولا
 يختص لفظا وصح بالاشارة المعلومة ولو قال نعم
 أو أجل جواب عليك كذا فوافر وكذا بل عقيب
 البر عليك كذا بخلاف نعم ولو قال أنا مقرب فلينظر
 إلا أن يقول له ولو علقه بشرط بطل لو قال إن شهد
 فلان فهو صادق لزمه أن لم يشهد وبشرط في المقر
 التكليف والتحريم وينبع العبد بأقراره بعد التمس في

١٣٢

نقد اقراره بالقر

في الأقرار

منه

المقر

في الأقرار

المقر له أهله المملوك أو المملوك فهو له ولو ادعى
 ولو قال له على ما قال فإن مقر المقر بما يملك قبل
 وإن قل ولو لم يقتر حبل عليه ولو قال ألف درهم
 قبل نفسه في الألف ولو قال ألف ثلث درهم أو
 مائة وعشرون درهما فاجمع درهم ولو قال كذا
 درهما فمقر ولو قال كذا درهم فمقر كذا
 أحد عشر كذا وكذا درهم أحد عشر هذا مع
 معرفته وإلا فلا التفسير لو قال مائة مؤجلة أو
 ثمن خمر أو منيع لم يقضه أو اشترى بالخيار قال لو
 قول المقر مع المهرين وبحكم بما بعد الاستئذان
 المنفصل والمنفصل ويقط بقدر قيمة المنفصل
 ولو قال عشرة الأربعة الثلاثة لزمه أربعة أو
 بطلان الاستئذان في درهم ودرهم الأربعة
 ولو قال عشرة الأربعة الثلاثة لزمه ثمانية ولو قال
 عشرة بنقص واحد لم يقبل ولو قال هذا فلان

(١٣٥)

هذا الأقرار
 شبهة بالاختصاص
 جهات الموقوفين
 شر

في الأقرار

منه

في الأقرار

لفلان

في الأقرار

(١٣٥)

فلان كان للأول وغرم للشاة الغنم ويرجع في
التفقد الوزن والكيل إلى عادة البلد ومع التعلد
إلى نفسه ولو اقر بالمظروف لم يدخل الظرف
ولو قال قفني خطه بل قفني شعب لزمه القفني ولو
قال قفني خطه بل قفني لزمه ثنان ولو قال
إذا جاء راس شهر فله على القاء بالعكس لزمه
بمخلاف أن قدم زيد ولو اقرهم لم يجمع حمل على ولم
ولو اقرهم المقر له الزم بالبيان فان عين قبل ولو اقر
الاخر كانا خصمين وله التمين على عدم العلم ولو
اقرهم المقر له ثم عين فان انكره المقر له انكرها كما
اقر في بلد بعد يمينه ولو انكره المقر له بالعبد
قال الشيخ يعنى وفيه نظر ولو ادعى الموطأ على
الاشهاد كان له الاخلاف مسائل الأولى
بشرط في الأقرار بالولد مكان النبوة والجهالة و
عدم المنازع ولا بشرط تصديق الصغير ولا ينفذ

دعي الآخر
ويجوز

ال

في الأقرار

(١٣٦)

إلى انكاره ببدا البلوغ وبشرط في الكبير في غير
الولد مع تصديق غير الولد ولا وارث أو اثنان
بشهادة التوارث إلى غيرهما ولو كان له ورثة مشهودون
لم يقبل في الكسب الثاني لو اقر الوارث
بأولى منه فمضى ما في يده اليه لو كان متساويا دفع
بنسبه فضربه من الأصل ولو اقر اثنين فمضى
لم يثبت إلى شاكواهما ولو اقر بأولى منه ثم بأولى
من المقر له فان صدقه دفع إلى الثالث والا إلى
الثاني وبغيره الثالث لو اقر الولد باجر ثم اقر
بثالث انكر الثالث لثالث كان الثالث النصف
وللثاني السدين لو كانا معلومي النسب لم ينفذ
إلى انكاره الثاني ثبت النسب في شهادة عبد
لا برجل وامرأتين ولا برجل ويمين لو شهد الاثنان
بابن المنيث كانا عدلين كانا ولي منها وثبت النسب
ولو كانا فاسقين ثبت المبرش ونالك الفصل

محتاج إلى النظر
ش

غرمه

ثبت

السابع

في الوكالة

(١٣٨)

السابع في الوكالة ولا بد منها من الإيجاب والقبول
وان كان قفلا أو مثاخر أو تنجيز وهي جائزة من
الطرفين ولو غلب الموكل بطل تصرفه مع علمه بالغل
وتبطل بالموت والجنون والاعتمام وتلف متعلقها
وفعل الموكل ونفعها لا يشترط عرض الشارع بأقرب
مباشرة ولا يتعد الوكيل الماذون إلا في تخصيص السوق
ولو علم النضر فتح مع المصلحة إلا في الأضرار ولا يملك
يقضه البيع خالاً بمن المثل يتعد البلد ويتبع
الصحيح وتسلم المبيع في البيع وتسلم الثمن في الشراء
والرد بالعيب لا يقضه وكالة الحكومة القبض و
شروط أهلية النضر فيها والحرية ولو وكل العبد
أو وكل باذن مولاه فتح ولا يوكل الوكيل بغير إذنه
وللحاكم أو التوكيل عن السفها والبلد ويحب لندي
الميراث التوكيل ولا يوكل الله على السلم ولا يضمن
الوكيل الاستعداد ونفريق ولا يبطل كالتدبير والقول

في التوكيل
وغيره نظر

قوله

كتاب الهبة

(١٣٩)

قوله مع الهبة وعد البينة في علمه وفي الغل والمعلم
به والتلف والنصر وفي الرد قولان والقول هو
منكر الوكالة وقول الموكل لو ادعى الوكيل إلا أنه
في البيع بثمن معين فلن وجب العلم استعبد
وإن قلنا أو تعدد فمثل أو القيمة إن لم يكن مثلاً
ولو رد وجه فأنكر الموكل الوكالة حلف على الوكيل
المهر قبل نضجه ويجب على الموكل طلاقها مع
كذبه لو وكل اثنين لم يكن أحدهما الانفرد بالنصر
إلا أن ياذن لهما ولا يثبت الا بشاهد من عدلين
ولو أقر الوكيل التسليم مع القدرة والمطالبة منه
كتاب الهبة
الفصل الأول الهبة إنما تصح في الأعيان
المسلوكة وإن كانت شائعة بإيجاب قبول وقبض من
المكلف المحرر ولو وصيه فانه في ذمته كان أبراراً
شريطة القبض إذن الواهب إلا أن يهبه فانه في

ولاب

في الهبة

كتاب الهبات

(١٤٠)

ولذلك الجرد ولا يبدل القبول القبض عن الصغير
المجنون ولغيره الرجوع بعد الاقباض فكانت
الرحم او بعد التلف والنقص وفي النقص خلا
وقبل الزوج كما لو تم وله الرجوع في غير ذلك فان
عاب فلا ريب وان قامت زيادة متصلة تبعت
والا فلا فهو موقوف به مسائل الاولى لا يجوز
الرجوع في الصدقة بعد الاقباض وان كانت
على الاجنبى لوقفها من غير ان المالك لا ينقل
اليه **الثانية** لا بد في الصدقة من شبهة القربة
الثالثة يجوز الصدقة على الذمي وان كان
اجنبيا **الرابعة** صدقة التبر افضل لامع التهمة
فصل الثاني في الوقف صريح الفقهاء
وقف الباقي بقربة وشرط القبول والتبر
والا قباض ويؤلى الولي القبض عن الطفل ولذا
في اصالح القبض عنها والتخير والتفاد واخرجه

في حقه

في حقه القبول
والقبض
والاحتياط
في

عن وقف

في الوقف

(١٤١)

في حقه

وتعيينه

عن نفسه لو شرط عموما حليا فلو جعله الى اليد
ولم ينقصه غير ما يرجع الى ذاته الواقف ان يكون
عينا مملوكة ينتفع بها مع بقائها وان كانت ضا
وجواز قصر الواقف وجود الموقوف عليه
اصلية التملك واما حصة منفعة الوقف على الموقوف
عليه وله جعل النظر لنفسه ان اطلق كان لا يراه
ويصح الوقف على المحدث شيئا للوجود بشرط
على التبر الى الفقراء ووجوه الفرق لو وقف المسلم
على البيع والكائن بطل بخلاف الكافر بطل
على الحرب وان كان رجلا للذمي وان كان اجنبيا
وينصرف وقف المسلم على الفقراء الى المسلمين و
الكافر الى فقراء ملته على المسلمين الى المصلى الى
القبلة والمؤمنين والامامة الى الاثنى عشر
وكذا كل منسوب الى من اتقى الله ولو نسب الى ابي
لمز انساب اليه بالابناء وفي المباني قولان ولو شرط

امسوق

للم
الاحقر
الوقف عليه
شر

في الوقف

(١٣٢)

استوي الذكور والامهات فالفضل والقول
لغيره والقبلة الاقربون في النسب الحارون بل في
الى اربعين ذراعاً وسبيل الله كل ما يقرب اليه
والحوالي الاعلون والادنون ولا يتبع كل فقير
الوقف على الفقراء بل يطى اهل البلد منهم ومن
خضر ولو صار منهم جازله ان ياخذ منهم **مثلاً**
الاولى اذا بطلت المصلحة الموقوف عليها صر
الى التبر الثاني لو شرط ادخال من يؤم مع
الموجود صح ولو اطلق واقتصر لم يصح ولو شرط نقله
بالكسبة واخراج من يريد بطل الوقف **الثالث**
نفقة المملوك على الموقوف عليه لو اتمعتا غنق
وكان نفقته على نفسه ولو جنى الموقوف لم يبطل
الوقف لا بقتله قضاها ولو جنى عليه كانت القبة
الموقوف عليه **الرابع** لو وقف على اولاد او
اشرك اولاد البنين والبنات الذكور والامهات

سنة
في سورة مائدة
نصيب القربة
سنة

ولو

في الوقف

(١٣٣)

ولو قال من انفسه فهو كولا والبنين خاصة على
قول الخامس كل ما بشرط الوقف من
الساكنة لازم الساكنة ينظر السكنى في
الى الجاني قبول وقبض وليست ناقلة فان عين
مدة لوقف لو مات المالك قبلها وكذا الوفاة
عمره فان مات الساكن بطلت ولو قال مدة حبس
بطلت بموته ولو مات الساكن قبله انتقل الحق
الى ورثته مدة حبسه ولو لم يعين كان للمالك
اخراج من شاء ولو باع المسكن لم يبطل التكية
ولساكن ان يسكن بنفسه ومن جرت العادة باسكان
كالولد والزوجة والمملوك والخادم وليس له اسكان
غيره من دون اذنه ولا اجارته وكل ما يقع ونفقة
يصح اعماؤه كالمملك والعبد والامهات ولو حبس
فرسه او غلامه في خدمة بيوت العبادة او في سبيل
الله لوقفه ما دام العين واقية **الفصل الثالث**

سنة
في سورة الان

في المصا

في الوصايا

(١٢٤)

في الوصايا وهي واجبة ولا بد منها من انجاب قبول
ويكفي الاشارة والكناية مع قربة الادارة و
التعذر لفظا ولا يجب العمل بما يوجد بخطه وانما
نصح في السائق فالوصي المسلم ببناء كنية
لم نصح له الرجوع فيها بشرط صحة نص الوصي
وجود الموصي له والتكليف الاسلام في الو
والملك في الموصي ولو جرح نفسه بالهلاك
ثم اوصى لم نصح ولو تقدمت الوصية صحته
نصح الوصية للحمل بشرط وقوعه حيا والمذموم
الخروج لمسلوكه وانه ولد ومدين ومكانة مملوك
الغير المالكات فيها يخرج منه فان كان ما اوصى به لمسلوك
بفقد فهمه عتق ولا شيء له ولو زاد ما عطي الفاضل
وان نقص استغنى فيه واما الوالد كذلك من
نصيب الولد ولو اوصى بالعتق عليه بن قدر
الدين والو نجر العتق صح اذا كانت نفسه ضعيف

الامع مله
شه

بعض الوصية
الملك
شه

الوصية
شه
شكال
شه

في الوصايا

(١٢٥)

الدين وبلغ للدين في نصف فهمه وللورثة في الثلث
ولو اوصى الذكور وانا نشا و الامع الفضل
وكذلك الاغنام والاخوان ولو اوصى لفرسين فهم
المعرفون بنسبة العشرة والجبران والسيل والبر
والفقراء كالوقوف لوفات الموصي له قبله ولو
يرجع كانت الورثة فان لم يكن له وارث فلورثة
الموصي نصح الوصية بالحمل وبشخص الوصية
للمرثين ان كان وارثا واذا اوصى الى عدل فقتل
بطلت وصحة ان يوصى الى المرأة والصبي بشرط انضام
الى الكامل الى المملوك باذن مولاه فهم في الكا
الوصية الى ان يبلغ الصبي ثم بشرط ان لا ينقص
بعد بلوغه ما تقدم مما هو شائع ولو اوصى الى كمال
الى مثله صح ولو اوصى الى اثنين دفعة بشرط الاجماع
او اطلق فليس لاحدهما الاقرار ويجوز هنا الحاكم على
الاجتماع لو نشا فان تقدم استبدك ولو عجزا

ولذلك

ان كان الوصية
مباشرة

غم

دين

في الوصايا

(١٣)

ضم إليه لو شرط الانتفاء جاز نصف كل واحد منها
ويجوز الاقتسام وإذا بلغ الموصي ذم الموصي إليه
صح الزد والافلا ولو كان سبيل به الحاكم
ولا يفهم الوصي الا مع التفريط وله ان يشفي
دينه او يقرض مع الملائة او يقوم على نفسه
ياخذ اجرة المثل مع الحاجة وان يوصي مع الادب
لا بد منه ولا يتعد الماذون ويتولى الحاكم من
وله ويضفي الوصية بالثلث خادون ولو زاد
وقف الزائد على اجازة الوثمة ولو اجاز بعضه
في قدر حصته ولو اجاز واقبل الموت طمع وبطل
الموصي به بعد الموت والقبول يفقد الواجب
الاصل والباقي من الثلث يثبت الاول فالاول في
غير الواجب لو جمع تساودا في الثلث ولو اوصى
بجزء ماله فالسبع والثلث والثلث والسدس
ولو اوصى بثلث نصيبه من الثلث صح من الثلث

سم
بل من الثلث
شر

سم
على الاول والثاني
من الثلث
الثلث
شر

فان له

في الوصايا

(١٤)

فان لم يزد واجاز ذم الموصي له كما حكم فلو اوصى
بمثل نصيب ابنه ولو لم يكن له سواء اعطى النصف مع
الاجازة والثلث بينهما ولو كان له اثنان والثلث
ولو اختلفوا اعطى الاقل الا ان يمتن الاكثر
ولو نسي الوصية ومخرج مبرأها وبطل بالخير
المضادين فان لم يضاد اعمل بمجا ولو قصر المثل
بث بالاول فالاول يثبت الوصية بالمال بشاهد
عدين وبشاهد وامرئين وبشاهد وبميين وبأب
تسار وتقبل الواحد في الربع والاثنان في النصف
والثلث في الثلث الارباع ولا يثبت الوصية الا
برجلين ولو اعترف عبدا ولا شيء له سواء عتق ثلثه
ولو اعترف بعبده لوصفه عتق كله ولو عتق ماله
ولا شيء سواء عتق ثلثهم بالفرقة ولو نسيهم ثلثه
فالاول يخرج الرقبة متماها ولو قال موصي
فان لم يوصد عتق من لا يبرأ نصيب يثبت الخلف بعد

سم
بل من الثلث
شر

سم
بل من الثلث
الثلث
شر

العتق

كتاب النكاح

(١٤٩)

في النكاح

الغنى ونحوها المريض عن الثالث ان كانت منجزة
واما الاقرار فان كانا فذلك الاقرار الاصل
وهذا الحكم يتعلق بطلان الرضا الذي يحصل به الو
وان لم يخوفوا ويخلف من الزكاة ارض الجنازة والدية
ولو عين ثمن الزينة ولم يوجد به توقع الزوجون
وجدا باقل اغنى واعطى الفاضل ونقص الوصية
على كل من النوضى عليه لانه نص في كالا ب لو انقضى
صحة اخراج الحقوق عنه ولو اوصى باخراج بعض
ولد من الميراث لم يقع كتاب النكاح وفيه
نص الفصل الاول النكاح ثلثة ملائم
ونقطع وملك يمين ونقطة الاول الى العقد
وهو الايجاب والقبول بلفظ الماضى من اهله ولو
زوجت بذلك من فلان فقال نعم كفي في الامبارج
يخبر مع العجز الزينة والاشارة ولو زوجت
المرأة نفسها صح ولا بشرط الولي مع البلوغ

والرشد

كتاب النكاح

(١٥٠)

في النكاح

والرشد ولا الشهود ولا يلتفت الى عوى الزوجية
بغير يمين او قصد بوق لو ادعى زوجة امرته وقد
اخذت الزوجة زوجة حكم ليقينه الامع تقديمها
او دخولها بها والقول قول الاب في تعيين المعتبر
عليها بغير يمينه مع رغبة الزوج للمنجع الا بطل
العقد ويحب ان يخبر البكر العتقة الكريمة لا
وصلة ركش والاشهاد والاعلان والخطبة
امام العقد وانقضاء العقد وصلة ركش عند
الدخول الدماء وامرهما بمثل ونسل الله تعالى
الولد وبكرة انقضاء العقد والغفر في العترة
العقبم الجاع ليللة الحسوة وبوة الكسوة وعند
الزوال وعند الترتيب قبل ما بالشفقة في الحاشا
وبعد الفجر حتى تطلع الشمس في اول ليلة من كل
شهر الا في شهر رمضان وليلة النصف عند الزلزلة
والريح الصفراء والسوداء وبكرة مستقبل القبلة

ومستديرا

كتاب النكاح

(١٥)

وَمُنْذِرًا فِي السَّيِّئَةِ وَغَارِبًا وَعَقِيبًا لِاحْتِلَامِ
قَبْلِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوِّ وَالنَّظَرِ إِلَى فَرْجِ الْمَرْثَةِ وَ
الْكَلَامِ بَعْدَ الذِّكْرِ وَالْوُطْحِ فِي الذِّبْرِ وَالْغُرْعِ عَنِ الْخَمْرِ
بَعْدَ زَيْفِهَا وَإِنْ طَرَقَ الْمَنَافِرُ لَهُ لِبَاسٌ يَجْمَعُ الدُّخَانَ
بِالْمَرْثَةِ قَبْلَ شَيْءٍ سَبِيحٍ وَيُجَوِّزُ النَّظَرَ إِلَى مَنْ يَرِيدُ
الزَّوْجَ بِهَا أَوْ شَرَاهَا إِلَى أَهْلِ الدَّيْنِ بَعْدَ تَلَاثَةِ
الفصل الثاني فِي الْأَوْلِيَاءِ أَمَّا الْوَلَايَةُ
لِلْأَبِ وَإِنْ عُلَا وَالْوَصِيُّ وَالْحَاكِمُ فَالْأَبُ عَلَى الصَّغِيرِ
وَالْمُخْتُونَيْنِ وَلَا خِيَارَ لَهَا بَعْدَ ذَوَا الْوَصْفَيْنِ
وَالْبَالِغِ الرَّشِيدِ وَلَا يَتَّبِعُهَا إِلَّا كَمَا كَانَ أَوْتَى
وَالْحَاكِمُ وَالْوَصِيُّ عَلَى الْمُخْتُونَيْنِ كَمَا كَانَ أَوْتَى
مَعَ الْمُضْلَحَةِ وَيَقْفُ عَقْدَ غَيْرِهِمْ عَلَى الْإِجَازَةِ وَ
تَكْفِي فِيهَا سَكُونُ الْبِكْرِ وَالْمَوْلَى الْوَلَايَةُ عَلَى مَوْلَاهُ
ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى مَطْرُوكًا وَلَا يَتَّبِعُ لِدَامِهِ وَيُسْتَحَبُّ
لِلْبَالِغَةِ أَنْ تَشَازِرَ أَيْهَا وَأَنْ تُوَكَّلَ خَافًا مَعَ

مع انقضاء الجنين
بالضمير
منقذ
الاجابة
شر

كتاب النكاح

قول
نورها
(١٥)

فَقْدِهِ وَلَيْسَ لِلْمَوْلَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ بَعْدَ
انْقِضَائِهِ وَلَوْ زَوَّجَ الصَّغِيرَ الْأَبُ أَنْ تَوَدَّهَا وَلَوْ كَانَ غَيْرَهَا
وَقَفَّ عَلَى الْإِجَازَةِ فَإِنْ طَرَقَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْبُلُوغِ بَطُلًا
وَإِنْ بَلَغَ أَحَدُهُمَا وَاجَازَتْهُمَا مَاتَ عَقْدُ الْبَاقِي بَعْدَ بُلُوغِهِ
عَلَى انْقِضَاءِ الطَّهَرِ وَرَدَّ **الفصل الثالث**
فِي الْحَمَمِ وَهِيَ مِمَّا تَنْبِي سَبِيلَ التَّبَلُّامِ وَأَنْ عُلَتْ
وَالْبَيْتُ أَنْ سَفَكَتِ الْأَخْتُ بِنَاتِهَا وَإِنْ نَزَلَتْ
الْعَدُوَّةُ وَالْحَالَةُ وَإِنْ عُلَّتْ بِنَاتِ الْأَخِ وَإِنْ نَزَلَتْ
أَمَّا السَّبَقُ فَمُورٌ **الاول** مَا يَجْمَعُ بِالْمَصَاهِرِ
فَمِنْ وَطْئِ امْرَأَةٍ بِالْعَقْدِ وَالْمَلِكِ حُرْمَتُ عَلَيْهِاتِهَا
وَإِنْ عُلَّتْ بِنَاتِهَا وَإِنْ نَزَلَتْ خُجْرَتُهَا مَوْثِدًا سَوَاءً
كَسَبَتْ عَلَى الْوُطْحِ أَوْ مَا خَرَزَ عَنْهُ وَتَحَرَّمَ الْمَوْطُوعُ
بِالْمَلِكِ وَالْعَقْدُ عَلَى ابْنِ الْوُطْحِ وَإِنْ عَلَى أَوْلَادِهِ
وَإِنْ نَزَلُوا وَضَعُفَ عَلَى امْرَأَةٍ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَرْثٌ
عَلَيْهَا تَهَا أَبَدًا وَيَنْبَغِي مَا ذَاكَ مِنَ الْأَمْرِ فِي عَقْدِهَا

الحكمة

طالها

كتاب النكاح

(١)
 طلقها قبل الدخول جازله العقد بينهما ولو دخل
 حرمت مبادا ويحرم خث الزوجه جميعا لا عينا وكذا
 بقت اخنها وبقت اخيها الا مع اذن الفهر او الخ
 ولو عقد من دون ان تم بطل ومن زنى بعينه
 خالته حرمت عليه ثباتها ابدًا ولو ملك لا خنثي
 احد فما حرمت الاخرى جميعا فلو وطئها اثم ولم
 تحرم الاولى ويحرم على الحر في الدائم ما زاد على
 اربع خرائر وفي الاماء ما زاد على اثنين ولا ينجح
 بين خريتين واثنين او ثلث خرائر وامة على العبد
 ما زاد على اربع اماء وفي الحر ما زاد على خريتين
 لان تنكح حرة وامثنين ولا يجوز نكاح الامة على الحر
 الا باذنها ولو عقد بدونه كان باطلا ولو ادخل الحر
 على الامة ولم يعلم فلها الخبار ولو جمعا في عقد صح
 على الحر ويحرم للعقد على اب البعل والعقد ما
 دامنا كذلك ولو تزوجها في عدها جازلا بطل

ومع هذا
 مع ثبوت النكاح
 لكن لا يجوز
 العقد
 بغيرها

فبذلك

اشبه

العقد

كتاب النكاح

(١٥٣)

العقد فان دخل حرمت مبادا والولد له والمهر للمهر
 فتم عده الاول وتثانته للثان ولو عقدت
 حرمت مبادا بالعقد مسائل الاولى
 بغلام مفارقة حرمة عليه من الغلام واخذ وبنته
 ولو سبق عقد من لم يحرم من الثانية لو دخل بصبيته
 لم يتبلغ ثلثا فاضاها حرمت عليه بدلا وان تزوج
 من حياله الثالث لو زنى بامرأة لم يحرم نكاحها
 ولو زنى بذات ثعلب او فدة وجعته حرمت مبادا
 الواجب لو عقد المحرم ما لم يأت به حرمت
 ولو كان جازلا بطل العقد لم تحرم المحرم
 لا ينقض المنة وملك البهمن في عده الثلث
 لو طلق التحريم ثلثا حرمت حتى تنكح زوجا غيره
 وان كانت تحت عبدا لو طلق الامة طلقتهن
 حرمت حتى تنكح زوجا غيره وان كانت تحت حر
 السابعة المطلقة ثلثا للعقد تنكحها بغيرها

وميلان

كتاب النكاح

(١٥٤)

وجلان المحرم على المطلق ابدا **الثامن** لو طلق
احد الاربع وجعبا لم يجز ان ينكح ببلحا حتى
تخرج من المدة ويجوز في البائن ولو عقدت والثلا
على اثنين دفعته بطل ولو تزوج بطل الثاني وكذا
الحكم في الاخيرين **الثاني** في الرضاع ويجز منه
ما يجرم بالنسبة انما كان عن نكاح يوم ما ولبنة
او ما انبت اللحم وشد العظم او كان خمس عشر
كاملة من الثدي لا يفصل بينها برضاع اخرى
ان يكون في التحولين بالنسبة الى المرضع وفي ولد
المرضعة قولان وان يكون اللبن من ثحل واحد
او ضعفت امرأتان صبيتين بلبن ثحل واحد فترحم
بينهما ولو ارضعت امرأة صبيتين بلبن ثحلين لم
تبشر الحرمة ومع الشرايط تصبر لمرضعة ما وزد اللبن
ابا واخوتها اخوالا واعماما واولادها واخوه
يجزموه ارضا حليب اللبن ولادة ورضا عا على المرضع

ولا يجز منه
غيره

لغيره

اولاد

كتاب النكاح

(١٥٥)

واولاد المرضعة ولادة لا رضاعا ولا ينكح بالمرضع
في اولاد صاحب اللبن ولادة ورضا عا ولا في اولاد
زوجته المرضعة ولادة لا رضاعا ولا ولادة الذين
لم يرضعوا من هذا اللبن **النكاح** في اولاد المرضعة
والثفل ولو ارضعت كثيرا الزوجين صغيرهما
ان كان دخل بالمرضعة ^{بالا} الام من الرضاغة الزوجية
حرمت لا محرم امراة الولد من الرضاع وان حرمت
من النسب يستحب اختيار السلة المرضعة العفيفة
العاقلة للرضاع **الثالث** اللعان وثبته
التحريم لا يثبت وكذا فذف الزوج امراة القضا
والحرمة **الرابع** الكفر ولا يجوز للمسلم ان ينكح
غيره ككاتبه اجماعا وفيها قولان ولا للسلمة ان تنكح
غير المسلم ولو ارتد احد الزوجين قبل الدخول افسح
في الحال ويؤفق بعد على انقضاء العدة الا ان يرد
الزوج عن فطره فيفسخ في الحال عده المرد عن

الاخوة

لغيره

فطره

كتاب النكاح

(ع ١٥٠)

فطره عند الوفاة وعن غيرها عقد الطلاق ولو أسلم
زوج الكناينة ثبت عقد ولو أسلمت ونفقت
انفسخ العقد وبعد نفقة على المعتق فان أسلم فيها
كان أملاكها ولو كان الزوجا حريتين وأسلم أحد
قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ولو كان بعد
وقف على انقضاء المدة ولو أسلم الزوج المحرر عند
أكثر من أربع حرثيات وأسلم اخا واربا انفسخ
نكاح البواقي ولو أسلم الذمي عند أربع ثبت
عقد عليهن ولو كن أزديتهن أسلمت بطلان نكاح
البواقي **مسائل** الأولى لا يجوز للمؤنة
أن تزوج بالمحال ^{على المؤنة} ويجوز بالعكس بكرة تزويج
القاسق الشافعي نكاح الشغار باطل وهو
نكاح امرأة مهر الأخرى **الثالثة** لا يجوز تزويج
المحرر بالعبد والمأتمنة بغير العتية بالعبد والعكر
بغير العتية **المؤنة** المؤنة على النفقة **الفصل**

فيما نزل
منه

في المسألة

كتاب النكاح

(ع ١٥١)

ذكره

في المسألة ويشترط فيه لإيجاب القبول من أصله وذكر
المهر ^{فيها} لا بد منه من الأجل المعتق ولو لم يذكر المهر بطل
ولو لم يذكر الأجل فالأقرب للبطلان ونجس غير النكاح
من الكفار والأمة على التحريم من دون أذنها وثبت
الأخ والأخت من دون أذن العمة والخالة وبكره
الزانية والبكر من غير أن الأيم لا حد لها ولو ^{فيها}
المدة قبل الدخول ثبت مفسدة ولو لم يثبت بعض
المستطقت بنسبة لو ظهر بطلان العقد فلا مهر قبل
الدخول وبعد لها المهر مع حملها ولو لم ينجبه الولد
وان غلب ولو فضاء فلا ضمان ولا يقع بها طلاق
لعان ولا طهارة ولا يثبت لها وان شرط وتعتد بعد
الأجل بخصين أو مجنون أو بغير يوم أو في الموت
بأربعة أشهر وعشرة أيام **الفصل الخامس**
في نكاح الأماء لا يجوز للعبد والأمة أن يعتقلا
نفسهما من غير أن المولى فإن فعل أحدهما وقف على

انفسخها
نكاح

الأجانه

كتاب النكاح

(١٥٨)

المرة

قبل الولد
منه

الاجازة ولو اذن المولى ثبث مهر عبد عليه نفقة
زوجه وثبت لمولى الامة مهر امته بشفرة الدخول
ولو لم ياذن انا فالولد لها ولو اذنا فالولد لها ولو اذن
احدنا فالولد للاخر ولو كان احد الزوجين خرا فالولد
مشركا لم يشترط المولى الرقبة ولو تزوج الحر الامة
من دون اذن المولى عالما فهو زان والولد يرق
ولو كان جاملا سقط التحريم والمهر عليه قيمته
يوم سقوطه حيا ولو ادعت الحرية فكذلك وعلى
الاب فك اولاده وبازم المولى نفقهم البيرة لو عجز
في الفقه ومع عدم الدخول لامهر ولو تزوجت الحر
بعبد عالما فلا مهر والولد يرق ومع الجهل خرولا
فبهر وعلى العبد المهر يتبع به بعد التنق مع الدخول
ولو زنى الحر او المملوك بمملوكه فالولد لولاها
لو اشترى خيرا من زوجه بطل العقد ولو تخلى بالتخليد
على قول ولو اعتقت الامة كان لها فسخ النكاح ويجوز

جبل

كتاب النكاح

(١٥٩)

الاخوة

النكاح

فيه اشكال

فيه

في ثبوت النكاح

لما

الاخوة

الصلح

فيه

قد تقدم

طاهر

ان كان

المحل له حرا

بشرط دقته

الولد

منه

جعل العتق مهر المملوكة اذا فقه العتق والنكاح على
خلاف وام الولد رق لا يجوز بيعها الا في ثمن دقته
اذا لم يكن غيرها وينعتق بمهر المولى من نصيب الولد
ولو عجز سقط اذا بيعت الامة كان للمشتري على العتق
فسخ النكاح واصحاب العبد ايضا وكذا اذا بيع الامة
ومع فسخ مشري الامة قبل الدخول لامهر ولو اجاز قبله
فله المهر بعد للبائع وطلاق العبد يبدل ولو كانا
لواحد كان للمولى فسخ ويجرم لمن زوج امته طهرها
ولمسه والختار اليها شهوة ما دامت في حباله
وليس لاحد الشتر يمين وطى المشتركة بالخيل يجوز
وميجب على مشتر الجارية استبراءها ولو اغتضاها قبل
لوطها بالعقد من غير استبراء ولا يقبل من عتده
الحر ولو حلل امته على غير حلاله ولو كان مملوكا
ولا تحل غير المتانور وينعتق الولد خرا الفصل
الطاهر في العتق وهي ان يفتى في الرجل الجور والعتق

والخطا

كتاب النكاح

(١٤٠)

والنخس والجرح سبعة في المرأة الجنون والتجذير
الجزء القرن والافشاء والعنى والاضار ولا فسخ
بالميتة بعد العقد في غير السنة وفي الحيض المتحد
قول بالفسخ والتخيار على الفور وليس بطلاق ولا
من الحاكم في السنة خاصة ولا مهر في الفسخ قبل الدخول
من الرجل وبعد المستحى يرجع به الزوج من المهر
ومن المرأة لامهر لها قبل الدخول الا في السنة فثبت
نصفه وبعد المستحى يرجع به الزوج على المدعى
ومن المرأة لامهر لها قبل الدخول الا في السنة فثبت
نصفه وبعد المستحى القول قول منكر العيب
الحاكم العتق مع المرافعة سنة فان وطئها او غيرها
فلا فسخ والافشاء لها نصف المهر ولو تزوجها
مرة فبانت منه فسخ ولا مهر لامر الدخول فيرجع
على المدعى كذا الوشرط ثبت بهرة فخرجت
اخره ولو تزوجها مرة فبانت منه فسخ والمهر

بعد

كتاب النكاح

(١٤١)

بعد الدخول لا قبل الفصل السابع في المهر
وهو عوض البضع وتلك المرأة بالمقدور فقط
نصفه بالطلاق قبل الدخول لو دخل قبل او ذبرا
استقر ويصح ان يكون غيبا او ذميا او منقرا ولا
يفقد رقة ولا كثرة ولا بد فيه من الوصف والمثل
ولو لم يتبين صح العقد كان لها مع الدخول المثل
صالحه بنحو ان السنة فان تجاوز ذراها ومع الطلاق
لها المنة للموسر بالثوب المرفوع او عشرة دنانير
المتوسط بنحو دنانير والفقه بنحو اودهم ولو تزوج
بحكم احدهما صح ويلزم ما يحكم به صاحب الحكم ماله
بنحو ان المرأة مهر السنة ان كانت هي الحاكم ولو كان
الحاكم قبلها المنة ولو تزوجها على خادمة مطلقة
او دار او بيت كان لها وسط ذلك ولو قال على
السنة كان خمائة درهم ولو تزوج النكاحا على غير
صح فان اسلم احدهما قبل القبض فلها القيمة ولو تزوج

المثل

فصل

مختارة

كتاب النكاح

(١٤٣)

المسلم عليه قبل ينعق ويثبت مع الدخول مهر المثل قبل
ينبطل العقد ولو مهر المتبر بطل النكاح ولو شرط
في العقد المحرم بطل الشرط خاصة ولو اشترط ان لا
يخرجها عن بلدها الزم والقول قول الزوج في قد
المهر ولو انكره بعد الدخول فالوجه مهر المثل ولو
ادعت الموافقة فالقول قوله مع ميمنه على انكاحا
ولو تزوج الاب الصغير ضمن المهر مع فقهه والمهر
الامتناع قبل الدخول حتى يقبض المهر الفصل
الثالث في الفسخ والتشويذ للزوجة دائما ليلة
من اربع وللزوج بين ابلتان وللمثل ثلث ولو
كن اربع فلكل واحدة ليلة ونود ولو وهبته احد
وضع ليلتها حيث شاء ولو وهبت لضربان عند
والواجب ايضا جعة ليل لا الموافقة وللحر ليلتان
وللامه والكاتبه واحد ونخص البكر عند الدخول
بسبع والتب ثلاث وبسحب الشبهة في الانثى

مفوضه الثاني
افعاله
بشرط
للمهر

في زوج
الفسخ على موط
انكاحا

ويجب

كتاب النكاح

(١٤٣)

ويجب على الزوجية التمكن واذا المنقر وله خصال
بعد وعظما وهجرها ولو شرط البتة لم يترك بعض
حقها او كله اثم الله ويحل قوله ولو ذكره كل منها حاشا
انقذ الحاكم حكيم من اهلها او العتيق فان دابا
الصلح اصلها وان دابا الصغر والجماع ما في الطلاق
والبدل ولا حكم مع اختلافها الفصل الرابع
في احكام الاولاد يلحق الولد في الدائم مع الدخول
ومضى سنة اشهر من حين الوطى وضعة ليل الحمل
وهي عشرة اشهر الى سنة اشهر فلو غاب او اعتزل اكثر
من عشرة اشهر ولدت لم يلحق به والقول قوله في عدم
الدخول ولو اعترف به وانكر الولد لم يثبت الا بالثبوت
ولا يجوز له الحاق ولد الزنا به ولو تزوجت باخن
طلاق الاول وانث بولد لا قل من سنة اشهر فهو
للاول وان كان لسنة اشهر فصاعدا فهو للاخير
فلو كان لا قل من سنة اشهر من وطى الثاني واكثر

مفوضه الثاني
افعاله
بشرط

اشهر اشهر
اشهر
القول
بكونه الاكثر
لا يخلو من سنة

من عشرة

كتاب النكاح

(١٤٤)

من عشرة من طلاق الأول فليس لها وكذا الامة
لو ميتت بعد الوطى ولو اغترى بولد آمنه والمنعة
المحجوبة لا تقبل نفقة بعد ذلك ولو وطئها المولى
واجبة فالولد للمولى مع اماره الانشاء لا يجوز
الخافه ولا نفقة بل يستحب ان يوصى له بشئ ولو وطئها
المشركون فسد اعوه الحق من يخرج به الفرقة ويغرم
للبنات من حصصهم من قبله الامة وقبيلته يوم سقوط
حبها ولو وطئ بالشبهة الحق به الولد فان كان لها
زوج وظن خلوها ردت عليه بعد العدة من النكاح
ويجوز عند الولادة استبداد النساء او الزوج بالمرأة
ويستعمل المولود والاذان في اذنه اليمنى والآذان
في الخبيكة بئرته الحسن عليه السلام بماء الفرات نصيب
باسم احد الانبياء والامة عليها السلام والكسبة ولا
يكنى محمد بنى القاسم وخلو داسه يوم السابع والعشيرة
بعد والنصف يكون زنة ذهب او فضة وثقافته و

شغل النساء
ودف الرواحل

خاتمة

كتاب النكاح

(١٤٥)

خاتمة بئرته بغير البلوغ وخفض الجوارى مستحب
ويستحب ان يتفق عن الذكر بدكرو عن الانثى بالانثى
بصفة الاضحية ولا يأكل الا بوان منها ولا تكسر
شئ من عظامها وافضل المراضع الام والحقرة الاجرة
على الاب مع مؤنه من مال الرضيع ولا يجبر على اعطاء
ويجبر الامة وعد الرضاع حولان واقله احد عشر
شهرا والام احق برضا عدا رضيعت بما يطلب غيرها
من اجرة او تبرع واحق بمحضنة الذكر قد الرضاع
اذا كانت حرة مسلمة وبالانثى الى سبع سنين ونقط
المحضنة لو تزوجت لومات الاب وكان مملوكا
او كافرا فالام او ابنة **الفصل العاشر**
النقفا ما الزوجية فيجب لها النفقة من الاطعم
والكسوة والتكفي مع المقد الدائم والتمكين للنساء
مع العدة وان كانت متبر او امه فان طلقها بانها
او مات الزوج فلا نفقة مع عدم الحمل وتنفق مع

صه
ان لم يكونا للمولى
مال
نقد

الفوات

كتاب النكاح

في كتاب النكاح
(قوله)

الفوائد أما الأول فانه يجب على الابوين وان علوا
والاولاد وان نزلوا خاصة بشرط الفقر والعجز عن
النكاح وعلى الاب نفقة الولد فان فقدوا عجز فعلى
اب الاب هكذا فان فقدوا فعلى الام فان فقدت
فاباؤها واما المملوك فيجب نفقة على مولاه وله
ان يجعلها في كسبه مع الكفاية والائمة المولى
النفقة والمهر فان امتنع اجر على البيع والبيع انما
مذكاه او الاتفاق كتاب الفرائض
الفصل الاول في الطلاق وبشرط في الطلاق
البلوغ والعقل الاختيار والقصد ولولي ان
يطلق عن المجنونا الصغير السكران وفي المطلقة
والمرء الزوجية وخلوها من الحيض والنفسان كما
خاصه ودخل بها ولو كان غائبا بقدر انتقالها
من طهر الى اخر صح الخلاق وان كانت حائضا
يطلقها في طهر لم يفرقها فيه نكاح الا في الصغير

في كتاب النكاح

في كتاب النكاح
والاخطوط النسخ
ثلاثة اشهر شهر

والباشر

كتاب الطلاق

(١٤٠)

والباشر والحاكم المستر في ثلثة اشهر كما يقع
الا بقوله طالق حرجا عن الشرط والصفة وبشرط
سماع رجلين عدلين الفصل الثاني في التام
وهو بدعي وثلاثة فالاول طلاق الحائض الحائض
او النفساء مع خصو الزوج او المستر في ثلثة
اشهر طلاق الثلث من سلا والكل باطل والثاني
بائن ورجعي الاول طلاق البائنة والصغيرة
وغیر المدخول بها والمختلفة والمباينات مع اشهر
على البذل والمطلقة ثلثا بينها رجعا والثاني
ما عدا ذلك للرجل المراجعة فيه طلاق العدة من احد
ما يرجع في العدة ويواقع ثم يطلق بعد الطهر فنه
نكح بعد ثلث نكحها بينها رجلا ن مؤبدا وما عدا
نكح في كل ثلثة حتى تنكح غيره وبشرط في المحلل البكر
والوطي قبلها بالعقد الصحيح الدائم وكما يحل الثلث
بعدة فادونها وتصح الرجعة نطقا وفلاولا

ولا يقع منها
الا واحدة
على اشكال

يجب

كتاب الطلاق

(١٤٨)

يجب فيها الاشهاد وقيل قول المرأة في انقضاء
العدة بالخوض بكرة خلاق الموضع يقع لكن تركه
المرأة وان كان بائنا الى سنة ما لم يمت بعد ما
ولو بلحظة او نزع رج هي او كبير من مرضه هو
في الرجعي في العدة ونكاحه صحيح مع الدخول ولا
فلا الفصل الثالث في العدة لاعدته
في الطلاق على الصغرى والبائنة وغير المدخول
بها والمستقيمة المحض عدتها ثلثة اقراء ان كانت حرة
والافقرن وان كانت في سن من يحض ولا يحض لها
عدتها ثلثة اشهر ان كانت حرة والاشهر ونصف
والحامل عدتها وضع الحمل وان كان سقطا وعدة
الحرة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام
صغرى او بائنة او غيرها دخل بها او ولو كانت
حامل فابعد الاجلين وعليها الحد وهو ترك
الزينة ولو كانت أمه فثمان وعشرة ايام والحامل باعد

الاجلين

في طلاق

كتاب الطلاق

(١٤٩)

الاجلين وام الولد عند من فان الزوج كالحرة و
غيرها كالامة ولو مات زوج الامة ثم اعفت عند
كالحرة ولو اغتوا منه بعد وطئها عند ثلثة اقراء
ولو مات بعد الطلاق رجعا عند الحرة والامة
الوفات ولو كان بائنا اتمت عدة الطلاق ولا يجوز
للزوج ان يخرج الرجعي من بيت الطلاق حتى يخرج
عدتها الا ان تاتي بقا حرة ولا لها ان تخرج الا مع
الضرة بعد نصف الليل يرجع قبل الفجر وعليه
نفقة عدتها وعند المطلقة من وقت بقا حرة
المتوفى عنها زوجها من حين البلوغ الفصل
الرابع في الخلع والمباراة ولا يقع الخلع بمجرده
ما لم يتبع بالطلاق على قول ولا يدفع من الفدية
مما يصح تملكه بشرط التعيين واختيار المرأة وله
ان يأخذ اذ بعد ما اعطاها بشرط في الخلع التكليف
والاختيار والقصد وفي المرأة مع الدخول الظاهر

الله

في طلاق

كتاب الطلاق

(١٧٠)

الذكور لم يقربها فبنيها مع حضوره وانقضاء الحرام
امكان التحبص واختصاصها بالكرامة وحضور
شاهدین عدلين وتجريد عن شرط لا يقتضي العقد
وبطل لو انقضت الكرامة منها ولا يملك المقتد
ولها الرجوع في القدر ما دام في العدة واذا
كان له الرجوع في البضع والا فلا ولا توارث بينهما
في العدة ولو بانث الغنية صحته قبل بطل الخلع
او بطلت الا انه مع الاذن صح وبدونه تتبع به ولو
كان فدية السلم خرافا نابع بالطلاق كان وجعيا
ولو خالفها على الف لم يمتن بطل ولو خالف على خذ
فبان خراف صح وله بقدره خذ ولو طلق بفدية كان
بائنا وان تجرد عن لفظ الخلع ولو قال طلقني
بكذا كان الجواب على الجواب على الفور فان خالف
فدته فكان وجعيا وشرط المباداة كالخلع ^{الا} الكرامة
منها وصورتها باذانك بكذا فان طلق وهي بائن

وهو صحيح
عليها بالمثل
الفدية وهو لا
يجوز وكبر
المسئلة يحتاج
الى المراجعة
شدة

قال

كتاب الطلاق

(١٧١)

قاله ترجع في البذل في العدة ولا يحمل الزائد على
ما اعطاها **الفصل الخامس** في الظهار
هو حر له وصورة ان يقول لزوجتي اني على ظهرك
اقى واحدا محرما وشرطه سماع شاهد عدل
المطاهر والاختصاص والقصد وانقائه في ظهرك
بجامعتها فية اذا كان حاضرا وشهدا تحبص وفي
الامتنع فيها والامتنع غير المدخول بها ومع الشرط
فولان ولا يقع في اضار ولا يمتن منع ارادة الوطى
يجب للكفارة بمغته محرما الوطى حتى يكفر فان
طلقها وراجع في العدة لم تحل عليه حتى يكفر
لو خرجت او كان بائنا فاستأنف في العدة او مات
احدهما او انقضى كفاره ولو وطى قبل التكفير
عائد الزمة كفارة وان وتكرر بكل وطى كفاره
لو عجز اجزاء الاستغفار واذا رافعه نظره الحاكم
ثلثة اشهر من حين المرافعة فبضيق عليه بعدها

بنيها

مه
شدة

مه
والاحوط
ترك الجماع
شدة

حتى

كتاب الطلاق

(١٧٢)

مع بقائه
شهر

في المهر

حتى يكفر أو يطلق أو لو طاهر وجعل الامنة ثم اشترها
وطهرها بالملك فلا كفارة **الفصل الثاني**
في الاملاء ولا ينفق بغير اسم الله تعالى ولا لغيره
من كل مل غنما فاصدان كان عبدا او خصيا او مجنونا
ولا بد ان تكون المرأة منكوسة بالذائم ما دخل بها
وان جولي مطلقا او ازبد من اربعة اشهر فاذا
انقضى الحاكم اربعة اشهر فان رجع وكفر والا الزنى
الطلاق والفقه والتكفير يضمن عليه المظلم
المشتر حتى يعقل احدهما ويبيع الطلاق رجعا وكذا
مذ ذافع حتى خرجت فلا كفارة وعليه لكفارة
لو وطئ قبله ولو ادعى الاصابة فالقول قوله ثم يمينه
وفقه القادر والوطئ قبل وفقة العاخر ظهرا والعمى
على الوطئ مع القدرة ولا ينكر الكفارة بتكرره
اليمن **الفصل السابع** في اللعان وسببه
قدف الزوج بالزنا مع ادعاء الشاهدة وعدة البينة

او انكار

كتاب الطلاق

(١٧٣)

او انكار ولد يلحق به ظاهره بشرط في الملاء عن
والملاء عنه التكليف مثلا فالمرأة من الصمم والخر
ودوام النكاح وفي اشراط الدخول قولان وصو
ان يقول الرجل شهد بالله اني الصافي فيها
فلك عن هذه المرأة اربع مرات ثم يعطى الحاكم فان
رجع حذو الا قال ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذب
ثم يقول المرأة اربع مرات شهد بالله انه من الكاذب
ثم يعطى الحاكم فان عرفت رجما والا قالت ان
غضب الله عليها ان كان من الصادقين فمحرما ابدا
ويجب التلغظ بالشهادة وقبامها عند التلغظ
الرجل وتعين المنة والنطق بالعربية مع القدرة
ويجوز غيرها مع التعدد والبدنة بالشهادات ثم باللغو
في الرجل والمرأة تبدء بالشهادات ثم بالغضب والنجس
جلوس الحاكم مستدبر القبلة والرجل عن يمين المرأة
عزيساره وحضور من يسمع اللعان والوعظ قبل

اللغو

كتاب الطلاق

(١٧٤)

منه
ما
منه

اللعن والغضب لو اكدت نفسه بعد اللعان حد القتل
ولم ينزل الحجر به وورثه الولد مع انشراحه بعد اللعان
ولا يرثه الابن لا من يفرق به ولو لعنت المرأة بعد
اللعان ربعا قبل الحدة ولو اذنت المرأة المطلقة الحمل
منه فانكر الدخول فاقامت بمهنته بارضاء الشرف

سقوط اللعان ما لم يثبت الدخول

كتاب العتق

الفصل الاول في الرق

بأهل الحرب وبأهل الذمة ان اخلوا بالشرائط و

يحكم على المقر بالرقبة مخنا واولا بغيل قول مدعى

الحرية اذا كان يباع في الاسواق لا يبيته ولا يملك

الرجل ولا المرأة احد الابوين وان علوا والاولاد

وان نزلوا ولا يملك الرجل الحارم بالنسب النساء

ولو ملك احد هؤلاء عتق وحكم الرضاع حكم النسب

الفصل الثاني في العتق والصبر

نفي

كتاب العتق

(١٧٥)

الشرط
نفي

وفي لفظ العتق اشكال ولا يقع بغيرها ولا بالاشياء

والكتائب مع القلادة ولا يقع من شرط ولا في يمين

ولو اشترط مع العتق شيئا من خدمته وغيرها جاز ولا

التكليف في العتق الاختيار والفصد والقرية واسا

العبد وبكره الخالف لو نذر عتقه وعتق الكافر صح

ويستحب ان يعتق من مضى له في ملكه سبع سنين ولو نذر

عتق كل عبده قدم عتق من كان في ملكه سنة اشهر فصلا

ولو نذر عتق اول مملوك يملكه فملك بجاغه شحرا

بالقرية على خلاف والعبد لا يملك شيئا وان ملكه عتق

على الاقوى فلو اعنته بين مال فمال المولى ولد علم

به ولم يثبت ولو اعنته ثلث عبده استخرج بالقرية

ولو اعنت بعض عبده عتق كله ولو كان له شرك قو

عليه حصه شركه اعنت لو كان معترعا مع العبد

في النسيب ولو اعنت الخبيث فلو بيعه عتق عتق الحمل الا

ان يعنته بالنسب وعي المملوك وجذامه في تكبل المولى

به

كتاب العتق

نفي

نفي

منه
في هذا
اشكال
نفي

كتاب العتق

(١٧٤)

في العتق

ببر والاقساط سباني العتق كذا السنن في العتق
 قبل مولاة ولو مات ذوالمال له وارث مملوك لا غير
 اشترى من مولاة واعق واعطى بما في التركة
الفصل الثالث في التدبير هو ان يقول الله
 رفق في جوفني حر بعد فاني من الكامل القاصد
 فيعتق من الثلث بعد الوفاة كالوصية وله الرجوع
 شاء وهو متاخر عن المدين ولو تبرأ الجلي اخصت
 بالتدبير وان ائتمنا الوفاة الجمل من مملوك بعد التدبير
 فانه يكون متديرا ولو رجع في تدبيره لا قبل لا رجوع
 في تدبير الاولاد والاضربان رجوع في تدبيرهما
 لكن رجوعا في تدبيرهما ولا رجوع في تدبيرهما
 صحيح الرجوع وولد المتبر من مملوك متبر ولا يبطل ان
 الولد بموت ابيه قبل مولاة وينعتقون من الثلث
 عجز استغوا واما في المتبر ابطال التدبير **الفصل**
الرابع في الكفاية وهي ما مطلقة ومشرطه

فيه شك

في العتق

ان

كتاب العتق

(١٧٥)

ان يقول العتق او ائتمنا كذا على ان تؤدبه ثم كذا
 اما في نهم واحد ونحوه فعتق فقول قبلت قبل بعتق
 قوله اذا اديت فانت حر فعتق فعتق فعتق فعتق
 ليس لمولاة ففتح الكفاية وان عجز بعتق الا ما من من الرفا
 وجوبا مع العجز وان ولد من مملوك فعتق من اولاد بعتق
 ما فيه من الحرية وان ما ولد بعتق منه شيء كان مائة للمولى
 وان بعتق منه شيء كان لمولاة من ماله بعتق الرقبة ولو
 الباطل ويؤدون منه ما بقي من مال الكفاية ولو لم يكن
 مال سعى لا ولا فيها بقي على ايههم مع الاداء بعتق الاولاد
 وبعتق بعتق بعتق بعتق ولو اوصى او وصى له شيء
 صحيح بعتق الحرية وكذا الوصية عليه حد ولو وصى له
 المطلقة حد بعتق بعتق واما المشرطه وهو ان يقول
 بعتق فان عجز فانت رقيق فعتق فعتق فعتق فعتق
 الا باذله جميع ما عليه فعتق فعتق فعتق فعتق
 رقيق في الرق وبعتق للمولى الصبر عليه لا بد في العوض

كونه

كتاب الايمان

(١٧٨)

كونه بما هو معلوما بما يقع تملكه ويكون ان تجاوز
به القيمة اذ لكان الشرط بطلان الكتابة وكان له واولا
اولاد وليس للسكان بقدره ما له بغير الكتاب الا
باذن المولى وينقطع نص المولى عن ماله بغير الاشفا
ولو وطى مكانه مكوها فلها المهر ليس لها ان تخرج
من اذن المولى ولا فضايله كسابقة مكاتبون اذ لم يكونوا
اخرى كتاب الايمان وفيه الفصل الثاني
لا ينفذ اليمين بغيرها الله ولا بالبرائة منه ومن جحد
الانبياء والائمة وشروط الحالف التكليف والقصد
الاختيار وصح من الكاذب انما ينفذ على فعل الواجب
المندوب المترك المباح مع الاولوية او ترك المحرم
او ترك المكروه او ترك المباح مع الاولوية ولو ساء
معلق اليمين وعده في الدين والدنيا وجعل العبد
بمقتضى اليمين لا يتناقض بفعل الغير لا بما مضى ولا
بالشجر ولو تجدد الشجر عن السكن انحل اليمين ويجوز

كتاب الايمان

ان

كتاب الايمان

(١٧٩)

ان يحلف على خلاف الواقع مع تضمن المصلحة والنود
ان عرفها ولو استثنى بالمشية انحلت اليمين ولو ولد
والزوج والمولى حل بين الولد الزوجية والعبد في
غير الواجب انما يحلف كقوله لا يبيع بعتله وقطع ما
يجب تركه باليمين لا بالانجوس لا يجوز ان يحلف
الا مع العلم وينفذ لوقا الله لا فعلن او بالله او ب
الكعبة او ما الله او ايم الله ولعمري او اقم بالله واطاع
ربك المصحف ونحو الله الفصل الثاني في النذر
والهوى بشرط في الناذر التكليف والاختيار والقصد
والاسلام واذن الزوج والمولى في الزوجية والعبد في
الواجب هو ما يتر كقوله ان نزلت لدا الله على كذا
او شكر كقوله ان برء المريض لله على كذا او زجر كقوله
ان فعلت محراما لله على كذا وان لم افعل الطاعة لله
على كذا او تبرع كقوله لله كذا ولو قال على كذا ولم
الله لم يجب منعوا النذر يجب ان يكون طاعة لله عدا

كتاب الايمان

لناخذ

كتاب الايمان

١٨٠

لنأذروا لوند فعل طاعة ولم يبين قصد بشئ او ضل
وكهين او صابو كما ولوند صوحين كان عليه سنة
اشهر ولو قال ما نأفحمة اشهر ولوند الصد بمال
كثير فماتون درهما ولوند عوق كل عبده قديم عوق من
مضيه عليه سنة اشهر فضا عدا في ملكه ولو عجز عما ندر سقط
فرضه ولوند ان يقصد بجمع ما يملكه وخاف الضر وقوته
وقصد بشئ فبشئ اخر يوفي ومع الاطلاق لا يقصد بشئ
ولو قيد او مكان لزم ولوند صوم يوم فاقوله الشرف ^{بغير}
وقضاه وكذا الوخاض المرأة او نفسه لو كان عبدا
افطره لا قضا وكذا لو عجز عن صوم ^{في كذا} العهد ان يقول
غاهد الله او على عهد الله انه متبكان كذا وهو لازم
وحكمه حكم اليمين ولا ينبغي التذرع والعهد الا بال
ولو جعل ذنبه او عبدا او جارية هديا ليد الله
تعالى او احد المشاهدين وصرف ثمنه في مصالح البيت
او الشهد الذي جعل له وفي مؤونة الحاج الرائي

ولو
عجزنا ذر
الصد بماله لجمع
وقصد بشئ
فبشئ
الاختيار طاعة
لا يترك
في اطلاقه كمال

الفصل

كتاب الايمان

(١٨١)

الفصل الثالث في الكفارات هي من ثلث
وما يجمع فيه الامران وكفارة الجمع فالترتبه كفا
الظهار وقيل الخطاء ويجب فيها عتوق قبة فان عجز
صام شهرين متتابعين فان عجز اطعم سنين مسكينا
وكفارة من افطر يوما من قضا شهر رمضان بعد
اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام متتبا
والمخبر كفارة من افطر يوما من شهر رمضان او من
صعين او خالف نذر او عهدا على قول هو عتوق
او صيا شهرين متتابعين او اطعام سنين مسكينا
يجمع فيه الامران كفارة اليمين هي عتوق قبة او
اطعام عشرة مساكين او كونهن فان عجز صام ثلثة ايام
متواليات وكذا الايام وكفارة الجمع قتل المؤمن
عما ظلم عتوق قبة وصيا شهرين متتابعين والهما
سنين مسكينا وقبل من حلف بالبرائة فعليه كفارة
ظهار فان عجز فكفارة اليمين وفي جز المرأة

في العتاق

متتابعان

في الكفارات

في المصا كفارة رمضان في تنقه وحدها أو
 الرقبة ثوبه أو ولد أو زكوة كفارة يمين ولو
 بامرأة في عذتها فارتها وكفر بكنهه أو كسر من ذبيحة
 نام عن الفداء الأخرى حتى خرج الوقت أصبح ضامنا
 وبصليها ولو عجز عن صوم يوم نذره تصدق بمائة
 على مكيين مسائل الألف من بعد من الوقبة
 وامكنه الشراء فداء جد الرقبة وبشرط فيها الأمانة
 ويخرج الألف دام الولد والمدير الشافعي لم
 يحل الرقبة أو وجدها ولم يجد اللهق امفل إلى الصر
 في الرقبة ولا يباع ثياب بغيره ولا خادمية لا يمكنه
 الثالثة كفارة العبد في الظهار وقيل الختان
 في الصوم نصف كفارة الحر أو بعث إذا عجز عن
 الصيام في الشهر وجب الأكل لكل مسكين مائة
 من طعام ولو تعدد العبد جاز التكرار ويطعم عا
 قوتهم وليس له الإكراه وأغلاء اللحم وأوسطه النخل وأدنا

(188)

واحدة

المح

كتاب الصيد

الصيد

المح ولا يجوز طعام الصيد والاضطهين إلى الوجاهة
 انفراد وأصله لثان بواحد الخامس الكسوف لكل
 ثوبان مع الفدية والأفواحد كسافه من ثوبان
 والصبين والشكيق الإسلام في المكفر كتاب
 الصيد توابيع في فصول الفصل الأول
 فيما يؤكل صيد وهو ما كان للكلب والتم لم ما الكلب إذا
 قتل صيدا وهو المنع حل كذا في طمسه ان يكون
 الكلب صيدا بشرط إذا أرسله بنجر إذا جرموا
 بشارا كل ما يصيد ولا اعتبار بالنادي وان يكون
 المرسل مسلما وفي حكمه قاصدا لا يرسل الكلب والتم
 عند إرساله ولا ينعيب العين جبا ولو نسي النسيبه
 وكان يغفل وجوبها حل الأكل ولو قتل غير المرسل
 لم يحل وكذا الأكل لو شاد كلب الكافر ومن لم يتم
 أو من لم يقصد أو ما التهم فبدخل في الشكيق والتم
 والمعارض إذا خرقه فوكل ما قبل حله إذا انتهى

(189)

كتاب الصيد

مع من الصيد
 باستاد من
 الصيد

وكان

كتاب الصيد الذباخه

(١٨٤)

وكان مسلما او بحكمه ولو قتل ناسبه حذبه معصرا
ولو قتل الكل في السهم فمما لم يحل ولو رماه بهم ثم
من جبل او وقع في الماء فمما لم يحل ولو قتل السبع
بصفتين حل ان تحرك او لم تحرك ولو تحرك احدهما
ما خونه فممنه حل بقية الذكبة خاضه والاعلاء
قطعت الجباله بعضه فهو ميت ولو رمى صيدا فاصاب
حل ولو قتل الصياد فاصاب لم يحل وباقي الاثا
كالهوى والجمالة وغيرها لا يحل فالمرء يدرك ذكاه
وهو المستفرجونه ويندكبه **الفصل الثاني**
في الذباخه بشرط في الذابح الاسلام وحكمه ولو
ذبح وانما صلبه يحل الاكل ويحل لوزج المخالف
وانما يكون بالحد يلمع العتده ويجوز مع الضرر
بما يغري الاوداج ويجب قطع المرى والودجين
والحلقوم ويكفي في المنحور طعنه في هذه المية
بشرط في الذبيحة استقبال القبلة والسمية ولو

الاشترط
استقبال القبلة
في الطعنه

أخرا

كتاب الصيد الذباخه

(١٨٥)

أخرا جلد فاعلم لم يحل ولو كان ناسبا جاز وبشرط
في الابل النحر وفي غيرها الذبيح وان تحرك بعد الذكبة
حركة الاحياء فله حركة الذنب ونظر العين او
بمخرج الدم المنفوخ ولو فقد لم يحل بشرط الغنم
ربط قوائمها على احد رجليه وفي البقر والاعلاء
ذنبه واطلاق ذنبه وربط اخفاف الابل الى الارض
وارسال الطير وما يباع في سوق المسلمين فهو حلال
حلال اذا لم يسلم حاله ولو قتل الذبيح او النحر كالنحر
والمستعصم يجوز اخذه التوف رغبتها مما يجرح
خشى التلف وذكاه السمك اخرج من الماء حيا ولو
ما في الماء بعد اخذه لم يحل وكذا ذكاه الحجر اذا خذ
حيا ولا بشرطيهما الاسلام ولا السمية والذبا
حرام ولو اخذ في اجرة قبل اخذه فحرام وذكاه الجنية
ذكاه اثم مع تمام الخلفه ولو خرج حيا لم يحل يذبح
الذكبة **الفصل الثالث** في الاطعمة

طرف العين

الذكاه

الاشترط

في الاطعمة والاشربة

(١٨٥)

الاشربة وفيه مباح الاول في جو البحر ولا
 يؤكل منه الاطعم له قلس ومجم الطافي والجلال
 منه حتى يطعم علفا طاهرا يوما وليلة والجرى والستيا
 والضفادع والسرطان ولا بأس بالكسنة والريثيا
 والطمير والطيراني والابل امي والاربيان ويؤكل ما
 يوجد في جوف السمكة ان كانت مباحة لا ما بقده
 المحنة الا ان يضطرب لم تنسلح والبض فابيع مع
 الاشياء يؤكل المختل الا المملح الثاني ان لها
 ويؤكل النعم الالهية وبقر الوحش وكثير الجبل
 المحبر الفولان والجامبر ومكة المخبل والغال والمجر
 ومجم الجلال من المباح وهو ما ياكل عذرة الا
 خاصة الامع الاشربة ويطعم النافعة علفا طاهرا
 اربعين يوما والبرغ غيرة والشاة عشرة وثلاثين
 لبن خنزيرة كره ولو اشند لحم حرم وهو سلة ومجم
 كل ذي نابك لاسد والقلب ومجم الارنب والضب

بالكسنة

البرابوع

في الاطعمة والاشربة

(١٨٦)

البرابوع والخشنة الغل والبوا البرغيشة والثا
 الطيور ومجم السبع كالبارك والروحة ما كان صفيحة
 اكثر من ريفه ما لبس له فافضة لاهو ولا صبيحة
 والخفاش والطاووس والجلال من الحلال حتى يشرب
 فاليطه وشبهها بمجسة اللم والدجاخه ثلثة وثلاثين
 والذباب بيض الحمر وما انفق طراه في المشبه
 ومكة القراب في الخطاف المذهد والضرب والضو
 والثفراف والفاضة والقبه الرابع الجاعل مجرم
 المشبه واخرها عدا صوما كان طاهرا في ماحو
 وشعره ووبره ورشته قرنه وعطه وظلفه ومجم
 اذا اكشى الجلد فوقه والافقة ومجم من الجحيم
 الفضيد والانتبان والطحال والفريش والدم
 والمثاق والمراة والمشم والفرج والعلباء
 والنخاع والغديودان الاشاجع وخرقة الدما
 والحد ومكة الكلاوانا القلب ومجم الاعيان النجس

كالعذرة

الاحوط النجس
 عن اكل الطير
 لا صفاة لاهو
 الزرع
 معد
 شه

في الاطعمه والاشربة

(١٨٨)

كالعذرة وما اتي من الحى والطيب على البس من ثمة
الحسين من الاستشفاء والهوى القائلة الخاضر
المائع ويجرم كل منكر من خمر وغيره والعصير غلاو
القفاع والده والعلق وان كانت في بيضة ونحوه
وكل ما هو نجس من المائع وغيره يلقى النجاسة وما
من النجامة كالتمن والعسل ويجل الباقي والدهن
النجس بملاقات النجاسة يجوز الاستنباح به تحت
السما خاصة ويجرم الا بول كلها عدا بول الابل
للاستشفاء وكذا يجرم لبن الحوت المحرم ولو اشبه اللحم
الفي الناف فان تقبض فذكي ولا يشبه ولو اشبه
اجتنبنا مسائل الاولى يجوز لانا ان اكل
من بيت من تيمنه الابه خاصة مع عدم العلم الكرا
الثانية اذا انقلب الخمر خلاطه من براح كان
او غيرهما لم ينافى نجاسته الثالثة لا يجرم شئ
من الوتوبات وان شتم منها ذائحة السكر الرابع

ابواله

والله اعلم

العصير

كتاب الميراث

(١٨٩)

يجرم العصير غلا من قبل نفسه وبالنا حرم حتى يذهب ثلثا
او ينقلب خلا الخا مسما يجوز للمضطر تناول الخمر
بفقد ما يمسك ومفلا الباغي هو الخارج على
الامام العاد وهو قاطع الطريق السادس
يجب على البذل قبل الطعام والتمينه والاكل
بالهني وغسل البذل بعقه والحد الاستلفاء وجعل
الرجل اليمنى على اليسرى ويجرم الاكل على فائد المنكر
واضراط الاكل المضمن للفر كتاب الميراث
وفي فصول الفصل الاول في اسبابه هو
شبهان وسبب النسب ثلثة الاولى الاب
والاولاد فلابد المنفرد المال والام وحدها
الثلث الباقي رد عليها ولو اجتمعا كان الباقي
له ولو كان معهما زوج او زوجة فله نصيبه للام
الثلث الباقي للاب والابن المال وكذا الابن في
زاد بالتوبة فلو انقرض البذل فلها النصف الباقي

في الاستنابة

رد

كتاب الميراث

(١٩٠)
والاثنين
نحو

وردها للبنتين فما زاد الثلثان والباقي وردها
ولو اجمع الذكور والاثنا من الاولاد فلهذا كمثل
خط الاثنين ولكل واحد من الابوين مع الذكور
السدين الباقي الاولاد ولو كان معهم اناث فالنسا
بينهم للذكور مثل خط الاثنين ولكل واحد من ابوين
منفردا مع البنت الوتر بالتميم والرد والباقي للبنت
كذلك ومع البنتين فما زاد الخمس لهما مع البنت
الخمسة شتمه ورواها والباقي لهما ومع البنتين فما زاد
الثلث فلو شادكم زوج او زوجة دخل النصف على
البنت والباقي مسائل الاولى اذا خلف
الميت مع الابوين اخا واخنتين واربع اخوات واخوين
حيوا الامر غماد على السدين بشرط ان يكونوا مسلمين
غير فائدين ولا مماليك منفضلين غير حرك يكونوا من
الابوين ومن الاب يكون الاب وجودا فان فقد احد
فلا حرج اذا اجتمع الشرايط فان لم يكن معها اولاد

فللام

كتاب الميراث

(١٩١)

فللام السدين خاصة والباقي للاب وان كان معها بنت
فلكل من الابوين السدين للبنت النصف النسا
يرد على البنت والاب باعاً الشافعي الاولاد
يقومون مقام الاولاد عند علمهم وبأخذ كل قس
منهم نصيب من يتقرب فلا اولاد البنت مع اولاد
الابن الثلث للذكور مثل خط الاثنين ولا اولاد
الابن الثلثان كذلك والاقرب يمنع الا بعد
بشاد كون الابوين كابائهم ويرد على اولاد البنت
كما يرد عليها ذكورا واناثا الثالث بشرط الحي والاد
الذكر الا كبر وشباب بدن الميت خاتمة سبعة مصنف
اذا لم يكن سقيا ولا فاسد الراي بشرط ان يخلت البنت
غير لك وعليه قضاما على الميت من صلواتها
المشتركة الشافعي الاخوة والاجداد اذا لم يكن
للميت لدوان نزل ولا احد الابوين كان ميرة للا
والاجداد فلا اخ من الابوين فما زاد المال للا

من

في اعتباره
الشرعيات
نحو

كتاب المنبر

(١٩٢)

من قبلها النصف الباقي وعليها ولاخين منها
فما زاد الثلثان والباقي وعليها ولو اجتمع الذكور
والاناث قللكم مثل خط الانثيين فلو واحد من الام
ذكر اثنان السدس الباقي وعليه الاثنان
فصاعدا الثلث والباقي وعليهم الذكر والاثنان مؤ
ويقوم المنقر بالاب خاصة فها من يقر بالابوين
من غير مشا وكذا حكم حكمه ولو اجتمع الاخوة من
الابوين مع الاخوة من الام كان لمن يقر بالام
السدس نكان واحدا والثلثان كان اكثر بينهما
بالسوية وان كانوا ذكورا واناثا ولن يقر بالابوين
الباقي واحدا كان واكثر للذكر مثل خط الانثيين
وسقط الاخوة من الاب ولو اجتمع الاخوة من الام
مع الاخوة من الاب خاصة كان لمن يقر بالام السدس
ان كان واحدا والثلثان كان اكثر بالسوية والباقي
لمن يقر بالاب للذكر مثل خط الانثيين ولو كان الا

من يقر
حكمه

من قبل

كتاب المنبر

١٩٣

من يقر
بالام اسكال
شه

من قبل الاب انما كان الودين بين المنقر بالام ابا
او اخا سا والزوج والزوجة نصيبها الاعلى ويحل
النقص على المنقر بالابوين وبالاب والمجد ان الفرد
المثل كذا التجرد لو اجتمع الاب للذكر ضعف لانه
وان كانا الام فبالسوية ولو اجتمع المختلفون فللمنقر
بالام الثلث ان كان واحدا والباقي للمنقر بالاب
ولو دخل الزوج او الزوجة دخل النقص على المنقر بالام
والاخر يمنع الابعد ولو اجتمع الاخوة والاحد كان له
كالاخ والتجرد كالاخ والتجرد ان علاقته مع الاخوة
واولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام ابائهم عند
عند علمهم في مقامه الاجداد وكل واحد منهم يقر
من يقر به ويقسمون بالسوية ان كانوا الام وان كانوا
بالاب للذكر ضعف لانه المنبر الثالث الاعلى
والاخوال وانما يقر مع فقد الاولين فليعلم حد ذلك
وكذا العمان فما زاد وكذا العم والعم والعمان ولو

اخوة

من يقر
بالام

كتاب الميراث

١٩٤

في طائفة
تأمل

نفرته

اجتمعوا فلذلك مثل خط الانثيين لو نفرتوا فلو
من الامه السدين للزائد على الثلث بالتو والباقي ^{نفرته}
بالابوين واحدا او اكثر فلذلك ضعف الانثى وسقط المنفر
بالاب لو فقد المنفر بمقام المنفر بالاب بمقام حكمه حكم
للحال المنفر للمال وكذا الحال ان نما زاد وكذا الحال ^{نفرته}
والحال الاول واجتمعوا شاوروا ولو نفرتوا فللمنفر بالام
ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر بالتو والباقي ^{نفرته}
بالابوين واحدا كان او اكثر بالتو وسقط المنفر بالاب
ولو فقد المنفر بمقام المنفر بالاب بمقام حكمه ولو اجتمع
الاخوال الاعما فلا اخوال الثلث وان كان واحدا او اكثر ^{نفرته}
والباقي للاعما وان كان واحدا فكلما وانته فان نفر الاخوال ^{نفرته}
للمنفر بالام ^{نفرته} كان واحدا وثلثه ان كان اكثر بالتو ^{نفرته}
لن نفر بالابوين وسقط المنفر بالاب للاعما الباق
فان نفرتوا فللمنفر بالام سدسه ان كان واحدا والا
فالثلث والباقي للمنفر بمقام وسقط المنفر بالاب

وللزوج

كتاب الميراث

وللزوج او الزوجه نصيبه على المنفر بالام
الاصل والباقي للمنفر بها او بالاب بفهمه ولا العو
والعمات والخولة والخالات مقام ابائهم مع ^{عنده} وياخذ
كل منهم نصيب من ينفر به واحدا كان او اكثر ولا
يمنع الا بعد الا في صوة واحدة وهي بن عم من الابوين
مع العم من الاب فان المال لابن العم خاصة وعموه
الاب خولته الام وخولته ما يقومون مقام العموه
والعمات الخولة والخالات مع فقدم والامر بمنع
الابعد والا والعموه والخولة وان نزلوا يصنعون
عموه الاب خولته وعموه الام وخولتها ولو اشبع
للمواريث سببا فلتساو وكان ورث بها كابن عم لاب ^{نفرته}
خال الام وزوج هو ابن عم وابن خال ولو منع احدا
الاخر ورث من قبل المانع كابن عم لاب هو خ لامة
الفصل الثاني في الميراث بالتب مواريث
الزوجيه والاولاد فللزوج مع عدم الولد النصيب

وان

كتاب الميراث

كتاب الميراث

الزوجة الربع للزوج مع عدمه الربع ومع وجوده
 النصف ولو فقدت غيرهما وعلى الزوج وفي الزوجة ثلث
 وبشأنك ما زاد على الواحد في النصف والربع وثلث
 كل منها من صاحب مع الدخول عدمه مع الطلاق
 الرجعي يرث الزوج من جميع الشركة وكذا الميراث إذا
 كان له ولد منها ولو فقدت الأم الميراث إذا
 والاراضين فتقوم الابنية والالان والنخل
 الاشجار ويرث من الغنم ولو تزوج ودخل وورث
 الاغنام ميراثا ميراثا أما الولاء فمقتضية الاولاد
 ولا العتق يرث المعتق عتقه مع التبرع وعدم التبرع
 من الجزية بعد فقد النسب بشارك الزوج والزوجة
 ولو كان النعم متعديا تشاركوا ولو عدم فالأقرب
 انتقال الولاء الى الابوين والاولاد الذكور فان فقدوا
 فللعصبه لو كان النعم امرأة انتقلت الى عصبها دون
 اولادها ولا يرث الولاء من يتفرقا بالام ولا يترتب عليه

النظام عند الفراق
 بين زوايا الولاء
 وبينها في الميراث

والنفس
 بالذكور
 وكذا في الآدمية
 نفقة
 ميراث

ولا

كتاب الميراث

وهذا ولا منه لا اشتراط في بيع وجرا ولا يصح فلو
 حملت المعتقة بعد الشئ من مملوك خراولا وله لولاهما
 فإذا اعتق الاب انتج الولاء الى المعتق فان فقد فلا يورث
 واولاده الذكور فان فقدوا فللعصبه فان فقدوا فلولاه
 مولى الاب فان فقدوا فلولاه مولى مولى الاب فان فقدوا
 فلولاه عصبه المولى فان فقدوا فللنساء من فان فقدوا
 ولا يرجع الى مولى الام ولو مات النعم عن ابنين ثم
 الميراث بعد موته تشارك المحي وثلث الميراث
 ولا تضمن الجزية من توالى اثنا فابنه من جزية
 يكون ولا له ويرث مع فقد كل مناسيب مناسيب
 بشارك الزوجين هو اولى من الامام ولا يعتدى
 الضامن ولا يضمن الامانة كالمعتق واجبا ومن
 وارث سواء الثالث والامانة وإذا فقد كل فاضا
 ومناسيب نقل الميراث الى الامام بعمله ما شاء وكان
 على بعضه ففرا مبلد وضعتا خبره ومع العصبه

في القتل

منه تامل

وارثه شوا

في الفقرة الفصل الثالث في موانع الارث
ثلاثة كفر وقيل ورفا اما الكفر فلا يرث الكافر من
المسلم وان فرج لا يمنع من تقرب به فلو كان للمسلم
كافر له ابن مسلم ورثا لحد ولو فعلا لمسلم كان الميراث
للانصار والمسلم يرث الكافر ويمنع من مشاركة الكفا
ولو كان للكافر له كافر بن عم مسلم فبشره لابن
العم مسلم فبشره لابن العم فلو اسلم الكافر قبل الفسخ
يثاركة ان كان مضافا وبواحدة الجميع ان كان وارثا
سواء كان الميت مسلما او كافرا ولو كان الوارثا
واسلم الكافر لم يرث المسلمون شيوا رثون وان اختلفوا
في الاولاد والكفار شيوا رثون وان اختلفوا في الملل
والمرتد عن فطره يقتل في الحال وتعد امراته من ميراثه
الا اذا دعت الوفاة ويقسم ميراثه ولا يقطع فخذ
الاحكام بالثبوت وعن غير فطره يشترط ان تاتي الا
قتل تعد زوجته عند الطلاق ولا يقسم ماله

١٩٨
ميراث

شركة

الابعد القتل لو تكررت مثل في الرابطة والميراث اذا ارث
حبس حبس او فاته اصلوه حتى يموت او يموت انكا
عن فطره وميراث الميراث المسلم ولو لم يكن الا كافرا
انقل الى الامام والميراث لا يرث المسلم الثاني القتل
وهو يمنع الوارث من الارث ان كان غدا ظمما ولو كان
خطا يمنع من ارث الدين على قول ميراث المقتول
لغير القاتل ان يعيد تحريم القاتل ولو فقد فلا
والدين يرثها من يقرب بالاب كورا او انا واورث
والزوج في الميراث لا موقوفان ولو لم يكن للمقتول
عمدا وارث لم يكن للامام العفو بل اخذ الدين والقيل
وبقي من الدين الدين والوصايا وان كانت للقتل
وليس للدين المنع من القضا الثالث الرزق
هو مانع في الطرفين ولو اجتمع التحريم المساواة
للحر وان يبدو لو اعتوق قبل الفسخ شارك مع المقتول
واختص مع الاولوية ولو كان الوارث واحد والعفو

تقريب

كتاب الميراث

لم يرث ولو لم يكن وارثا الا المملوك اجبر مولاة على
 اخذ الفضة من الزكاة واعطى واخذ الباقي ولو حضر
 الزكاة لم يبق ميراث المملوك لمولاة ان قلنا انه
 يملك والميراث والولد والمكاتب المشروط والمطلو
 اذ لا يخرج منه شيء كالفن **الفصل الرابع**
 في خارج التهام النصف من اثنين والثلاث والتلثا
 من ثلثه والرابع من اربعة والسادس من ستة والثلث
 من ثمانية ولو كان في الفريضة ربع وسدين فن اثنى
 عشر والثلث والثلثين من اربعة وعشرين وقد انكسر
 الفريضة وشتر عدد من انكسر عليه اصل الفريضة
 لم يكن بين فضلهم وعدلهم وفوق مثل ابوين وخمسا
 والاضرب الوفاق من العشاء كابوين وستين فاضرب
 ثلثه وفوق العدم مع الضرب في الفريضة ولو قصر الفريضة
 بدخول الزوج او الزوجة دخل النفس على البنت والبا
 والاخت والاخوان الابوين والاب لو دارث

الفريضة

في خارج التهام

كتاب الميراث

الفريضة وت على غير الزوج والزوجة والامر مع الآخر
 وفوا السببين اولى بالزوج من السبب الواحد ولو مات
 بعض الوارث قبل الفريضة ونجا بوارث والاشقاء
 فاضرب الوفاق من الفريضة الثانية في الفريضة الاولى
 وان لم يكن وان لم يكن وفوق فاضرب الفريضة الثانية
 في الاولى **الفصل الخامس** في ميراث ولد
 الملائنة والزنا والحكم المفقود ولدا الملائنة
 امه ومن يتقرب بها وولد وزوجه وزوجه وهو
 يرثهم ولا توارث بينه وبين الاب من يتقرب به ولو
 ترك اخوه من الابوين مع اخوه من الامتاروا
 في ميراثه وولد الزنا لا يرث الزانية ولا الزانية ولا
 من يتقرب بها وهو لا يرثهم وانما يرثه ولده وزوجه
 او زوجته وهو يرثهم ومع عدمهم الامام والحمل ان
 سقط حيا ورث الا فلا ويقف له قبل الولاية
 نصيب كزبن احبها ويطغى اصحاب الفرض اقل

المصلي

في خارج التهام

النصيبين ودينه المجتنبين لا بوجه او من يقرب بهما
او بالاربع المفقود فيقسم ماله بعد خصمته لا يمكن
ان يعطى مثله اليها غالبا **الفصل السادس**
في ميراث التختة وهو من له ميراثا قبلها سبق البول من
حكم له ولو نشأوا با حكم للتاخر في الانقطاع فان
نشأوا على نصفهم جعل نصفهم امرأه
فلو خلف له دين ذكر او خنثه فرضها ذكرا ثم ذكرا
ثم ذكرا وانتهى وضرب احد الفرضين في الاخرى
ثم المجتمع في خالسه فيكون ثلثه عشر للخنثه خمسة وللذكر
سبعة ولو كان معه ثلثه كان لهما خنثه وللخنثه سبعة
ولو اجتمعا معه الفرضه من اربعين ولو فقدا
ورث بالفرغه ومن له راسان او يديان على حقوق
واحد يصاح به فان اتت بها معا فواحد ولا فاشان
الفصل السابع في ميراث الغرق والمهدو عليهم
وهو لا يوارثون بشرط ان يكون لهما اولاد

ميراث التختة

ماله كانوا يوارثون ويشبهه المفقود في ثبوت
الحكم بغير الغرق والمهدا شكل ومع الشرائط يورث
كل واحد منهم من صاحبه تمام وورث منه وتقدم
الاختف في الارث فلو غرق ابن فخر من مورث
الابن اخذ الاب نصيبه ثم يورث الابن نصيبه من ثلث
الاب منها وورث منه ويتقل نصيب كل واحد منهما
الى ورثه ولو كان لا حاكم خوين مال تنقل اليه الورث
الاخر ولو لم يكن وارث كان للقاء **الفصل الثامن**
في ميراث المجوس هو لا يورثون بالسبب والتبعية
وقاسمها على خلاف فلو ترك امهين وكبته فلها
نصيبها ولو كان احدهما ماشا وورث بهما كانت
هي بنت بنت فانها ورث نصيب البنت خامه
كتاب الفضا والشهاده والحكم
وفي فصول الفصل الاول في صفا القضا
ولا بد ان يكون مكافا مؤمنا عادلا غالما ذكرا

نفسه

ميراث التختة

كتاب الفضا

طامس له ولد ضابطا ولا يكفيه فتوى العلماء ولا بد
 من اذن الامام وينفذ قضاء القضاة مع الغيبة انا
 اجمع الصفا ونسحب الاعلان بوصوله والجلوس
 في وسط البلد يستدبر القبلة والسؤال عن الحج
 والودائع وازباب السجن موجبة ان يفرض الشهود
 مع التهمة ومحاوثة العلماء ويكره القضاء شغل
 القلب بالقضاة ^{والعقوبات} الجوع والهم والفرح وغيرها وانما
 الحاجب قتل القضاء وتعيين قوم للشهادة و
 الشفاعة الى الغريم في اسقاط حقه وبقيضة الامام
 بطله وغيره في حقوق الناس وانما تنفى نعام حكم
 بالشهادة مع علمه ببطلان الشهادة والتركيبه وشتم
 مطلقه بخلاف الجرح ومع الغا^رض تقدم الجرح
 ومحرم الرسوة وموجب عاداتها وان حكم بالحق وانما
 النمس الغريم باخصا خصمه اجابة الامراء وغيره
 او المرضق فينفذ اليها من يحكم بينهما ^{في} الفصل الثاني

عنه
اذا لم يكونوا
من ذوى الباطن
ش

في الفرقه نظر

فيلشكال

هذا غير واضح

لا اطلاق الاشارة
شمر

في كيفية الحكم وعليه ان يبرئ بين الخصمين في الكفا
والسلام والمكان والتطور والانصاف والعدل في
الحكم ويجوز ان يكون المسلم قاعدا او اعلى منزلا و
الكافر قائما او اخفض ولا يلقن الخصم ولو ياد
احدهما بالدعوى فانه لو ادعى اربعة سماع
من الكد على يمين خصمه فان اقر خصمه الزم اذا كان
كاملا مختارا فان امتنع حاكم مع الناس خصمه ولو
طلب المدعي اثبات حقه بثبوت مع مرفعه باسمه نسبه
بعد مرفعه عدلين له او بالحلف ولو ادعى الاعسار ثبت
انظر الحاكم وان لم يثبت الزم باليمين اذا عرف له
مال او كان اصل الدعوى مال والافيل قوله مع اليمين
وان مجرد طلب اليقينة من المدعي فان احضرها حكم له
والا فوجهت له اليمين فان اليمين حلف المنكروا
يجوز اخلافه حتى يلفس المدعي فان تبرع او اخلقه
لم يعتد بها واعتد مع الناس المدعي فثبت حقه ان

الحكم

فان كل من على سبي

خلیفہ

كتاب القضا

حلفان نكل بطل وان رد اليمين حلف المدعي واذا
حلف المنكول لم يكن للمدعي المقاضاة ولا تسمع بيمينته
اليمين الا ان يكذب نفسه لو كان الدين على ميت
احتاج المدعي مع البينة الى يمين على البقاء لفظها
ولو سكت المنكول لانه توصل الى معرفة اقراره والى
المرجوم ولا يكفي المرجع الواحد لان كان عنادا
حين يوجب الفصل الثالث في الاستحالة
يجوز بغير سبب الله تعالى ولو كان حلفا لذي يمينته
مازول وسحب الوعد والخوف والتسلط في نصا
القطع فما زاد بالقول والمكان والزمان ويكفي
الله ما له قبل كذا ومبين الاخر من الاشياء ولا يخلو
الا في مجمل لقضاء مع المكنة واليمين على القطع الا
في نفى فعل الغير فانها على نفى العلم ولو ادعى المنكول
الابراء او الاقتاض انقلب مدعيا ولا يمين في حد
ولا مع عدم العلم ولا يثبت الا لغيره وتقبل انهما

ب
اليمين الاصل
المدعى الغير
للاستحالة

فانما

ب
في
الاكفاء
بالكامل

ب
وغيره
اليمين الغرور
ش

كتاب القضا

مع اليمين اذا بدأ باليمين وعاد في الاموال والدين
لا في الخلال والطلاق والقصاص اذا شهد الحكم
عدلان عند اخر انقضاء الحاكم الثاني ما لم يناف الشروع
الفصل الرابع في المدعي ولا بد ان يكون مكلفا
مدعيا نفسه او لغيره الولاية عنه بما يصح تملكه وله
انزعاع العين ما الدين فكل ذلك مع الجود وعدم
البينة ومع عدم البذل ولو ادعى ما لا بد له عليه
له به مع عدم المنازع وبحكم على الغائب مع البينة
مبايع ماله في الدين ولا يدفع الا بكفيل ولو تنازع
اثنان ما في يدها فلها بالتوبة وكل اخلاف صاحبه
لو كان في يدها فللستين مع اليمين ولو كان في
ثالث في يده فله وللآخر اخلافه فان صدقها ثلثا
ولكل منها اخلاف صاحبه ان كذبها اقرت في يده ولو
ندعى الزوج امتناع البت قبل للرجل ما يصلح له
وللمرأة ما يصلح لها وما يصلح لهما بينهما وقال في البطل

في القضا

الحج

في ملائق
نظره
منها

وهو
يجوز

كتاب القضا

٢٠٨

اذا لم يكن بينه وبينها عليه فهو لها ولو تعارضت
قضى للخارج الا ان تشهد بينه المنشئ بالسبب لو شهد
بالسبب فللخارج ولو تشباقتني لكان بنا في يد صاحبه
فيكون بينهما بالتوبة ولو كان في يد الثالث فله الا عدل
فالاكثر عدلوا وازدادوا اقرب فمخلف من يخرج
الفرقة فان امتنع احلف الاخر فان امتنع قسم بينهما
الفصل الثاني من في صفا الشاهد في سنة التوبة
وكاللعقل والايان والعدالة وانتفاء التهمة وطهارة
المولد تقبل شهادة الضميمة في الجراح مع بلوغ
العشر عدم الاختلاف وعدم الاجتماع على المحرم
وتقبل شهادته اهل الذمة في الوصية مع عدم المسئلة
ولا تقبل شهادة الفاسق الا مع التوبة ولا شهادة
الشريك لشريكه فيما هو شريك فيه ولو حلف في الولاية
فيه وكذا الوكيل لا العدول ولا شهادة الولد على الوالد
وبجور والعكس تقبل شهادة كل منهما لصاحبه وكذا

فيه اشكال
مع ضم اليه
مع امكانه والا
وقفا لدعوى
كالزوجية
ش

الزوجان

كتاب القضا

الزوجان ولا تقبل شهادة المملوك على مولاه وفي غيره
قولا ولو عتق قبلك له وعليه لو شهد من تحملها مع
المانع بعد ذواله قبلك ولا تقبل شهادة المشرع ولا
شهادة النساء في الحلال والطلاق والحقوق وتقبل
مع الرجال في المهر والاموال وتقبل شهادة حق في عقد
في المذمة وعيوب النساء الباطنة وشهادة
القابلة في ربع ميراث التمهل وامرأة واحدة
في ربع الوصية **الفصل الثالث** من في تقبيل
الشهادات **الاولى** لا يحل للشاهد ان يشهد الا
مع العلم ولا يكفي توبه الخط مع عدم الذكروان
اقام غيره ويكفي في الشهادة بالملك مشاهدته مختصرا
فيه يثبت بالسمع الذب الملك المطلق والوقف
الزوجية ولو سمع الاقرار شهد وان قبل له لا تشهد
الشائبة لا يجوز للشاهد كتمان الشهادة مع
العلم وانتفاء الضرر وغير المستحق ولو دعي للمخلف

في الخلافة مال
ش

الاذا ائتمار
المعلم
ش

الى الشك
المستحق
مع

كتاب الشهادة

٢١٢

على الكفاية ولا يثبتها على من لا يعرفه الا بمعرفة عدلين
يجوز له النظر الى جهة امراه للشهادة الثالث قبل
الشهادة على الشهادة في الدين والاموال والحق
لا يحد ولا يكفى اقل من عدلين على اصل ولو شهد
اثنان على كل واحد من الاصلين قبلت انما قبل
مع تعدد حضور شاهد الاصل وانكر الاصل
الشهادة مع عدم الحكم ولا تسمع الشهادة الثالثة
في شئ اصلا الرابع اذا رجع الشاهدان قبل
الحكم بطل وان كان بعد لم ينقض الحكم وغرما لو
ثبت تزويجهما اشبهت العين فان تلفت فتعد
الاستعانة ضمن الشهود ولو قال فهو الفل بعد
القضا اخطانا غرما وان قالوا تعدنا افترض منهم
او من بعضهم وبرد على البعض ما وجب عليهم فان فضل
شئ ائمة الورى او قال بعضهم ذلك في عليه لولا
بفضل عن جنابنا افترض منه ان كان عمدا واخذ منه

وفي اشكال
شبه

وغرما
مقتضى

ما قابل

كتاب الحدود

٢١١

ما قابل فعله من الدين قال اخطأت ولو شهد اثنان
فقطعت يدها ولو علمت ثم قال او ههنا والشارع
غرمادته السك لا قبل قولهما على الثاني الخطية
يجب شهر شاهد الزور ونفره بما يراه الامام وادعا
الفصل السابع في حد الزنا وهو يثبت بالبلع
فجره فرج امراه حتى تنسب الحشفة قبل او دبر من
غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك بشرط بلوغه
عقله وعلمه بالحرمة واختباره ولو علم الحرمة وعقد
على الحرمة ثبت الحد ولو تشبهت الاجنبية عليه حد
دونه ولو ادعى الزوجية او ما يصلح شبهة سقط الحد
ولو تزوج المعتدة ظالما حتم مع الدخول وكذا المراء
ولو ادعى احدهما الجهالة الحملية قبل وبعد الا
مع استقاء الشبهة الحملية لامعها وثبتت بالاقرار من
اهله اربع مرات وشهادة اربعة رجال عدل او ثلثة
وامرأتين ولو شهد رجلان واربع نوة ثبت الحد

في الحد

دون

كتاب الحدود

٢١٣

دون الرجم ولا يقبل رجل واحد مع النساء وان كان
ولو شهدا اقل من اربعة حكم للمفرقة وليس له في الشهادة
اتقاءهما من كل وجه والمشاورة عينا ناكلا في المحكمة
ولو شهدوا بالمضاجنة والمغانقة والتفيل والتفخيد
ثبت التفريق ولو اقرهما بوجوب الرجم ثم انكروا سقط ولو
كان بجدار سقط ولو اقرهم ثانيا بغير الامانة ولو كانت
بعدا لينة تحققت الاقامة ولو كان قبلها سقط الحد
بقتل الزاني بامة ولو باحد المحرمات نسبا ورضا عا او
الابا وبالسلمة اذا كان زمينا او من اكرهها عليه محضا
كان او غير محض عبدا او حرا مسلما او كافرا اما الزانية
بغير محرمات نسبا ورضا عا فان كان محضا فهو كذا
فروج مملوك بالعتق الدائم او الملك بعتد اليه و
بروح ويكون عاقلا جلدة جلده ثم رجم ان ر
بنا لينة عاقلة وان كان بصدقه او مجنونته جلدها
وكذا الرثة المحصنة تروج بعد الحد واحسانا كاحسان

ص
در الشا
اشكال
٢

قيل كذا
في

الرجل

كتاب الحدود

٢١٣

الرجل ولو راجع المحال لم يرجع حتى يطأ وكذا العبد
اذا اعتق والمكانة في التحريم ولو فنت المحصنة بغير
حد ولو كان مجنون وجبت ان كان غير محض جلده
سوطا ولو كان غريبا عن البلد سنة وليس على
المرأة والمساوية جرح ولا ضرب في ذنوب بعد الحد
ثانية تكرار الحد وان لم يتحد كفى حد واحد فان ر
ثالثه بعد الحد ين قتل قبل في الرابعة وكذا اللام
اما المملوك فيجلد خمسين محضا كان او غيره وكذا
المملوكه فيقتل في الثامنة والتاسعة مع تكرار الحد
في كل مرة **مسألة الاولى** للحاكم اقامة الحد على
اهل الذمة ودفعه الى اهل ملته لبغية واعليه اثبات
لاقيام الحد على حامل حتى تضع ويسبغ في الماء ولا الرض
ولا السخاض وتزجوا ولو افضت الصلحة تقديم حد
للرضض بضعف فيه فاه سوطا دفعه ولا قيام في
سنة التحريم ولا البر ولا في أرض العرب ولا على المملوك

جلد
٢

ثانية

تكرار

الحرم

كتاب الحدود

٢١٤

الحرم ويضيق عليه المظم والشرب حتى يخرج فيها
عليه الحد ولو زنى في الحرم حد فيه الشاشر لو
اجتمع الجلد والرجم يده بالجلد ويدفن المرحوم الى حقو
والمرأة الى صدقها فان فرجها وقد ثبت بالبينه عند
وان كان بالافراد لم يحد مع اصابة الحجر ويده الشهو
بالرجم وفي الافراد الامام الواعظ يجره للجلد
بضرب اشد الضرب ويتفق وجهه فمه يضرب المرأة ثلثا
وقدر بطن عليها ثلثا بها النخاس من زواج ما
على حرة مسلمة فوطها قبل الاذن كان عليه ثلث جلد
الزاني ومن زنى في ما شربها ومكان شرف ضرب
وتأده على الحد **الفصل الثاني** في اللواط والنحو
والقباضه ثبتت للواط بما ثبت به الزنا ثم ان اقتر
قتل او رجم او الفى من شاقوا واحرق وللانعام حرق
او قتل بغيره وان كان بصغير مجنون ولو لاط المجنون
او الصغير بغيره اذ با وقتل العاقل ولو ادعى العبد

كتاب الحدود

بني ابي عبد الله
شاه

اكراه

كتاب الحدود

٢١٥

والاخير

بني ابي عبد الله

مع علم الامام
وفي المحققين
على اشكال

بني ابي عبد الله

بني ابي عبد الله

اكراه مولا قبل والاقل لولاظ الذي لم يحد
وان لم يوق في بطن المفعول مع الايقان ولو بوق جلدنا
حر كان وعبد افعلا او مفعولا ولو تكررت الحد فقل في
الرابعه وبغيره الا بغيره المجنون ما في ازار واحد مجنون
من ثلثين الى تسعة وتسعين ولو تكررت النفر بحد في
الثالثة وبغيره من قبل غلاما بشهوة **ويثبت**
التحريم بما ثبت به الزنا وبغيره جلدنا على الناعلة
والمفعولة الحرة والامة سواء ولو تكررت الحد فقل في
الرابعه وبسقط الحد بالثبوت قبل البينة كاللواط ولا
يسقط بعدها وتغزى المجنون ما تحت ازار واحد مجنون
والمحذان لو تكررت النفر من زنى في بجلد الفواد اجسادا
وسبعين جلد وبجلد ولسه وبشهر وبغيره حر كان
او عبدا مسلما او كافرا ولا تجزى على المرأة ولا تغزى
ثبتت بشاهدتين والافراد من بين **الفصل الثاني**
في حد القذف من قال من المكلفين للبالغ العاقل الحر المسلم

المحصن

المحتمل بازاءى اولاً ثانياً او باً منكواً في بى او ان
 ران اولاً ثانياً لغته كانت مع معرفتها القائل بالثبوت
 حد ثمانين جلدة حراً كان او عبداً ولو قال لمن اغترف
 بدينه لست بولد او قال لغبة لست بك جبالجند
 ولو قال بامر الزاني والزانية وبامر الزانية فالحد
 للابوين اذا كانا مسلمين ولو كان المواقف كافر او يهودي
 لو قال للمسلم ابن الكافر اقل ذابته ولو قال بازواج
 الزانية او بائخ الزانية او بائخ الزانية فالحد للمسلمين
 الى الزنادون المخاطب لو قال ذبنت بفلانته او
 بك فلان او لظن به وجبتان وبغيره في كل قول
 بوجوب الاستخفاف كقوله لا امرأته ما جدك عذراء
 او احملت بائنا الباطنة او بائنا قس او بائنا النجس
 اذ لم يكن المقول له منظاراً وكذا بغيره في ذنوب
 والمجنون والكافر والمملوك والمنظار بالزنا والآ
 اذا فذبح له ولو فذبح جاعه فان جاؤا به مجتمعين

في الشك

بالفظة جماعة

فصل

فعلية حد واحد ان جاؤا به منفردين فلكل واحد حد
 وثبث الفذبح بالامر من اثنين من المكلف او بها فحد
 وبغيره الصبي والمجنون اذا فذبا والحد مودوث كما لا
 مبرأث للزوجين ولو عفى احد الوادث كان للباقي
 الاستيفاء على التام ولو تكررت الحد ثلثا قتل في الرابع
 ولو تفا فذبح اثنان غداً وبقتل مرتبة النبي او واحداً
 من الائمة عليهم السلام بجل لكل سامع قله مع الضمير
 وكذا بقتل مدعى النبوة ومن قال لا ادك صديق محمد
 وكذبه مع نظامه او لا بالاسلام والناحر اذا كان
 مسلماً وبغيره الكافر **الفصل العاشر في المنكر**
 من شاول مسكراً او فحاً او عصياً فذبح قبل ذمماً
 ثلثين خباً او مع العلم بالحرمة والتكليف ما بين جلدة
 غاربا على ظهره وكفبه ويضرب وجهه فربه بعد الاق
 حراً كان او عبداً او كافر منظاراً ولو تكررت الحد ثلثا
 قتل في الرابع ولو تمس الخمر مستحلاً فهو مرتد ويحد

في الشك

في الشك

في إطلاق تأمل
 وكذا تأمل
 سنة

مستحل

منحل غير هاد لو باع الخمر منحل استنبق زنا
والاقل ويعز رباع غير هاد ولو باع قبل قيام البينة
سقط الحد لا يسقط بعدها ولو اقرتهم ثاب تجزأ الما
وثبت بشهادة عدلين او الاقرار مرتين من اهل ذك
المسكوا هاد به او بالخمر يسقط الحد ومن اسحل ما
اجمع على تحريمه كالبينة قتل ولو ناوله محرما غير ولا
لفقوا الحد او التعزير ولو بان فسق الشهود فالدين في
بنت المال الفصل الحادي عشر في حد السرقة
ويشترط في قطع السارق التكليف وانتفاء الشهادة
هناك الحر وهو مستور بقفل او غلوا ودفن واخر
النصا وهو ما قيمته ربع دينار ذهبا خالصا فصلا
بسبكه المعاملة بنفسه سرا ومع الشرط يقطع احده
الاربع من يده اليمنى فان غادر قطع من جله اليسرى
من مفصل القدم ويترك له العفو فان غادر ثلثا
خلد في السجن فان سرق فيه قتل لو تكرار السرقة من غير

في اطلاق نظر
شدة

تتبع
بص

حد كفى حد واحد لو سرق الطفل او المجنون غرا ولا
يقطع العبد بغير قتال السيد يقطع الاخير
والزوجه والضيف مع الاحراز دونهم ويسقط المال
من السارق ولا يقطع السارق من الواضع المشاور
كالجاني والمساعد ولا من الجاني الكم الظاهرين ولو كان
بالخمين قطع ويقطع سارق الكفن وباع المملوك ولو
ولو بشر لم يحد عز فان تكررت وفات السلطان جانا
قتله وثبت بشهادة عدلين او الاقرار مرتين من اهل
ويكفي في غرم المال المهر وشهادة الواحد مع البينين
ولو باع قبل البينة سقط الحد لا يحد هاد ولو باع بعد
الاقرار تجزأ الامام مسائل الاولى لو سرق
اشان نصبا باخلا قوي سقوط الحد عنها حتى يبلغ
نصيب كل واحد النصايب الشافعي يقطع السارق
موقوف على المرافعة فلو لم يرافعه المرق منه لم يقطع
الامام ولو شبه او عفى عن القطع سقط ان كان قبل

المراضة والأفلا التالفة لو خرج النصاب منه
وجب القطع وكذا لو خربه من راع على الأقوى الواجب
لو سرق الوالد من مالك لده لم يقطع ولو سرق من مالك
يقطع البهي وان كانت أحمك بدية أو هاشم أو بن أو
يكن له يار ولو لم يكن له يمين قطعت ياره وقبل
يقطع وجلة البكر **الفصل الثاني عشر** في حد
المخادبة غيره كل من جرت السلاح للخافقة في براويج
لبلا أو خمار أو تحير الإمام بين قتله وصلبه فطعته خالفا
ونغية لو نأى قبل الفلذة عليه سقط الحد ونسحق
الناس لو تاب بعد ذلك سقط وإذا نفى كتب إلى كل بلد
بالمنع من معاملته ومواكلته ومجالسته إلى أن يثوب
الخص بخاربه يدفع مع غلبته السلافة فان قتل فماله
ومركب أو امرأة على فرجها أو غلاما فلها مائة فدان
قتله فهو دمه ومن دخل دار قوم فرجوه فلم يبرز لهم
فقدوا فماله أو قتل بعض أعضائه ويقتل بالخنس

والمسلب المختال بشهادة الزور وغيرها والتمسح بما
يرتدع غيره وبسبب فاقته ما أخذه ^{أخذه} **مسألة**
الأول في إفاط على البائع العاقل بيمينه غير متم
ما كوله اللحم حر مطعها ولحم سلفها وبذبح ويخرج
وبغير قيمتها لصاحبها ولو اشتبهت قسم القطيع
ثم أقرع ثم قسم الخارج بالقرعة على أن يقع إلى واحدة
ولو كانت غير ما كوله اللحم أخرجت إلى البلد بيعت
في غيره وبغيره ^{بها} **مسألة** في بيعها لصاحبها أن لا يمكن له وقصده
بالتمسح على ما وثبتت بشهادة عدلين أو الأقرع
ولو نكر التعذر قتل في الرابعة **الثاني عشر** في
بيمينته فهو كمن زن بيمينته والحد اعتبار الإحصاء
هنا العقوبة ولو كانت المينة زوجته عتق وثبتت
بأوبقه وحكم اللانط بالميت حكم اللانط بالحى ويغلظ
عقوبته **الثالث عشر** من استمنه بيمينته عتق وثبتت
بشهادة عدلين أو الأقرع مرة إلى أيعمر ثلاثا

كتاب الحدود

٢٢٢

الدفع عن نفسه وخيريه ماله ما استطاع وبجلب اليد
فان لم يدفع به انتقل الى الاصعب من اطلع على
قوم غزوه فلم يخرجه ماله يحضاه او عوفجه عليه
فهذه مد كتاب القصاص والديك وفيه
فصل **الاول** القتل اما عمدا وهو ان يقصد بفعله
الى القتل كن يقصد قتل ثمان بفعل ضالح له
ناردا ويقصد الى فعل يقتل غالبا وان لم يقصد
القتل اما شبه عمدا وهو ان يكون غامدا في فعله
مخطئا في قصده كن يضرب للثايب فيموت اما
خطا محض بان يكون مخطئا في الفعل والقصد
كن يرمي ظاهرا فصيب اثنانا وكذا اقسام الجراح
بنسب القصاص بالاول مع صدره من النافع القاتل
في النفس المعصومة المتكافئة سواء كان مباشرة كالله
والخنق وشبهها كالزعم بالسهم والحجر والضرب بالكلية
بالعضا بحيث لا يجهل مثله والالقاء الى الاسفل

المكافئة
تد

وكذا

كتاب القصاص

٢٢٣

وكذا لو جرحه فمرا الجنابة فان بدخل قصاص الطرف
ودبسه في قصاص النفس وديها ولو جرحه ثم قتلها
فترق القصاص منها والا فان النفس ولو اكره غير على
القتل القصاص من القاتل وكذا الوامر بخلد الامم السجين
وان كان الامر لو امسكه واحدا وقته اخرى ونظرنا
قتل القاتل وخلد المسك السجين وممكت عين الننا
الفصل الثاني في شرائط لقصاص وجبة
الاول الحرية اذا كان القاتل حرا فلا يقص من
المحرر للعبد ولا للمكاتب ولا المولود ولا المتدبر بل يلزم
قيمته يوم قتل ولا يتجاوز دية الحر ولا يقص الا في
دية الحر ولا يقص الا مائة دية الحر ولا بدية غيلة
دية مولا ولا بدية امانة دية الذميمة يقتل المحترق
والحرقة مع رد نصف الدية والحرقة بمثلها وبالحرقة
يؤخذ منها الفضل وكذا في قصاص الجراح والاطراف
ماله يبلغ ثلث دية الحر فينصف دية المرأة ويقص لها

من الرجل

كتاب القصاص

٢٢٣

من الرجل مع رد الفضل لغيرها ولا رد فضل
العبد بالعبد والامة بالامة ومثلها وبالعبد لو قتل
حر كان ولما لدم غير بين قتلها شقة ولا حيا لولا
ولو جرح اقل من الجرح او اشرفه ان اشوع الجناية
والا فبالنسبة او مباح ^{قصاص} ولو قتل من ثمة الارش لو
ان يقد به بارش الجناية ولو قتل مولا قتل ^{العبد} حر
الوارث لو قتل عبد مثله عدا قتل به ولو قتل خطا فله الوارث
فك بغيره او رد فله فاضل قيمته عن قيمته المقتول ولا
يضمن المولى النقص المكاتب بشرط المطلق الذي
لم يورث شيئا كالقرون وان كان قد ارش قتل بالرحم القرون
بل يسعى في نصيب الحرية ومباح او يترق في نصيب الرقبة
ولو قتل خطا فعلى الامام نصيب الحرية والمولى
الحيا بمنزلة الرقبة بالارش او تسليم الوارث الرقبة
الحر حرين بما ولو كان القاتل عبدا على العاقبة شرعا
فيما لم يحكم به للاول فيكون للشان الثاني الاسد

اذا

كتاب القصاص

٢٢٥

اذا كان القاتل مسلما فلا يقتل مسلما بقتلها وان كان
زانيا بل يجرى ويغير مدية الذي يقتل الذي قتل
بالدنية بعد مفاضل دنية الدنية بمثلها وبالذبح ولا
رد ولو قتل الذي مسلما عدا دفع هو وماله الى اوليا
المقتول ان شاؤوا قتلوه ان شاؤوا الشقوة وقبل يترق
اولاده الضعفاء ايضا ولو اسلم بعد القتل فكما السلم
ولو قتل خطا لزمه الدية ^{مقتول} فانه ان لم يكن له مال فله
الامانة **وقد املة الثالث** ان لا يكون القاتل باقلا
يقتل الاب بل اولاد بل يؤخذ منه الدية ويترق ويكفر
قتل الولد باية قتل به وكذا الام لو قتل له فاققتل
الرابع العقل فلو قتل المجنون والصبي لم يقتل بل اخذ
الدية من العاقلة لان عدا خطا ولو قتل الباطل ضيحا
قتل به لو قتل العاقل مجنونا اخذ منه الدية الا ان يقتص منه
صدرا ولا عصى لم يصر على الاقوى **الخامس** ان يكون
المقتول معصوا لله فلو قتل من اوصى اباح الشر قتله

لعقل

قال العاقلة
نذر

كتاب القصاص

٢٢٤

الفصل الثالث في الاشراك اذا اشرك جماعة في

قتل حر مسلم كان للمولى قتل الجميع بعد فاضل به كل واحد
عن جنايته عليه له قتل البعض بترد الآخرين فعد جناهم
على النفس منه لو فضل للمقتولين فضل قام به المولى
او فضل منهم كان له وكذا الشجر في الاطراف ولو قتل من
رجل قتلنا به لارده ولو كان اكثر قتلت به بعد الفاضل
والمولى قتل البعض بترد الباقي فعد جنايته من ولو اشرك
وامره في قتل رجل فماتوا قتلها بعد الفاضل على الرجل
قتل الرجل وترد المئة ذنبها عليه له قتل المئة ونصف
الدية من الرجل ولو اشرك عبدا حر في قتل حر فماتوا قتلها
بعد نصف الدية على الحر وما يفضل من قيمة العبد عن جنايته
على مولاة ولو قتل الحر بترد العبد عليه نصف الدية وبسليم
البية لو زاد قيمته على النصف كانت المراءة للمولى ولو قتل
العبد بالحر على المولى ما فضل عن نصف الدية ان كان
في العبد فضل فان اسوعب الدية والا كان تمامها

المقتول

كتاب القصاص

٢٢٥

المقتول ولو اشرك عبدا وامره في قتل حر فماتوا قتلها ولو فضل
قيمة العبد جنايته المولى على مولاة الفاضل وله قتل المولى
واسواق العبد كانت قيمته بعد الجناية او قتل والا كان
الفاضل مولاة ولو قتل العبد بغيره بعد الجناية او قتل
كان للمولى خذ نصف الدية من المئة ولو كانت قيمته
اكثر ردت المئة عليه الفاضل فان اسوعب بغيره
والا كان الفاضل لو ثمة المقتول **الفصل الرابع**
فيما ثبت به القتل هو ثمة **الاول** افراده وكفى المنة
من اهل ولو اقر يقتله عدا فافراخاته هو القتل حتى
الاول سقط القصاص كانت الدية على يدي المالك ولو
واحد يقتله عدا فافراخاته قتلته خطأ كان للمولى
يقول من شاء منها ولا سبيل له على **الآخر الثاني**
البينة وهي اعلان وبشهادة ما يوجب الدية كالخطاء
بشهادة امرئين او بشهادة من **الثالث** القصاص
ثبت مع اللوث فهو امان فيلزمها القصاص بعد اللوث

كالشاهد

قتله

واقراخر

كتاب القضا

٢٢٨

كالشاهد الواحد فلو لم يثبت له ثبوت بان يحلف هو موثوق
خمين فيها وكونه ولو لم يكن للمدعى قسامة كرت عليه لكان
ولو لم يحلف حلف المنكر خمين ثميناً هو موثوق ولو لم يكن
لما حد كرت الخمين عليه لو نكل الزم الدق والاعضاء
الموجبة للدينه كالنفس لو نقصت فبالاحتياط لا يثبت اللوث
بالقاسم الواحد لا الصبي ولا الكافر ولو اخرجنا من القضا
والنبا مع الظن بانفسا الموطان ثبت اللوث ولو كانوا قضا
او ضيانيا لم يثبت اللوث ان كانوا احداً ولو اترولو وجد
في دارهم او محلتهم او غريبهم كان لو ثاب ولو وجد في بيتهم وهو
الى احد هما اقرب فهو لو ثاب لو ثاب وصافهما شوا في
اللوث ولو وجد فلا وجه لثبوت اللوث في عكر او سواها
على ملاب للمال مع انتفاء اللوث يكون له عوقبه كغيرها
من الدعا **الفصل الثاني من كيفية القضا**
ثبت الدين الاصل وكذا الجراح لا قضا الا بالسيف
وشبهه بقصر من العنق لا يضمن فيه القضا مع

مثل
المدينين
القضا

العد

كتاب القضا

٢٢٩

العد ولو كان القضا جماعة دفع على الاجتماع واطلب
البعض الدينه وفيها الفائل كان للباقي القضا بعد تصديق
على الفائل وكذا لو عفى البعض او ما الفائل قبل القضا
اخذ الدين من كنه ولو كان القول مقطوع اليقين
واخذ منها كان للوحي القضا بعد دينه ليدل وقطعت من
جنايته ولم يأخذ منها فلا رد ويثبت القضا في الطريق
من ثبت له القضا في النفس يقبض للمجل من المنة ولا
رد والمدة من الرجل مع الرد فيما زاد على الثلث بعينه
سلامة العنق يقطع الصبح بالامثل ويقطع الاصل بالصح
ان كان مما ينجم شاك المساحة في الشجاج طولا وعرضا
بل يمين الاسم كالوضحة ويثبت القضا فيها لا غير في القضا
فيما فيه تغير كالماتة والجائفة وكما لا عفا ولا يقبض
من السلم ولا للعبد من الحر ويقطع الانف الشاة بانه
والاذن الصحيح بالتمام ولا يقطع الذكور الصحيح بالعينين
ويقطع العين الا عو الصحيح بعين السلم قضا صاوان

عند

كتاب النيات

٢٣٠

عني يظنون ان العبيد يشارون بالارض والافاق
والملح الى الحرم يفتنون عليه المذبح المذبح
منه لو خفي في الحرم افق منه فبذره لو قطع يد رجل واصبح
افق الاول وكان للثاني الذبه ولو قطع الاصبع
افق ضاحيهها اوله ثم ضا الذبه وجمع بينه الاصبح
الفصل الثاني في ذبه النفس في الحرم المذبح في العمرة
من مائة الابل او مائة بقرة منه لو مائة حلة هي ذبته
ثوب من مائة البقر او الفداء او الفداء ثوب او عشرة اداء
ودهم وتشارك في سنة واحدة من مال الحامي ولا يثبت
الا بالراضة ذبه النجاسة من الابل ثلث وثلثون بنت لبون
وثلث ثلثون حقة وثلثون ثوب ذبته الفحل او ما ذكرنا
من مال الجلالة وتشارك في سنتين ذبه النجاسة من الابل
عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون وثلثون حقة
او ما ذكرناه من باقي الاضياء وبوخذه من المعاقلة في ثلث
ذبه المائة النصف من ذلك ذبه الذميمة ثمانية دهم

والذميمة

كتاب النيات

٢٣١

والذميمة ربع مائة درهم ذبه العبد قيمته ما لم يجاوز ذبه
الحرة ذبه البها وذبه الامة فبذره فان تجاوز ذبه الحرة
البها وذبه الامة اعضاء بنسبة القيمة فكل ما في الحرم كالذبه
ففي العبد كالقيمة لكن ليس للمولى المطالبة بها الا بعد
وضع العبد الى الجاني مما فيه ذبه فبذره وما لا يقدر
فيه فبذره الارش جنابة العبد بما في قيمته لا بالمولى لكن
له فكمه بارش جنابة **العقد الثاني** في ذبه
بوجبة جنابة الذميمة وهو ثمان **الاول** المباشرة
بان يقع التلف من غير قصد كالطبيب يداوي فبذره
بذره النائم فا انقلب على غير فداء من عمل على امرة
فاذا غير ذكر المناع فانه يضمنها ولو وقع على غير من
فما يضمنه ذمته ولو اوقعه غير فالذميمة على المذبح ولو
ثلاثة في مائة فوقع على احد فاما على الباقيين ثلثا
ولو اخرج غير من مائة ليل اضمنه لان فهو البنية
او يقبل ذمته الشاة في الذميمة كخبره ان ذمته ما كره

فها

كتاب النجاة

٢٣٢

فيها انسان او سبكتها او طرح العاثر في الطريق لو كان
ذلك في ملكه لو دفعه من لودخل ارقومه ياذنهم غير كلهم
حياته ولو كان في غير ذلك في النجاة من كتابه ضمن ما
بيد بها وكذا الوفاة ولو وقف بها ضمن جانبها سجد
وجعلها وكذا الوضوء ولو وضعا غير ذلك في النجاة
ولو ركبها اثنان شاورا في الغم ولو كان صاحبها
ضمنه والراكب لو القى الراكب ضمن لما كان ان يقبض
والا فلا ولو اجتمع الماشي والسكبان القاع على الباشا
الفصل في باب الاعضاء في شعر الراكب الدية كاملة
وكذا في اللحية ان لم يقبض ولو قبضها فالارض وفي سرة
دينها فان قبض نهرها وفي الحاجبين خمسة دينار وفي كل
النصف في الاقدام الارض وكذا في الشعر في كل واحد
العشرين نصف الدية وفي كل جفن ربع الدية اما عين الراكب
الصحيح ففيها الدية كاملة ان كان العو خلفه او ثبتي من قبل
وفي خلف العو الدية وفي نصف الدية كاملة وكذا في رية او

فقد

كتاب الدية

٢٣٣

فقد لو جرح على غير عتيا دينار وفي ثلثة ثلثا دية وفي الارض
وهي الخارج نصف الدية وفي احد الخشن الدية وفي كل
نصف الدية ونقسط الدية على اجزائها وفي الشجر ثلث دية
وكذا في خرمها وفي كل شقة نصف الدية وفي بعضها ثلثا
ولو تقاطعت الشجر فبها ولو اشترى ثلثا الدية وفي
الصحيح والطفل الدية ولو قطع بعضه غير صحيح العجم وهي
ثلاثة وعشرون حرفا فيقسط الدية عليها فما نقصت
وفي لسان الاخر ثلث الدية وفي بعضه ثلثا ولو
ادعى الصحيح فاب يقطعه صد مع القضا وفي الالبسة الدية
وهي ثمانية وعشرون ثلثا عشرها دية وفي كل واحد خمسون
دينارا وستة عشر خبز وفي كل واحد خمسة وعشرون
دينارا في الزائدة من ثلث دية الاصلية ولا دية لها مع الاصل
وفي سواد النثر ثلثا دية وفي اصداعها من غير ثلثا
دينار وفي شرا الصبي للذكر شغل الارض ان يترك والا فدية
المشقة في القتل اذ كان حيا الا ان اصاب الدية وكذا

لو حية

المنفعة

كتاب الدينار

٢٣٤

لو جنى عليه غنم لا زدرأ ولوزال فالأرض في المحبين
لو انقرا عن الأسماء كالتجربة فافلا لا سمع الاثنا
دينار وفي كل دينار نصف الدينار وحدها المصم شلل الدينار
دينار وفي الشاة ثلث الصبيحة وكذا الزائدة وفي كل صبيحة
الدينار عشر الدينار ونيف على ثلثها وفي الأجر على شاة
وفي الزائدة ثلث الأصلية وكذا الشاة وفي الشاة الثلثان
وفي الظفر عشرة دنانير إن لم ينبتا ونبتا ولو نبت
فخمس وفي الظهر أربعة الدينار وكذا الواصية فاصدق
بجنتك تفقد على الفعول ولو صلح ثلث الدينار ولو زهد
وجامع فديناران وفي النخاع الدينار وفي كبر فاحده من
ثلث المنة نصف دينار وكذا في حلقها ولو انقطع لبنها أو تعد
زول فالأرض في حلة الرجل نصف الدينار عند الشيخ وفي حلة
عند شاب أو ثوب في الذكر الدينار وكذا في الحشفة وفي العنب ثلث
الدينار وفي الخصبين الدينار وفي كل واحد النصف في أدرة
الخصبين أربعان فان فتح فلم يقد على المشي فثمان مائة في

كل

كتاب الدينار

٢٣٥

كل في كل واحد ثلث المنة نصف دينار وفي فخذ المنة دينار
ويقطع عن الزوج بعد بلوغها ولو كان قبله ضمن الزوج مع
المهر الدينار والافتاق عليها حتى يوافقها ولو لم يكن زوجها
وكان مكرها فالحمل والدينار ومع المطاوعة الدينار ولو كان المكر
بكرها فالحمل دينارين وفي كل واحد من الألبان نصف
الدينار وحده فصل الساق والعقد وصابغها كالدينار وفي
كل واحد الساقين والفخذين نصف الدينار وفي كسر الضلع
خمس وعشرون دينارا إن كان مما يخالط القلب وان كان
مما يلي العصب فثلاثة وفي كسر العصب إذا لم يملك البناط
الدينار وكذا في الحجان إذا لم يملك البواك لا الفاطا وفي الشاة
إذا كسرت جبر على عيب يعود راسا وفي دلس بطن إنسان
في أمش ودينارين أو نصف ذلك ثلث الدينار ومن اقتض بكرة
باصبعه فمئنتها فاحده مائة ولو أخطبها فمئنتها وثلثها
وفي كسر عظم من عظام نبتة ذلك العظام صلح على غير عيب
أخماس تبر كسر وفي مؤخمة ربع تبر كسر وفي رضة تبر كسر

الفضو

كل واحد
من الرجلين نصف
الدينار

كتاب الدنيا

٢٣٥

العضون بر على غير عيب بقا خامس من رخص في فكه من العضون
 يعطل لتأدية العضون صلح على غير عيب رابع خامس من رخص
الفصل الرابع في ربا المنافع في الفعل الدني في نقصه
 الارش ولو عاد لم يربح الدني وفي السمع الدني وفي سماع حد
 الاذنين النصف نقص سمع احداهما فليس الى الاخرى في رخص
 التماثل بين الساتين ولو نقص سمعها فليس الى الساتر في
 الر في رخص وكل عين نصف في نقصا وضو واحد
 وكذا في نقصا وضو واحد في لقياس العينين في رخص
 الشم الدني ولو قطع الانف فله رخص في نقصا وضو
 بما يراه الحاكم في الدني وفي نقصا الارش ولو اصاب
 عليه لا نزل الحالة الجماع فالدني في سلس البول الدني في رخص
الفصل الخامس في ربا الجراح الشجاج ثمانية عشر
 وهي التي تقتر الجلد فيها غير الدامية وهي التي يات بها جرحا
 في اللحم وفيها بغيره والملاحة وهي التي يات بها في اللحم كثر فيها
 ثلثة ابرص والسمحا وهي التي يات بها في الجلد المتعب من اللحم

اربعه

كتاب الدين

٢٣٦

اربعه ثمة والموضحة وهي التي توضع العظم فيها خمسة ابرص
 والهاشمة وهي التي تمشي العظم فيها ثمانية عشر والمنقلة وهي التي
 الى نعل العظم فيها خمسة عشر من الما موهي الى فصل
 املا دافع وفيها ثلث الدني وكذا الجا فخر وكذا الجا فخر
 التي تبلغ الى الجرح في ربا المنافع في الانف ثلث الدني فان
 فخر الدني في احد الجرحين في الجا فخر الدني في رخص
 في ربا الا ثلث الدني لو ربا في الجرح في رخص في ربا واحد ذلك
 وفي المنافع في ربا من طرف الجلالة في ربا في رخص
 دينار وفي رخص ثلثة في ربا في رخص لو كانت في رخص
 النصف في رخص في ربا في رخص في رخص في رخص في رخص
 في رخص في ربا في رخص في رخص في رخص في رخص في رخص
 الدني في رخص في ربا في رخص في رخص في رخص في رخص
 الرجل في رخص في ربا في رخص في رخص في رخص في رخص
 من رخص في ربا في رخص في رخص في رخص في رخص في رخص
 نقص في ربا في رخص في رخص في رخص في رخص في رخص

الجرح



بسته

خوارق صبح در این شهر از عیب این شهر

